

سنة على الحرب (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) :

تقييم آثارها على المؤسسات في لبنان

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن أو ترجمة يجب أن يوجه إلى منشورات مكتب العمل الدولي (الحقوق والتراخيص)، جنيف (العنوان أدناه) أو عبر البريد الإلكتروني: pubdroit@ilo.org. يرحب مكتب العمل الدولي بهذه الطلبات.

منظمة العمل الدولية

سنة على الحرب (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) : تقييم آثارها على المؤسسات في لبنان

بيروت، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧

ISBN 978-92-2-619996-5 (print)

ISBN 978-92-2-619997-2 (web pdf)

International Labour Organization

Enterprises in Lebanon 2006-2007: A post-conflict impact assessment one year on

Beirut, ILO, 2007

ISBN 978-92-2-119996-0 (print version)

ISBN 978-92-2-119997-7 (web pdf)

لا تطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات على العنوان التالي:

ILO Publications

International Labour Office

Ch - 1211, Geneva 22 - Switzerland

يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني:

www.ilo.org/publns ومن خلال شبكة الإنترنت: pubvente@ilo.org

وللمطبوعات باللغة العربية بالإمكان الاتصال بالمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية

شارع جوستينيان - القنطاري

ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١

رياض الصلح بيروت ١١٠٧٢١٥٠

بيروت - لبنان

شبكة الإنترنت: www.ilo.org.lb

طبع في (لبنان)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل. ونحن نعمل على الأرض في ١٦٦ بلداً ونتعاون معها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي وقت تقوم فيه هذه البلدان بتطوير قدراتها المحلية تعتمد على الشعوب المنضمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شركائنا العديدين.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي:

www.undp.org.lb
<http://www.undp.org.lb>
registry@undp.org.lb
<mailto:registry@undp.org.lb>



فريق العمل

أعدت هذه الدراسة مؤسسة البحوث والاستشارات:

| | |
|-----------------------|-------------|
| منسق المشروع | كمال حمدان |
| خبير إحصاءات | رضى حمدان |
| محللة اقتصادية ومالية | لارا بتلوني |
| منسقة المسح الميداني | ريما عليق |

مدقق منظمة العمل الدولية وكاتب التقرير

نبيل غوهير

| | |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------|
| ٩ | تمهيد |
| ١٠ | الملخص التنفيذي |
| ١١ | المقدمة والأهداف |
| | الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان: ديناميكياتها ومشاكلها قبل الحرب |
| ١٥ | ١.١ قطاع المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان |
| ١٦ | ٢.١ مراجعة الدراسات السابقة |
| ١٦ | ١.٢.١ دراسة الاتحاد الأوروبي وبرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة |
| ١٧ | ٢.٢.١ دراسة منظمة العمل الدولية حول تحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والصغرى |
| ١٨ | ٢.٢.١ دراسة البنك الدولي لتقييم مناخ الاستثمار |
| ١٩ | ٣.١ وضع المؤسسات الصغيرة والصغرى عام ٢٠٠٤ |
| ١٩ | ١.٣.١ حجم المؤسسة وقطاع العمل والنوع الاجتماعي |
| ٢٠ | ٢.٣.١ عمر المؤسسات |
| ٢٠ | ٢.٣.١ التوزيع الجغرافي |
| ٢١ | ٤.٣.١ ظروف العمل |
| ٢١ | ٥.٣.١ أبرز القيود |
| | الفصل الثاني: نتائج المسح لفترة ما بعد الصراع |
| ٢٥ | ١.٢.١ المنهجية |
| ٢٦ | ١.١.٢ استمارة الأسئلة: أداة المسح |
| ٢٦ | ٢.١.٢ المسح الميداني |
| ٢٧ | ٣.١.٢ تفسير البيانات وإدخالها |
| ٢٧ | ٢.٢ شواذب المسح |
| ٢٨ | ٣.٢.٢ المسح الميداني: أبرز النتائج |
| ٢٨ | ١.٣.٢ الحجم والموقع ومجال العمل |
| ٣٠ | ٢.٣.٢ امتلاك مراكز العمل |
| ٣٠ | ٣.٣.٢ سنة التأسيس |
| ٣١ | ١.٣.٢ سنة التأسيس وموقع المؤسسة |
| ٣١ | ٢.٣.٢ سنة التأسيس وحجم المؤسسة |
| ٣٢ | ٣.٣.٢ سنة التأسيس وقطاع العمل |
| ٣٣ | ٤.٣.٢ خصائص الرياديين |
| ٣٣ | ١.٤.٣.٢ النوع الاجتماعي |
| ٣٣ | ٢.٤.٣.٢ سن الريادي |
| ٣٤ | ٣.٤.٣.٢ المستوى العلمي للريادي |
| ٣٦ | ٤.٤.٣.٢ الوضع العائلي للريادي |
| ٣٧ | ٥.٣.٢ متغيرات الأسر |
| ٣٧ | ١.٥.٣.٢ دخل الأسر |
| ٣٩ | ٦.٣.٢ المناطق المتأثرة مباشرة مقابل المناطق المتأثرة غير مباشرة |

| | |
|----|-------------------------------------------------------------|
| ٤١ | ٧.٣.٢. العملاء وبنية السوق |
| ٤١ | ١.٧.٣.٢. بنية العملاء |
| ٤٣ | ٢.٧.٣.٢. بنية السوق |
| ٤٤ | ٨.٣.٢. أيام العمل وأيام التعطيل |
| ٤٤ | ١.٨.٣.٢. قبل الصراع |
| ٤٥ | ٢.٨.٣.٢. خلال الصراع |
| ٤٦ | ٩.٣.٢. الأثر على الاستخدام |
| ٤٩ | ١٠.٣.٢. الأضرار التي لحقت بالمؤسّسات مباشرة وغير مباشرة |
| ٥٢ | ١١.٣.٢. توقّعات النشاط الاقتصادي |
| ٥٣ | ١٢.٣.٢. أبرز المسائل المطروحة قبل الصراع وبعده |
| ٥٦ | ١.١٢.٣.٢. المسائل المالية |
| ٥٧ | ٢.١٢.٣.٢. الوصول إلى المهارات |
| ٥٧ | ٣.١٢.٣.٢. الضرائب والإجراءات الإدارية |
| ٥٨ | ٤.١٢.٣.٢. الوصول إلى خدمات الدعم |
| ٥٩ | ٥.١٢.٣.٢. البنية التحتية |
| ٦٠ | ٦.١٢.٣.٢. المنافسة في السوق |
| ٦١ | ٧.١٢.٣.٢. عدم الاستقرار |
| ٦٢ | ١٣.٣.٢. الخدمات المالية |
| ٦٢ | ١.١٣.٣.٢. نسبة القروض |
| ٦٣ | ٢.١٣.٣.٢. مصادر القروض |
| ٦٤ | ٣.١٣.٣.٢. الغاية من طلب القرض |
| ٦٤ | ٤.١٣.٣.٢. سلوك المُقرض بعد الصراع |
| ٦٤ | ٥.١٣.٣.٢. مشاكل التسديد |
| ٦٥ | ١٤.٣.٢. القروض في مرحلة ما بعد الصراع |
| ٦٦ | ١٥.٣.٢. الحاجات الجديدة |
| ٦٦ | ١.١٥.٣.٢. الحاجات المالية التي برزت عند الرياديين |
| ٦٧ | ١٦.٣.٢. الأثر على النشاط الاقتصادي |
| ٦٨ | ١٧.٣.٢. آراء الرياديين حيال المساعدة في مرحلة ما بعد الصراع |

الفصل الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

| | |
|----|--------------------|
| ٧٢ | ١.٣.١. الاستنتاجات |
| ٧٢ | ٢.٣.٢. التوصيات |

٧٦

المراجع

٧٧

ملحق - استثمارة الأسئلة

لائحة بالجدول

لائحة بالجدول

- الجدول ١: توزيع المؤسسات بحسب حجمها وقطاع عملها ١٥
- الجدول ٢: توزيع الموظفين بحسب حجم المؤسسة وقطاع العمل ١٥
- الجدول ٣: توزيع المؤسسات بحسب حجم المؤسسة وموقعها ١٦
- الجدول ٤: مؤشرات المؤسسات - لبنان والمنطقة والبلدان كافة ١٨
- الجدول ٥: نسبة المؤسسات الصغيرة والصغرى التي لها وصول إلى الخدمات الداعمة للأعمال ٢١
- الجدول ٦: نسبة المؤسسات الصغيرة والصغرى التي تعتبر القيد كبيراً ٢٢
- الجدول ٧: توزيع المؤسسات الصغيرة والصغرى بحسب المحافظات والحجم ٢٥
- الجدول ٨: توزيع العينة المستهدفة بحسب المحافظة والحجم ٢٦
- الجدول ٩: التوزيع النهائي للعينة بحسب المحافظة والحجم ٢٧
- الجدول ١٠: التوزيع بحسب المستوى العملي للريادي ونوعه الاجتماعي ٣٥
- الجدول ١١: التوزيع بحسب المستوى العلمي للريادي والمحافظة ٣٥
- الجدول ١٢: التوزيع بحسب المستوى العلمي للريادي وحجم المؤسسة ٣٦
- الجدول ١٣: التوزيع بحسب المناطق المتأثرة مباشرة/غير مباشرة ٤٠
- الجدول ١٤: بنية العملاء ٤١
- الجدول ١٥: بنية العملاء وحجم المؤسسة ٤٢
- الجدول ١٦: بنية السوق ٤٣
- الجدول ١٧: تخفيض الأجور، إجازة غير مدفوعة وعطلة ٤٨
- الجدول ١٨: الأثر على نوعية الاستخدام بحسب المتغيرات ذات الصلة ٤٩
- الجدول ١٩: الأضرار المباشرة، حجم المؤسسة وقطاع العمل ٥٠
- الجدول ٢٠: الاتصالات التي قامت بها مختلف الهيئات ٥١
- الجدول ٢١: حدة المشاكل - المسائل المالية - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة ٥٦
- الجدول ٢٢: حدة المشاكل - الوصول إلى المهارات - بحسب المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة ٥٧
- الجدول ٢٣: حدة المشاكل - الضرائب والإجراءات الإدارية - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة ٥٨
- الجدول ٢٤: حدة المشاكل - الوصول إلى خدمات الدعم - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة ٥٩
- الجدول ٢٥: حدة المشاكل - البنية التحتية - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة ٦٠
- الجدول ٢٦: حدة المشاكل - المنافسة - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة ٦١
- الجدول ٢٧: حدة المشاكل - عدم الاستقرار - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة ٦٢
- الجدول ٢٨: أثر الصراع على الحركة الاقتصادية بحسب المناطق المتأثرة ٦٧
- الجدول ٢٩: أثر الصراع: مقارنة بحسب حجم المؤسسات وقطاع عملها ٦٧
- الجدول ٣٠: الحصول على الدعم (من أي نوع) من مختلف الهيئات ٦٨
- الجدول ٣١: توقعات الحصول على الدعم (من أي نوع) من مختلف الهيئات ٦٩

| | |
|----|-----------------------------------------------------------------------|
| ٢٠ | الرسم ١ توزيع المؤسسات الصغيرة والصغرى بحسب حجمها |
| ٢١ | الرسم ٢ توزيع المؤسسات الصغيرة والصغرى بحسب الموقع والحجم |
| ٢٨ | الرسم ٣ التوزيع بحسب الحجم |
| ٢٨ | الرسم ٤ التوزيع بحسب المحافظة |
| ٢٩ | الرسم ٥ التوزيع بحسب قطاع العمل |
| ٢٩ | الرسم ٦ التوزيع بحسب قطاع العمل والحجم |
| ٣٠ | الرسم ٧ التوزيع بحسب ملكية مراكز العمل والمحافظة |
| ٣٠ | الرسم ٨ التوزيع بحسب ملكية مراكز العمل والحجم |
| ٣١ | الرسم ٩ التوزيع بحسب تاريخ التأسيس |
| ٣١ | الرسم ١٠ التوزيع بحسب تاريخ التأسيس والمحافظة |
| ٣٢ | الرسم ١١ التوزيع بحسب تاريخ التأسيس والحجم |
| ٣٢ | الرسم ١٢ التوزيع بحسب تاريخ التأسيس والقطاع |
| ٣٣ | الرسم ١٣ التوزيع بحسب النوع الاجتماعي للريادي والمحافظة |
| ٣٣ | الرسم ١٤ التوزيع بحسب سن الريادي والمحافظة |
| ٣٤ | الرسم ١٥ التوزيع بحسب سن الريادي ونوعه الاجتماعي |
| ٣٤ | الرسم ١٦ التوزيع بحسب سن الريادي وحجم المؤسسة |
| ٣٥ | الرسم ١٧ التوزيع بحسب المستوى العلمي للريادي |
| ٣٦ | الرسم ١٨ التوزيع بحسب الوضع العائلي للريادي |
| ٣٧ | الرسم ١٩ خصائص الأسر |
| ٣٧ | الرسم ٢٠ الدخل الشهري للأسر |
| ٣٨ | الرسم ٢١ الدخل الشهري للأسر والمحافظة |
| ٣٨ | الرسم ٢٢ الدخل الشهري للأسر وحجم المؤسسة |
| ٣٩ | الرسم ٢٣ خارطة المناطق المتضررة |
| ٤٠ | الرسم ٢٤ التوزيع بحسب المناطق المتأثرة مباشرة/غير مباشرة والمحافظة |
| ٤١ | الرسم ٢٥ التوزيع بحسب المناطق المتأثرة مباشرة/غير مباشرة وحجم المؤسسة |
| ٤٢ | الرسم ٢٦ توزيع رقم المبيعات بحسب العملاء والمحافظة |
| ٤٣ | الرسم ٢٧ توزيع رقم المبيعات بحسب العملاء وحجم المؤسسة |
| ٤٣ | الرسم ٢٨ توزيع رقم المبيعات بحسب السوق والمحافظة |
| ٤٤ | الرسم ٢٩ معدل أيام العمل في الأسبوع (قبل الصراع) |
| ٤٤ | الرسم ٣٠ توزيع أيام العمل في الأسبوع (قبل الصراع) بحسب المحافظات |
| ٤٥ | الرسم ٣١ معدل أيام العمل بحسب المحافظات (خلال الصراع) |
| ٤٦ | الرسم ٣٢ معدل أيام العمل بحسب المناطق (خلال الصراع) |
| ٤٦ | الرسم ٣٣ التغيير في الاستخدام في فترات مختلفة |
| ٤٧ | الرسم ٣٤ تراجع الاستخدام في المحافظات |
| ٤٧ | الرسم ٣٥ تراجع الاستخدام بحسب حجم المؤسسة |

| | |
|----|------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٨ | الرسم ٣٦ تراجع الاستخدام بحسب القطاعات |
| ٤٩ | الرسم ٣٧ الأضرار المباشرة التي لحقت بالمؤسسات |
| ٥٠ | الرسم ٣٨ الأضرار المادية في المؤسسات |
| ٥١ | الرسم ٣٩ الأمل في التعويض بحسب درجة تأثر المنطقة وحجم المؤسسة |
| ٥٢ | الرسم ٤٠ توقعات ما بعد الصراع للعامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ |
| ٥٣ | الرسم ٤١ توقعات ما بعد الصراع في المناطق المتأثرة |
| ٥٣ | الرسم ٤٢ توقعات ما بعد الصراع بحسب حجم المؤسسة |
| ٥٤ | الرسم ٤٣ حدّة المشاكل (قبل الصراع وبعده) |
| ٥٤ | الرسم ٤٤ حدّة المشاكل (ما بعد الصراع) في المناطق المتأثرة مباشرة وغير مباشرة |
| ٥٥ | الرسم ٤٥ حدّة المشاكل (بعد الصراع) بحسب حجم المؤسسة |
| ٥٥ | الرسم ٤٦ حدّة المشاكل (بعد الصراع) بحسب قطاعات العمل |
| ٥٦ | الرسم ٤٧ حدّة المشاكل - المسائل المالية |
| ٥٧ | الرسم ٤٨ حدّة المشاكل - الوصول إلى المهارات |
| ٥٨ | الرسم ٤٩ حدّة المشاكل - الضرائب والإجراءات والإدارة |
| ٥٩ | الرسم ٥٠ حدّة المشاكل - الوصول إلى خدمات الدعم |
| ٦٠ | الرسم ٥١ حدّة المشاكل - البنية التحتية |
| ٦١ | الرسم ٥٢ حدّة المشاكل - المنافسة |
| ٦٢ | الرسم ٥٣ حدّة المشاكل - عدم الاستقرار |
| ٦٣ | الرسم ٥٤ توزيع القروض في فترة ما قبل الصراع بحسب المحافظة |
| ٦٣ | الرسم ٥٥ توزيع القروض في فترة ما قبل الصراع بحسب حجم المؤسسة |
| ٦٤ | الرسم ٥٦ مصادر القروض في مرحلة ما قبل الصراع والمناطق المتأثرة |
| ٦٥ | الرسم ٥٧ مشاكل حالية في تسديد القروض |
| ٦٥ | الرسم ٥٨ مصادر القروض في مرحلة ما بعد الصراع بحسب المناطق المتأثرة |
| ٦٦ | الرسم ٥٩ الحاجات بعد الصراع والمناطق المتأثرة |
| ٦٨ | الرسم ٦٠ فعالية الدعم الذي وفرته الهيئات المختلفة |

تمهيد

إن الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦، والتي تراكمت مع حصار جوي وبري وبحري على البلاد لم ينته إلا بعد أسابيع قليلة من انتهاء الحرب رسمياً، قد ألحقت خسائر بشرية ومعيشية هائلة تكبدها اللبنانيون والطبقات الأشد فقراً من السكان على وجه الخصوص. فقد أدى تخريب البنية التحتية المدنية، وتلوث رقع شاسعة من الأراضي الزراعية بالأسلحة الحربية غير المنفجرة، وانتشار بقع النفط بجرأ وشاطئاً جراً قصف محطة الجية لتوليد الكهرباء، إلى تفاقم تداعيات الحرب على الاقتصاد الوطني والمؤشرات الاجتماعية ومعدلات الفقر والاستخدام والدخل.

يسلط هذا التقرير الضوء على تأثير الحرب في المؤسسات الصغرى والصغيرة التي لطالما شكّلت، إلى جانب المؤسسات المتوسطة، أحد أبرز مصادر الاستخدام والدخل في لبنان. غير أن تنمية قدرة تلك المؤسسات على المساهمة في تخفيض الفقر وتحقيق الإنعاش والنمو المستدام تتطلب، من بين أمور أخرى، إطاراً قانونياً وتنظيماً أكثر ملائمة يركّز اهتمامه على تنمية روح الريادة وتعزيز الوصول إلى رأس المال الأولي وفرص تطوير المهارات الأساسية لإدارة الأعمال وبنية تحتية أكثر فعالية لخدمات الأعمال. لا شك في أن تلك القيود التي تكبل القطاع المذكور ترقى في بعض منها إلى ما قبل الحرب، غير أنها تفاقم نتيجة الصراع الأخير بحيث بات تذليلها أمراً ملحاً بعد الحرب.

يقوم هذا التقرير على نتائج مسح للمؤسسات الصغرى والصغيرة في لبنان أنجز بعد الحرب من قبل مؤسسة البحوث والاستشارات بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية. ويستعمل عينة فرعية لدراسة شاملة لهذا القطاع سبق أن أجرتها مؤسسة البحوث والاستشارات عام ٢٠٠٤. تصوّر الدراسة في الفترة التالية للحرب الأثر السلبي الذي خلفته الحرب على المؤسسات كافة، بغض النظر عن موقعها الجغرافي. كما تقدّم البيّنة على تدهور دخل الأسر وزيادة الاعتماد على الأسواق المحلية. إلى ذلك، تشير إلى أن الصراع قد ضاعف حدّة القيود التي كانت سائدة في بيئة الأعمال قبل الحرب، ما يستوجب تركيز الاهتمام الفوري على الحاجات المالية وحاجات البنية التحتية. ولعلّ أفضل ما أفضت إليه هذه الدراسة إظهارها محافظة الرياديين على مرونتهم وتفاؤلهم بنهوض أعمالهم، بالرغم من توقعهم ظروفاً صعبة في المستقبل.

نأمل في أن تساعد هذه الدراسة صانعي السياسات على رسم وتنفيذ مبادرات الإنعاش الاقتصادي في البلاد بعد الحرب، لا سيما تلك التي تستهدف المؤسسات الصغرى والصغيرة.

إلى ذلك، نوّد أن نتقدّم بجزيل الشكر من جميع الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل، وبخاصة مؤسسة البحوث والاستشارات التي أجرت هذه الدراسة وتولّت تحليل نتائجها، والسيد نبيل غوهير الذي قام بمراجعة النتائج ووضع اللمسات الأخيرة على الدراسة. ولا ننسّ شكر الوكالة السويدية للتنمية الدولية لتمويلها الجزئي للدراسة.

ندى الناشف
المدير الإقليمي
منظمة العمل الدولية

منى همّام
الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الملخص التنفيذي

تقدّم هذه الدراسة تقييماً شاملاً لأثر حرب العام ٢٠٠٦ على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان. تُستعمل في هذا التقرير دراسة وُضعت في العام ٢٠٠٤ وتناولت المؤسسات كمرجع أساسي يتم الاستناد إليه وتسلط الضوء، كمّاً ونوعاً، على الإشكاليات المطروحة أمام تلك المؤسسات قبل الصراع وبعده. والهدف من هذا البحث فهم كيفية تأثر قطاع المؤسسات الصغيرة - وهو الجزء المهم والأقل حظوة من القطاع الخاص - جرّاء الصراع الأخير. أمّا نطاق البحث فضمّ مجموعة المؤسسات الصغيرة كافة في شتى أنحاء لبنان.

وقد تمّ تحليل وضع المؤسسات في المرحلة السابقة للصراع بالاستناد إلى أبحاث وأعمال تنمية قامت بها وكالات مانحة مختلفة. وهذا التحليل يُلخّص القيود التي تفرضها بيئة معوّقة على المؤسسات والوصول إلى التمويل والخدمات الداعمة للأعمال بالإضافة إلى مسائل أخرى كتفويض العقود وضعف قدرة المؤسسات الصغيرة على التفاوض وممارسة الضغط. ويسمحُ وصف موجز لبحث تناول المؤسسات عام ٢٠٠٤ بإجراء تحديد كمّي للإشكاليات المطروحة في لبنان في المرحلة السابقة للصراع. أمّا المحور الأساسي لهذا البحث فهو مسح ميداني يضم حوالي ألف مؤسسة.

تشير نتائج البحث إلى أن المؤسسات كلّها في لبنان قد تأثرت سلباً نتيجة الصراع، بغض النظر عمّا إذا كانت تقع في منطقة متأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر. فقد انخفض دخل الأسرة المعيشي لأصحاب المؤسسات، وبخاصة في ما يخص أصحاب المؤسسات الصغيرة. فتوقعت المؤسسات وحوّلت أنظارها نحو الداخِل وازدادت تكاليفها على الأسر والأسواق المحلية. بعد أن قامت بصرف الموظفين خلال الصراع، هي تسعى حالياً إلى التوظيف، غير أن استعادة مستويات التوظيف التي كانت سائدة قبل الصراع لن تتحقق قبل سنوات. وتعتبر المؤسسات أن الصراع قد أدى إلى تفاقم المشاكل التي كانت قائمة وإلى ازدياد بيئة الأعمال سوءاً. فالمشاكل المالية ومشاكل البنية التحتية تدعو للقلق وتستوجب اهتماماً فورياً. أمّا النتيجة الأكثر إيجابية التي تمّ التوصل إليها فهي أن أصحاب المؤسسات، وبالرغم من توقعهم أوضاعاً أكثر صعوبة، يتحلّون بالمقدرة على المقاومة ويؤمنون بأن أعمالهم ستعود وتزدهر في المستقبل.

يوفر الفصل الأوّل تحليل لوضع قطاع المؤسسات الصغيرة قبل الصراع. أما الفصل الثاني فيعرض نتيجة المسح الميداني ويناقش القيود الجديدة التي بدأت تواجهها المؤسسات الصغيرة. ويقدم هذا الفصل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم مفصّل لأثر الصراع (لجهة الأضرار المادية والأداء الاقتصادي والاستخدام الخ) على هذه المؤسسات. أمّا الفصل الثالث فيسلط الضوء على أبرز نتائج وتوصيات هذه الدراسة الميدانية.

كما يوصي التقرير الحكومة اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين البيئة الكفيلة بتطوير المؤسسات، عبر استحداث مساحة تُعامل فيها المؤسسات على قدم المساواة وترميم البنية التحتية وفقاً للأولويات والابتكار في تأمين المساعدة الفعالة للمتأثرين بالصراع. وفي هذا الإطار اوصى التقرير بما يلي:

- استحداث وكالة متخصصة لتأهيل المؤسسات وإنعاشها وتعزيزها، لفترة محدودة تمتد على ثلاث سنوات.
- إنشاء صندوق لإنعاش المؤسسات يساعدها على تخطي مشاكلها المالية كما يمنح الأولوية لتلك المتأثرة بالصراع.
- إنشاء صندوق للاستخدام باعتباره حلاً مؤسسياً لمكافحة مشكلة البطالة المتأتمية من الصراع. يُضاف إلى المبادرات السابقة برنامج وطني لتدريب المؤسسات.

المقدمة والأهداف

يمكن القول إن الاقتصاد اللبناني يقوم على المؤسسات الصغيرة، نظراً إلى تركيبة القطاع الخاص الذي تهيمن عليه المؤسسات الصغيرة الحجم. فيبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات في لبنان ١٩٨ ٠٠٠ تقريباً^١، علماً أن ٨٨٪ من هذه المؤسسات تستخدم خمسة موظفين أو أقل. وتؤمن المؤسسات التي تستخدم أقل من خمسين موظفاً شريحة كبيرة من فرص الاستخدام (٥٣٠,٠٠٠ موظفاً أي ٥١٪ تقريباً من مجموع السكان العاملين)، وبالتالي إن سلامة قطاع المؤسسات الصغيرة عنصر حيوي للمعيشة والاستخدام والنمو في لبنان.

شهد الاقتصاد اللبناني صدمات (خارجية وداخلية على السواء) عديدة خلال الماضي القريب. فالصعوبات الاقتصادية التي أثارها غياب الاستقرار السياسي الداخلي قد أخرجت إلى حد كبير تقدّم الإصلاح الاقتصادي الهادف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق بيئة أفضل للأعمال. أمّا الصدمة الأسوأ فحلّت نتيجة الحرب مع إسرائيل عام ٢٠٠٦ حيث توقّف النمو الاقتصادي شأنه شأن تطوّر المؤسسات الصغيرة ونموها. فمعدّل النمو الذي بلغ عام ٢٠٠٥ الصفر قد انخفض إثر الحرب إلى ما دون الصفر. وقد جاء في تقديرات الحكومة اللبنانية أن معدل النمو للعام ٢٠٠٦ سيكون سلبياً (من المتوقع له أن يتراوح بين ٣٪ و ٥٪).

غني عن القول إن أثر الصراع كان فظيماً على الاقتصاد اللبناني عموماً وعلى المؤسسات الصغيرة خصوصاً، وهي الأكثر عرضة لمثل هذه الصدمات الخارجية. لقد تعرّض عدد كبير من المدن والقرى اللبنانية والبنى التحتية إلى القصف خلال تلك الفترة التي تخطت الشهر، ويُقدَّر أن عدد القتلى المدنيين قد بلغ ١٢٠٠ وعدد الجرحى أربعة آلاف وعدد المهجرين قد ناهز المليون.

إلى ذلك، خلّف الصراع أضرار حرب مهولة دمّرت مصادر العيش وأثّرت سلباً على حركة العمل وعطلت الكثيرين عن العمل. بحسب التقدير الأولي، بلغت أضرار الحرب المباشرة والأضرار اللاحقة بالبنية التحتية ٦,٦ مليار دولاراً. وقد برز الضرر غير المباشر في ركود الحركة الاقتصادية والنمو السلبى للنتائج المحلي الإجمالي. هذا وعانى قطاع الخدمات، وهو دعامة الاقتصاد، من تبعات الحرب أيضاً بسبب هبوط عدد السياح ومعدل الحجوزات في الفنادق. كما واجهت النشاطات الاقتصادية ذات الصلة نوعاً من الجمود، وتراجع الإنتاج والصادرات الزراعية والصناعية.

وقد عانت مصادر العيش والمؤسسات الصغيرة أكثر مما عانى قطاع المؤسسات الكبيرة، وذلك لأسباب عديدة أولها أن قطاع المؤسسات الصغيرة يرتبط بشكل وثيق (أو بالأحرى يعتمد) بقطاع المؤسسات الكبيرة. وبالتالي أدى تقلص نشاط المؤسسات الكبيرة إلى اضمحلال الأعمال المؤسسات الأصغر حجماً التي عانت أكثر كونها تقتصر إلى أية مدخرات تتكّل عليها. ثانياً، إن الضرر الذي لحق بالبنية التحتية قد أثر فيها سلباً، كون معظم المؤسسات الصغيرة تتعامل في الأسواق المحلية والوطنية، وقد أدى الصراع إلى قطع أوصل قنواتها اللوجستية. ثالثاً، تأثرت المكانة المالية لهذه المؤسسات بشكل كبير حيث أن معظمها قد اضطر إلى الإقبال خلال الحرب والاعتماد على المدخرات القليلة (في حال وجودها).

يعالج القسم الأكبر من التقرير وقع الحرب على المؤسسات الصغيرة بشكل أعمق وأكثر تفصيلاً.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل أثر الصراع على المؤسسات الصغيرة والصغرى العاملة في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات.

(١) تعداد المباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٦.

(٢) مجلس الإنماء والإعمار، آب/أغسطس ٢٠٠٦.

تمّ التركيز على تقييم كمّي أجري من خلال الإجابة على استبيان ومقارنة نتائجه بدراسة مرجعية أجريت قبل عامين من الحرب. تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول: في الفصل الأوّل مقدمة موجزة يتبعها تحليل لوضع المؤسسات الصغيرة في لبنان قبل الصراع. في الفصل الثاني تقدير كمّي لأثر الصراع على الرياديين والاستخدام وأبعاد أخرى متصلة بتنمية المؤسسات. أمّا الفصل الثالث والأخير فيلخّص النتائج وي طرح سلسلة من التوصيات المقبولة.

ينقسم الفصل الأوّل إلى ثلاثة أقسام: يصف الأوّل خصائص قطاع المؤسسات الصغيرة في لبنان، في حين يستند القسم الثاني على أبحاث سابقة أنجزتها جهات مانحة مختلفة في لبنان خلال المرحلة السابقة للصراع بهدف شرح الإشكاليات المطروحة أمام المؤسسات الصغيرة. أمّا القسم الأخير من الفصل الأوّل فهو كناية عن وصف مفصّل لدراسة تناولت المؤسسات عام ٢٠٠٤، تُستعمل في هذا التقرير كمرجع أساسي يتم الاستناد إليه في الفصل التالي.

يشكل الفصل الثاني الجزء الأهم من التقرير إذ يعرض نتيجة المسح الميداني. وهو تقييم مفصّل لأثر الصراع (لجهة الأضرار المادية والأداء الاقتصادي والاستخدام الخ) على المؤسسات الصغيرة والصغرى. يحاول هذا الفصل تحديد القيود الجديدة التي بدأت تواجهها المؤسسات الصغيرة بسبب الصراع كما ينقل آراء المشاركين في المسح حول التحديات الجديدة التي تعترض أعمالهم في لبنان خلال مرحلة ما بعد الصراع، بالإضافة إلى حاجاتهم وألوياتهم الجديدة.

أمّا الفصل الثالث والأخير فيسلط الضوء على أبرز نتائج الدراسة الميدانية ويوصي بخطة عمل في المستقبل من أجل النهوض سريعاً بهذا القطاع المهم من الاقتصاد.

الفصل الأول

■ المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان:
ديناميكياتها ومشاكلها قبل الحرب

١,١ قطاع المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان

يعتمد هذا القسم على «المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان» وعلى البحث الذي اجري في العام ٢٠٠٤. وتبحث الدراسة الوضع العام للمؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان وخصائصها قبل حرب العام ٢٠٠٦.

تهيمن المؤسسات الصغيرة والصغرى على الاقتصاد اللبناني. فيحسب تعداد المباني والمؤسسات الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، بلغ عدد المؤسسات القائمة ١٩٨ ٠٠٠ مؤسسة. وتشكّل المؤسسات الصغيرة التي تستخدم أقلّ من خمسة موظفين الشريحة الأكبر من تلك المؤسسات. كما يشير الجدول أدناه، تشكّل المؤسسات الصغيرة ٨٨ من إجمالي المؤسسات في لبنان (بما فيها المؤسسات المفقودة)، فيما تشكّل المؤسسات التي تستخدم أقلّ من ٥٠ عاملاً ٩٦ من إجمالي المؤسسات وتؤمّن غالبية فرص الاستخدام في البلاد.

الجدول ١ توزيع المؤسسات بحسب حجمها وقطاع عملها^٣

| القطاع | أقلّ من ٥ | ٥-٩ | ١٠-١٩ | ٢٠-٤٩ | ٥٠-٩٩ | ١٠٠-١٩٩ | ٢٠٠ وأكثر | مفقودة | النسبة الإجمالية | المجموع |
|-------------|-----------|---------|--------|--------|--------|---------|-----------|--------|------------------|---------|
| الزراعة | ٪ ٩٢,٥٣ | ٪ ٢,٥٦ | ٪ ٠,٦١ | ٪ ٠,٢٦ | ٪ ٠,٠٣ | ٪ ٠,٠١ | ٪ ٠,٠١ | ٪ ٣,٩٩ | ٪ ١٠٠ | ٢٤ ٥٨٤ |
| الخدمات | ٪ ٩٣,٨١ | ٪ ٣,٠٠ | ٪ ٠,٧٦ | ٪ ٠,٢٩ | ٪ ٠,٠٦ | ٪ ٠,٠٣ | ٪ ٠,٠١ | ٪ ٢,٠٤ | ٪ ١٠٠ | ٧٢ ٩٨٩ |
| البناء | ٪ ٧٦,٤٧ | ٪ ١٢,٦٣ | ٪ ٣,٧٥ | ٪ ٢,٣٢ | ٪ ٠,٤٩ | ٪ ٠,٢٥ | ٪ ٠,٥٤ | ٪ ٣,٥٥ | ٪ ١٠٠ | ٤٤ ٢٧٠ |
| الصناعة | ٪ ٧٩,٧٢ | ٪ ١١,٧٦ | ٪ ٣,٥٢ | ٪ ١,٦٠ | ٪ ٠,٣٨ | ٪ ٠,١٤ | ٪ ٠,١١ | ٪ ٢,٧٦ | ٪ ١٠٠ | ٢٦ ٧٨٤ |
| الترفيه | ٪ ٨٦,٢٧ | ٪ ٦,٧٨ | ٪ ٢,٨٦ | ٪ ١,٣٣ | ٪ ٠,٢٠ | ٪ ٠,٠٥ | ٪ ٠,٠٥ | ٪ ٢,٤٦ | ٪ ١٠٠ | ١٩ ٢٠١ |
| قطاعات أخرى | ٪ ٧٧,٦٦ | ٪ ٦,٦٤ | ٪ ٣,٩٨ | ٪ ٢,٥٣ | ٪ ٠,٨٩ | ٪ ٠,٤٤ | ٪ ٠,٢٩ | ٪ ٧,٥٧ | ٪ ١٠٠ | ١٠ ٢٧١ |
| المجموع | ٪ ٨٨,٣٦ | ٪ ٥,١٧ | ٪ ١,٨٣ | ٪ ٠,٩٣ | ٪ ٠,٢٦ | ٪ ٠,١٢ | ٪ ٠,٠٨ | ٪ ٣,٢٦ | ٪ ١٠٠ | ١٩٨ ٠٩٩ |

وكما يشير الجدول أدناه، تضمّ المؤسسات التي تستخدم أقلّ من خمسين عاملاً ٥٣٠ ٠٠٠ موظفاً، ما يعادل ٥١٪ من مجموع السكان العاملين المقدّر بحوالي ١,٢٤ مليون مع الباقيين موزعين على قطاعات متعددة لم تشملها الدراسة مثل الزراعة. وتجدر الإشارة إلى أنّ مجموع السكان المشار إليه في الجدول أدناه (٦٤٠٠٠٠ تقريباً) يشكّل حوالي نصف مجموع السكان العاملين ويبلغ عددهم ١,٢٤ مليون نسمة في البلاد، حيث أنه يشمل العاملين في المؤسسات فقط ويستثني العاملين الزراعيين ومعظم موظفي القطاع العام.

الجدول ٢ توزيع الموظفين بحسب حجم المؤسسة وقطاع العمل^٥

| القطاع | أقلّ من ٥ | ٥-٩ | ١٠-١٩ | ٢٠-٤٩ | ٥٠-٩٩ | ١٠٠-١٩٩ | ٢٠٠ وأكثر | المجموع |
|-------------|-----------|--------|--------|--------|--------|---------|-----------|---------|
| الزراعة | ٢٧ ٧٨٦ | ٢ ٦٩٥ | ١ ٣٢٠ | ١ ٣٤٦ | ٣٧٣ | ٢٩٩ | ٢٥٠ | ٣٤ ٠٦٨ |
| الخدمات | ١٩٩ ٨٧٠ | ٢٢ ٣٥٨ | ١١ ٦٨٧ | ١٠ ٥٩٢ | ٤ ٦١٩ | ٥ ٥٣٢ | ٢ ٧٥٠ | ٢٥٧ ٤٠٧ |
| البناء | ٣ ١٠٠ | ١ ٧٩٢ | ١ ١٠٢ | ١ ٦٢٢ | ٧٤٥ | ٧٤٨ | ٢ ٧٥٠ | ١١ ٨٥٨ |
| الصناعة | ٤٦ ٠٤٨ | ٢٣ ٧٧٩ | ١٤ ٧٤٧ | ١٥ ٩٣٩ | ٨ ٢٧٠ | ٦ ١٣٠ | ٧ ٧٥٠ | ١٢٢ ٦٦٢ |
| الترفيه | ١٧ ٧٩٤ | ٤ ٨٩٣ | ٤ ٢٧٨ | ٤ ٧٢٧ | ١ ٥٦٥ | ٧٤٨ | ١ ٢٥٠ | ٣٥ ٢٥٣ |
| قطاعات أخرى | ٥٠ ٥٦٦ | ١٥ ١٤١ | ١٨ ٧٧٨ | ٢٨ ٣٩٤ | ٢١ ٦٨٠ | ٢١ ٥٢٨ | ٢٣ ٢٥٠ | ١٧٩ ٣٣٦ |
| المجموع | ٣٤٥ ١٦٤ | ٧٠ ٦٥٨ | ٥١ ٩١٠ | ٦٢ ٦١٨ | ٣٧ ٢٥٠ | ٣٤ ٩٨٣ | ٣٨ ٠٠٠ | ٦٤٠ ٥٨٤ |

(٣) المصدر: تعداد المباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٦.

(٤) المصدر: الأحوال المعيشية للأسر، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٧.

الأرقام الجديدة للسكان العاملين متوافرة (١.١ مليون بحسب الأحوال المعيشية للأسر للعام ٢٠٠٤)، غير أنّ الرقم الأخير لا يمكن استعماله لأن أرقام الاستخدام تعود إلى

سنة مختلفة (١٩٩٧).

(٥) المصدر: تعداد المباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٦ وتقديرات مؤسسة البحوث والاستشارات.

لطالما كان قطاع التجارة والخدمات مهيمناً على الاقتصاد اللبناني عبر التاريخ. يُظهر الجدول التالي التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة والصغرى متركزة في منطقتين أساسيتين: بيروت وجبل لبنان، فضلاً عن شريحة صغيرة في النبطية.

الجدول ٣ توزيع المؤسسات بحسب حجم المؤسسة وموقعها^٦

| المحافظة | أقل من ٥ | ٥-٩ | ١٠-١٩ | ٢٠-٤٩ | ٥٠-٩٩ | ١٠٠-١٩٩ | ٢٠٠ وأكثر | مفقودة | المجموع |
|-----------|----------|--------|--------|--------|--------|---------|-----------|--------|---------|
| بيروت | ٪ ٨١,٣٢ | ٪ ٨,٤٤ | ٪ ٣,٧٥ | ٪ ١,٨٣ | ٪ ٠,٦٠ | ٪ ٠,٢٦ | ٪ ٠,٢٤ | ٪ ٣,٦٥ | ٢٤ ٥٨٤ |
| جبل لبنان | ٪ ٨٦,٣٦ | ٪ ٦,١٥ | ٪ ٢,٢٣ | ٪ ١,١٥ | ٪ ٠,٣٠ | ٪ ٠,١٥ | ٪ ٠,٠٩ | ٪ ٣,٥٦ | ٧٢ ٩٨٩ |
| الشمال | ٪ ٩١,١٥ | ٪ ٣,٨٢ | ٪ ١,٠٧ | ٪ ٠,٥١ | ٪ ٠,١٣ | ٪ ٠,٠٦ | ٪ ٠,٠٢ | ٪ ٣,٢٤ | ٤٤ ٢٧٠ |
| البقاع | ٪ ٩٣,٢٧ | ٪ ٣,٣٤ | ٪ ١,٠٨ | ٪ ٠,٦١ | ٪ ٠,١٢ | ٪ ٠,٠٧ | ٪ ٠,٠٤ | ٪ ١,٤٧ | ٢٦ ٧٨٤ |
| الجنوب | ٪ ٨٩,٤٤ | ٪ ٤,٠٩ | ٪ ١,٢٠ | ٪ ٠,٦٧ | ٪ ٠,١٨ | ٪ ٠,٠٩ | ٪ ٠,٠٤ | ٪ ٤,٣٠ | ١٩ ٢٠١ |
| النبطية | ٪ ٩٢,٢٢ | ٪ ٣,٢١ | ٪ ٠,٩٨ | ٪ ٠,٣٩ | ٪ ٠,١٥ | ٪ ٠,٠٠ | ٪ ٠,٠٠ | ٪ ٣,٠٥ | ١٠ ٢٧١ |
| المجموع | ٪ ٨٨,٣٦ | ٪ ٥,١٧ | ٪ ١,٨٣ | ٪ ٠,٩٣ | ٪ ٠,٢٦ | ٪ ٠,١٢ | ٪ ٠,٠٨ | ٪ ٣,٢٦ | ١٩٨ ٠٩٩ |

البيئة المحيطة بالمؤسسات في لبنان مكامن قوة وضعف. فالاقتصاد في لبنان ليبرالي إلى حد ما ويؤمن فرصاً مؤاتية لنمو القطاع الخاص. إلى ذلك، يتمتع لبنان بقطاع مصرفي ناشط؛ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فيه مرتفع وجودة موارده البشرية تتفوق على المنطقة برمتها. غير أن قطاع المؤسسات الصغيرة والصغرى يواجه عدداً من القيود التي لا بد من العمل على نزعها لتمكين القطاع من تحقيق قدراته المثلى. وهي تتضمن السياسات، ومسائل قانونية وأخرى تنظيمية، بالإضافة إلى بنية تحتية غير ملائمة ومشكلة الوصول إلى الخدمات الداعمة للأعمال المالية منها وغير المالية.

كانت الحكومة اللبنانية تطبّق برنامج إصلاح اقتصادي بهدف تحسين مناخ الاستثمار وخلق بيئة مميّنة لتنمية القطاع الخاص. غير أن هذا البرنامج قد توقّف تقريباً خلال حرب العام ٢٠٠٦ ولم يتقدم إلاّ ببطء شديد منذ نهاية العدوان في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وعدت الجهات المانحة الدولية بالمزيد من المال، وتبرز آمال في أن يتحسن الوضع سريعاً في المستقبل القريب. لا بد من الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والصغرى، وهي الأدنى مرتبة على سلم القطاع الخاص، تتطلّب اهتماماً خاصاً في معرض جهود الإصلاح والإنعاش والأعمار. فهي الأقلّ حظوة في ظلّ النظام القائم وهي بالكاد توصل صوتها وتمارس الضغط لكسب تأييد صانعي السياسات، وهي غالباً ما تكون الأكثر عرضة للصدمات الخارجية المشابهة للصراع الأخير. قبل أن تنتقل إلى تقييم أثر الصراع، من المجدي إجراء استعراض موجز للأبحاث وأعمال الإصلاح السابقة التي تناولت المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان. يعرض القسم التالي موجزاً عن العمل الذي قام به كلٌّ من الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي في هذا المضمار.

٢,١ مراجعة الدراسات السابقة

١,٢,١ دراسة الاتحاد الأوروبي وبرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة

أطلق الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة عام ٢٠٠٥ سلسلة من الدراسات حول قطاع المؤسسات الصغيرة في لبنان. فكانت النتيجة اقتراح «برنامج دعم متكامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، هدفه مساعدة الحكومة اللبنانية على إرساء واعتماد مقاربة متكاملة تجمع بين صياغة السياسات والتدريب وتوفير الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة. إلى ذلك، هدف البرنامج إلى تدعيم قنوات الوصول إلى التمويل الطويل المدى، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الجديدة. آلت الدراسات التي تولّتها الاتحاد الأوروبي بمساعدة وحدة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في وزارة الاقتصاد والتجارة إلى اقتراح استراتيجية تمتدّ على عشر سنوات تحت شعار تحويل لبنان إلى إحدى أفضل البيئات المميّنة للأعمال في العالم.

(٦) المصدر: تعداد المباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٦.

واقترحت سلسلة دراسات الاتحاد الأوروبي مشاريع تصبّ في مجالات أربعة على الشكل الآتي:

١. إنشاء وحدة فعالة ومنظمة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والتجارة
٢. تحسين بيئة الأعمال والسوق لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٣. وضع استراتيجية دعم وطنية متكاملة وخطط دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٤. تنظيم بيئة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبحث التقرير الأولي لمشروع الاتحاد الأوروبي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكامن الضعف البنيوية في دعم المؤسسات الصغيرة في لبنان. فبحسب التقرير، يتكوّن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساساً من مؤسسات صغيرة الحجم وحوالي ٩٠٪ منها يستخدم أقلّ من خمسة موظفين ومع ذلك لا تندمج هذه المؤسسات في قطاعات النمو الأساسية من خلال المقاوله من الباطن. وبالرغم من توافر المبادرات المتقلبة وبعض التمويل، لا يزال الدرب طويلاً قبل أن يتحوّل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرة أخرى إلى محرّك للتنمية الاقتصادية في لبنان. كما يشير التقرير إلى عدد من الأنظمة الحكومية والإجراءات الإدارية التي تعوق نمو المؤسسات الصغيرة.

١,٢,٢ دراسة منظمة العمل الدولية حول تحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والصغرى

سنة ٢٠٠٥، أجرت منظمة العمل الدولية الدراسة المذكورة بهدف فهم بيئة الأعمال، وتنمية المؤسسات الصغيرة في لبنان. تتألف الدراسة من ثلاثة أقسام. وتحقق هذا بتنظيم الهيكلية القانونية والتنظيمية والسياسات التي تعتمد عليها المؤسسات في عملها وخروجها من ميدان العمل. ويراجع القسم الثاني المشاريع الترويجية المستمرة والمبادرات لتنمية المؤسسات الصغيرة كما يناقش وقع هذه المبادرات على تطوير المؤسسات الصغيرة والصغرى. أمّا القسم الثالث، فهو كناية عن مسح لحوالي ٥٤ مؤسسة صغيرة وصغرى، يسلط الضوء على آراء الرياديين حول بيئة الأعمال.

تشير الدراسة إلى أن ٩ من أصل ١٠ مؤسسات في لبنان هي إما صغيرة وإما صغرى. نقلاً عن السجل التجاري، بلغ العدد الإجمالي لهذه المؤسسات ٢١٠٠٠٠ في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتشدّد الدراسة على أهمية التعريف بالمؤسسات الصغيرة والصغرى نظراً لغياب أي تعريف معترف به عموماً في لبنان. إلى ذلك، يؤدي غياب بيئة الأعمال المناسبة إلى مشاكل ذات صلة بتسجيل الأعمال وعوائق إدارية ومختلفة تهدر وقت الريادي وتستنزف موارده. أمّا أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة والتي اعتمدت على بحث ثانوي ومبدئي فهي:

- ❖ الحدّ من صرامة النظام التنظيمي المعيق. فالتداخل الحكومي المفرط والإجراءات الإدارية الزائدة والصلاحيات الاستثنائية الصارمة تؤثر سلباً على تنافسية المؤسسات الصغيرة وهي بالتالي تستوجب الإصلاح لكي تصبح مقبولة من المؤسسات.
- ❖ على الحكومة اتّخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع فرص السوق أمام المؤسسات الصغيرة والصغرى. يمكن لهذه الخطوات أن تتضمن على سبيل المثال: تخصيص حصص للمؤسسات الصغيرة والصغرى من الإمدادات الحكومية، بالإضافة إلى خطط ترويجية لتنمية أسواق الخدمات الداعمة للأعمال، وحوافز للتصدير كضمانات الصادرات وخطط تمويل الصادرات، وحوافز ضريبية كالاستهلاك المتسارع على الآليات والتجهيزات.
- ❖ يوصى بوضع قانون/سياسة مركزية على المؤسسات الصغيرة. فمن المتوقع له/لها إفادة كلّ من المؤسسات الصغيرة وصغار الرياديين في لبنان بأشكال شتى.
- ❖ التشديد على نشر أوسع للمعلومات من خلال كتيبات سهلة المفهوم تتناول الإجراءات التنظيمية المختلفة وتوزيع هذه الكتيبات من خلال المراكز العامة التي غالباً ما يتواصل معها الرياديون.
- ❖ تهيئة بيئة مالية محفزة عبر إنشاء وكالات لتصنيف القروض ومكاتب لتوفير معلومات عن القروض، بالإضافة إلى وضع تنظيمات لرؤوس أموال المجازفة وتشجيع المصارف على الإقراض النقدي بدعم من البنك المركزي.
- ❖ تنظيم تنفيذ العقود مع المؤسسات الصغيرة واعتماد الآليات البديلة لفض النزاعات.

7) Assrawi and Goheer, Improving the business environment for micro and small enterprise development in Lebanon, 2005.

٣,٢,١ دراسة البنك الدولي لتقييم مناخ الاستثمار

يقوم البنك الدولي حالياً بدراسة حول مناخ الاستثمار في لبنان. وقد أنجز المسح الميداني للدراسة لكن النتائج لم تُنشر بعد. لا تركّز تلك الدراسة على المؤسسات الصغيرة بحدّ ذاتها، بل هي تقييم لمناخ الاستثمار بشكل عام. لكن بالنظر إلى كون المؤسسات في لبنان متوسطة وصغيرة الحجم في معظمها، تظهر أهمية الرجوع إلى هذه الدراسة، وأبرز ما فيها أنها تسمح بالمقارنة بين بيانات بلدان مختلفة من المنطقة، ما يساعد على تحديد موقع لبنان بالنسبة لتلك البلدان في منطقة الشرق الأوسط.

يعرض الجدول التالي نتائج مختارة من الدراسة ويكشف أن وضع لبنان لجهة مؤشرات الاستخدام أفضل من وضع المنطقة. فالشركات (المتوسطة والكبيرة بشكل عام) في لبنان أفضل من حيث تأمين التدريب النظامي لموظفيها. في المقابل، تشير النتائج إلى أن تكاليف تسجيل مؤسسة نظامية مرتفعة نسبياً وأن الاقتصاد اللبناني هو أكثر انفتاحاً مقارنة بغيره، غير أنه يعاني من مشاكل لجهة تخليص البضائع والإجراءات الجمركية.

الجدول ٤ مؤشرات المؤسسات - لبنان والمنطقة والبلدان كافة

| المشاكل والمؤشرات | لبنان | المنطقة |
|----------------------------------------------------------------------|--------|---------|
| اللا نظامية | | |
| كمية المبيعات التي تبّلع عنها شركة نموذجية لأغراض ضريبية (%) | ٦٥,٦٤ | ٧٣,٥٥ |
| البنية التحتية | | |
| تأخير في الحصول على إمدادات الكهرباء (عدد الأيام) | ٢٠,٠٥ | ٤٣,٨٤ |
| انقطاع الكهرباء (عدد الأيام) | ١٨٨,٥٨ | ٤٤,٢٧ |
| قيمة الخسارة بسبب انقطاع الكهرباء | ٥,٩٧ | ٤,٦٩ |
| نقص في التزويد بالمياه (عدد الأيام) | ٧,٢٦ | ٣٤,٥٤ |
| تأخير في الحصول على إمدادات هاتف ثابت (عدد الأيام) | ١,٣١ | ٥١,٤٦ |
| شركات تستعمل شبكة الإنترنت للتواصل مع الزبائن/الموردين (%) | ٥٩,٠٤ | ٣٢,٧٦ |
| وظائف | | |
| شركات تؤمن التدريب النظامي (%) | ٦٧,٨٠ | ٢٨,٨٤ |
| عمّال ماهرون ودائمون يتلقون التدريب (%) | ٣٩,٧٠ | ٣٢,٤٦ |
| نمو الاستخدام في السنوات الثلاثة المنصرمة (%) | ٢٢,٤١ | ١٣,٥٣ |
| تجارة | | |
| معدل الوقت اللازم لمخالصة الصادرات المباشرة عبر الجمارك (عدد الأيام) | ٦,٤٣ | ٥,١٤ |
| أكبر مهلة لازمة لمخالصة الصادرات المباشرة عبر الجمارك (عدد الأيام) | ١٥,١٤ | ٩,٤٣ |
| معدل الوقت اللازم للمطالبة بالواردات من الجمارك (عدد الأيام) | ٧,٩٠ | ١٠,٣٠ |
| أكبر مهلة لازمة للمطالبة بالواردات من الجمارك (عدد الأيام) | ١٦,٥٦ | ٢١,٢٩ |
| الشركات التي تعتمد التصدير المباشر (%) | ٤٣,٢٢ | ٢٨,٠١ |
| إطلاق مؤسسة (التحديات) | | |
| الإجراءات (عددّها) | ٦ | ١٠,٣ |
| الوقت اللازم (عدد الأيام) | ٤٦ | ٤٠,٩ |
| الكلفة (% الدخل الفردي) | ١٠٥,٤ | ٧٤,٥ |
| الحد الأدنى لرأس المال (% الدخل الفردي) | ٥٦,٥ | ٧٤٤,٥ |
| استخدام موظفين | | |
| مؤشر صعوبة التوظيف | ٣٣ | ٢٩,٧ |
| مؤشر صرامة ساعات العمل | ٠ | ٤٤,٧ |
| مؤشر صعوبة الصرف | ٤٠ | ٣٢,٩ |
| مؤشر صرامة الاستخدام | ٢٤ | ٣٥,٨ |
| كلفة العمالة المضافة إلى الأجر (% الراتب) | ٢١,٥ | ١٥,٦ |
| تكاليف الصرف (عدد الأسابيع المأجورة) | ١٧,٣ | ٥٦,٩ |

تشير الدراسات التي قام بها كلٌّ من الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية إلى أن المؤسسات الصغيرة كانت تواجه الكثير من المشاكل في الفترة السابقة للصراع. من بين هذه المشاكل بيئة الأعمال (التنظيمات الحكومية والإجراءات الإدارية ومشاكل تنفيذ العقود...) بالإضافة إلى نقص في التمويل المناسب والخدمات الداعمة للأعمال. إن هذه الدراسات بأغلبيتها نوعيّة (باستثناء دراسة البنك الدولي الكميّة، لكنها تميل باتجاه القطاع المتوسط والكبير أكثر منه المؤسسات الصغيرة والصغرى). لفهم وقع الصراع على المؤسسات الصغيرة والصغرى، كان من الضروري إجراء مسح لعيّنة أكبر حجماً وتمثيلاً. ولم يكن من مسح أساسي يمكن الاستناد عليه باعتباره مرجعاً، لذلك تقرر استعمال مسح مقارن أجرته عام ٢٠٠٤ مؤسسة البحوث والاستشارات واعتباره مرجعاً أساسياً يتم الاستناد إليه لتقييم الأثر. يحدّد القسم الآتي من هذا الفصل ذلك المرجع الأساسي التقريبي.

٣,١ وضع المؤسسات الصغيرة والصغرى عام ٢٠٠٤

قُدّم مسح «المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان» عام ٢٠٠٤ الذي أجرته مؤسسة البحوث والاستشارات لمنتدى البحوث الاقتصادية الذي عُقد في القاهرة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥. تعرض الرسوم البيانية واللوائح والجداول الآتية لمحة مفصّلة عن وضع المؤسسات الصغيرة وديناميكياتها والمشاكل التي كانت تواجه المؤسسات والرياديين في المرحلة السابقة للحرب في العام ٢٠٠٦.

وقد تبين أن معظم المؤسسات الصغيرة والصغرى (٩٣,٥٪) هي مؤسسات تجارية فردية. بالرغم من هيمنة هذا النوع من المؤسسات بشكل عام، إلا أنّ الشراكة ولا سيما ضمن شركات محدودة المسؤولية وشركات مساهمة أكثر انتشاراً في المؤسسات الصغيرة والصغرى في قطاع الصناعة والفنادق والمطاعم. كما تبين أن معظم المؤسسات الصغيرة والصغرى (٩٤٪) تعتمد على الأسر باعتبارها المستهلك الأول لسلعها/خدماتها. فقليلة هي المؤسسات التي تعاملت مع الحكومة والتعاونيات وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص أو الشركات الأجنبية. إلى ذلك، يشير المسح إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة والصغرى كانت تعتمد على السوق المحلية المجاورة لبيع منتجاتها، فكانت السوق المحلية قاعدة التسويق الأساسية إلى ٩٦٪ من المؤسسات المذكورة.

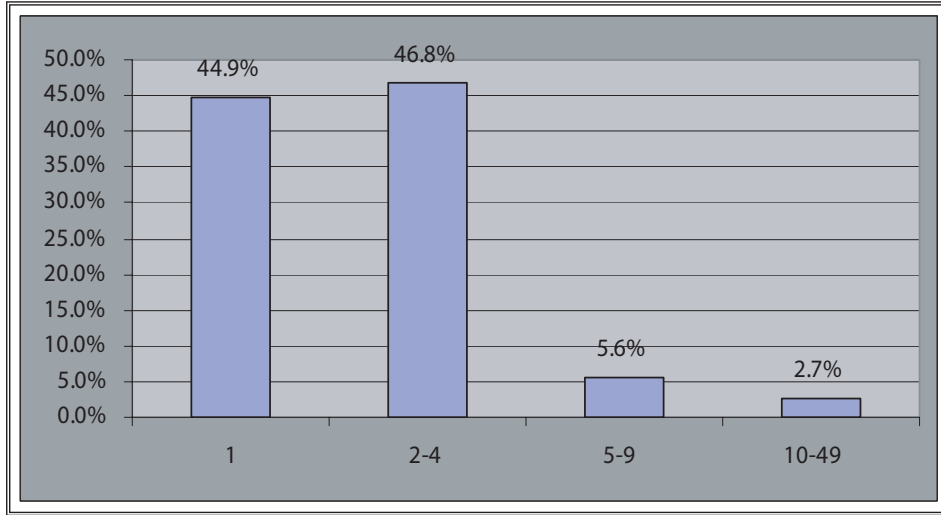
وأظهرت الدراسة أن معظم الرياديين الذين تمّت مقابلتهم هم من المالكين (٧٧,٦٪)، وهم في الفئة العمرية ٣٠ - ٤٩ سنة (٥٣,٨٪). وجاء توزع الرياديين بحسب المستويات العلمية كما يلي: ١٧,٣٪ كانوا أميين أو قد أكملوا الصفوف الابتدائية فقط، في حين ٢٤,٧٪ كانوا قد أنهوا الدراسات الثانوية أو الجامعية. وكانت معدلات الأمية أكثر ارتفاعاً بين الرياديات (٤,٨٪ للرياديات مقابل ٢,٢٪ للرياديين). ومعظم الرياديين الذين شملهم المسح يملكون خبرة ١٠ إلى ١٩ سنة (٢٣,٨٪)، يتبعهم أصحاب خبرة من ٥ إلى ٩ سنوات (٢٢,٠٪) ومن ثم أصحاب خبرة بين ١ و٤ سنوات (٢٠,٦٪). تضمّن المسح أسئلة حول القيود التي تواجهها المرأة الريادية وقد تبين أن أبرز القيود التي تواجهها هذه الأخيرة هي أولاً المضايقة الشخصية، تليها مشاكل تتعلق بتأسيس المؤسسة وتوظيف العمّال بالإضافة إلى مشاكل أقلّ وروداً تتعلق بالتسويق والانضمام إلى النقابات.

كما تبين أن المؤسسات التي شملها المسح توفّر ٣٦٩ ٧ وظيفة، بما لا يتعدّى ٥, ٢ موظف لكل مؤسسة ويعكس ذلك بنية ضعيفة (متوسط حجم المؤسسات الصغيرة في لبنان صغير). وأشارت الدراسة إلى أن المساهم الأكبر في الاستخدام هو الفئة التي تضم ٢ - ٤ موظفين والتي تستخدم ٤٧,٢ ٪ من إجمالي القوة العاملة وتمثّل ٤٦,٨ ٪ من المؤسسات.

١,٣,١ حجم المؤسسة وقطاع العمل والنوع الاجتماعي

يظهر الرسم البياني التالي أنّ ٩٧٪ من المؤسسات الصغيرة والصغرى تستخدم أقلّ من ١٠ موظفين و٤٦,٨٪ منها تستخدم ٢ - ٤ موظفين في حين تستخدم المؤسسات موظفاً واحداً فتشكّل ٤٥٪ تقريباً في حين أن المؤسسات التي تستخدم ١٠ - ٤٩ موظفاً لا تتعدّى نسبتها ٢,٧٪. وتبقى هيمنة المؤسسات القائمة على فرد واحد كبرهان على القيود المترتبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحول دون نموها وانتشارها في أسواق أوسع.

الرسم ١ توزيع المؤسسات الصغيرة والصغرى بحسب حجمها



إلى ذلك، كشف المسح عن هيمنة التجارة كونها أبرز نشاط اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والصغرى (٧٢,٦٪)، تتبعها نشاطات اقتصادية «أخرى»^٨ (١٢,٩٪) والصناعة (٨,٨٪).

تشكل المؤسسات التي تديرها نساء حوالي ٨٪ من المؤسسات الصغيرة والصغرى التي شملها المسح مع ملاحظة بعض التفاوت في توزيع هذه المؤسسات بين مختلف القطاعات والمحافظات^٩. وتتركز هذه المؤسسات التي تديرها النساء في التجارة وsectاعات أخرى.

١, ٣, ٢ عمر المؤسسات

تأسست غالبية المؤسسات التي شملها المسح (٥٨٪) بعد العام ١٩٩٥ وتأسس ثلثها تقريباً بعد العام ٢٠٠٠. تجدر الإشارة إلى أن ٧١٪ من هذه المؤسسات تأسست بعد العام ١٩٩٠ أي في السنة التي طبعت نهاية الحرب الأهلية التي دامت ١٥ سنة في البلاد. تفاوتت تواريخ تأسيس المؤسسات التي شملها المسح باختلاف الحجم وقطاع النشاط والنوع الاجتماعي والموقع الجغرافي. فتركزت الشريحة الأكبر من المؤسسات الأكثر قدماً في بيروت (٢١,٨٪ من المؤسسات باشرت عملها قبل ١٩٧٩). في المقابل، شهد جنوب لبنان قيام أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والصغرى في الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٤ (٤٢,٩٪) أي في الفترة التي تبعت الانسحاب الإسرائيلي مباشرة.

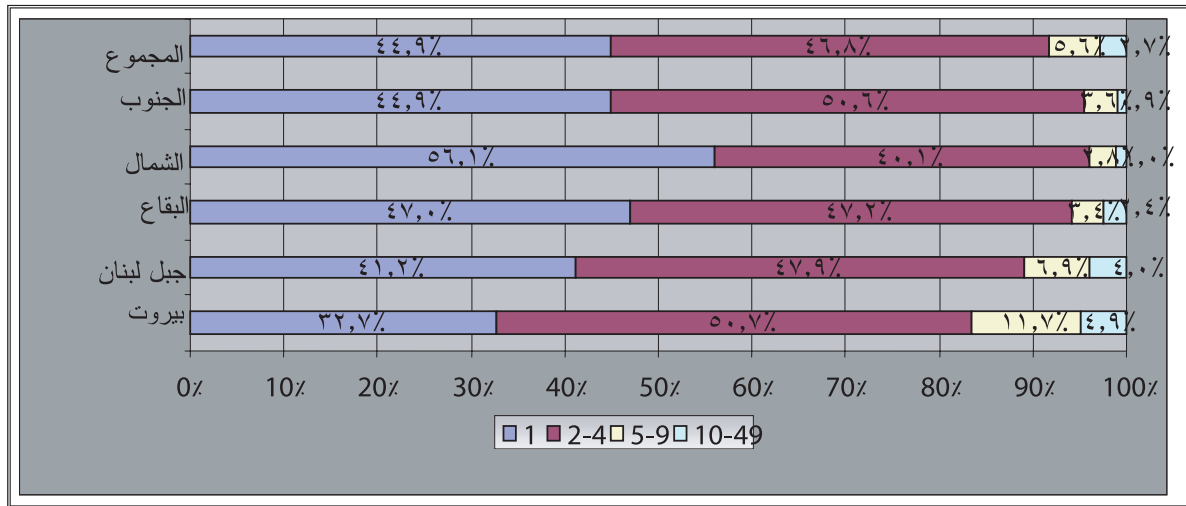
١, ٣, ٣ التوزيع الجغرافي

تميل المناطق المتطورة بوجه عام إلى استقطاب المؤسسات الأكبر حجماً وتتركز المؤسسات الصغيرة والصغرى، وهي أصغر حجماً، في المناطق الأكثر حرماناً في البلاد حيث شريحة المؤسسات التي تستخدم موظفاً واحداً من ٣٢,٧٪ في بيروت إلى ٥٦,١٪ في شمال لبنان و٤٧٪ في البقاع. إلى ذلك، تتركز أعلى نسبة من المؤسسات التي تستخدم ٥ - ٩ موظفين و١٠ - ٤٩ موظفاً في بيروت وجبل لبنان مقارنة بباقي المحافظات. يشير هذا التوزيع إلى ارتباط وثيق بين حجم المؤسسة ومستوى التطور الذي وصلت إليه المنطقة كما يمكن أن يعزى إلى توافر أكبر للبنية التحتية والخدمات والتمويل والأسواق في جبل لبنان وبيروت بالمقارنة مع باقي المناطق.

(٨) تتضمن النشاطات «الأخرى»: النقل والاتصالات والوساطة المالية والإجارة المالية والتأمين على الحياة وغيره والأعمال العقارية وأعمال التصوير وغيرها من النشاطات الترفيهية.

(٩) المحافظة في لبنان هي وحدة إدارية وينقسم لبنان إلى ٦ محافظات.

الرسم ٢ توزيع المؤسسات الصغيرة والصغرى بحسب الموقع والحجم



٤.٣.١ ظروف العمل

٥٩,٥% من المؤسسات التي شملها المسح تعمل ٦ أيام في الأسبوع، بحيث بلغ متوسط عدد أيام العمل في الأسبوع ٦,٣ يوماً. أما أيام العمل فتختلف قليلاً بحسب النوع الاجتماعي ومجال العمل. فالرياديّات يعملن أقلّ بقليل من الرياديين (٦,٣ مقابل ٦,٤ يوماً في الأسبوع). كما تبين أن أيام العمل في قطاعات الخدمات (التجارة والسياحة) أطول من أيام العمل في باقي القطاعات الاقتصادية مع معدل يبلغ ٦,٧ أيام في الأسبوع في الفنادق والمطاعم. تجدر الإشارة إلى أن ٦٣% تقريباً من أماكن العمل مستأجرة مقابل ٣٢% يملكها أصحاب العمل.

إلى ذلك، تبين من خلال المسح أن المؤسسات الصغيرة والصغرى تتمتع بوصول جيد إلى خدمات البنية التحتية. بشكل عام، تتمتع معظم هذه المؤسسات بالوصول إلى المياه (٦٥%) والكهرباء (٨٥%) وشبكات الصرف الصحي (٦٠%) والطرق (٧٠%) ونسبة أقلّ من هذه المؤسسات تستفيد من خدمات الاتصالات (٤٩%) وتسهيلات نقل السلع (٤٠%) والعمال (١٥%) في المقابل، شكّل الوصول إلى المعلومات والخدمات الاستشارية قيلاً من القيود حيث أن عدداً ضئيلاً من المؤسسات الصغيرة والصغرى يتمتع بالوصول إلى خدمات مماثلة.

الجدول ٥ نسبة المؤسسات الصغيرة والصغرى التي لها وصول إلى الخدمات الداعمة للأعمال

| نوعية الخدمات | نسبة المؤسسات الصغيرة والصغرى التي تستعمل/استعملت الخدمات الداعمة للأعمال |
|------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------|
| الوصول إلى المعلومات (الدرّاية أو التكنولوجيا) | ٥,٧٤% |
| الإدارة | ٥,٦١% |
| تدريب العمال | ٤,٢٥% |
| الإنتاج | ٤,٨٧% |
| تعزير الروابط بين الشركات | ٤,٨٤% |
| التسويق المحلي | ٦,٩٩% |
| الصادرات | ٠,٦٨% |

٥.٣.١ أبرز القيود

أن الشائنين المالي والتظيمي الذين يشكلان قيدين أساسيين على مسح المؤسسات الصغيرة والصغرى هم تأمين راس المال الاولي كبدية للعمل والمعدلات الضريبية للحكومة كما يعرض الجدول أدناه:

الجدول ٦ نسبة المؤسسات الصغيرة والصغرى التي تعتبر القيد كبيراً

| القيد | % |
|----------------------------------------------------------------------|--------|
| المسائل المالية | |
| تأمين رأس المال الأولي | ٤٨,٢ % |
| الخدمات المالية | ٢٣,٦ % |
| الربحية | ٣٠,٤ % |
| الإطار التنظيمي | |
| إجراءات الترخيص والتسجيل | ٣٤,٧ % |
| المعدلات الضريبية | ٤٢,٧ % |
| الرسوم الجمركية | ٣٢,٢ % |
| الإدارة الضرائبية | ٣٦,١ % |
| مسائل العمل | |
| قانون العمل | ٢٣,٧ % |
| تفتيش العمل | ٨,٨ % |
| كلفة العمالة | ١٣,٨ % |
| إيجاد موظفين ذات كفاءة | ٢٢,٨ % |
| المحافظة على الموظفين ذات الكفاءة | ٢٣,٩ % |
| قدرة غير مستعملة | ١٢,٢ % |
| المواد الأولية | |
| توافر المواد الأولية | ٧,٠ % |
| كلفة المواد الأولية | ١٧,٨ % |
| مسائل التسويق | |
| طلب قليل على المنتجات | ٢٤,١ % |
| منافسة محلية حادة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة (أقل من عشرة موظفين) | ٢٧,٢ % |
| منافسة محلية حادة من المؤسسات المتوسطة (أقل من خمسين موظفاً) | ٢١,٧ % |
| منافسة محلية حادة من المؤسسات الكبيرة (أكثر من ٥٠ موظفاً) | ٢٣,٠ % |
| منافسة حادة من الواردات | ٢١,١ % |
| قيود أخرى | |
| استيفاء الشروط البيئية | ١١,٦ % |

اعتبر حوالي ثلث المؤسسات الصغيرة والصغرى أن تأمين الربح المناسب يشكّل قيداً من القيود بالإضافة إلى إجراءات التسجيل والترخيص المرهقة والرسوم الجمركية والإدارة الضرائبية. هذا واعتبرت نسبة ٢٤٪ من هذه المؤسسات أن الوصول إلى الخدمات المالية هو قيد أساسي في حين أن مسائل العمالة وتوافر المواد الأولية لم تدخل في إطار المعوقات الأساسية. أشار المسح أيضاً إلى أن ٤٢٪ من المؤسسات الصغيرة والصغرى تعاني من نقص في الوصول إلى تسهيلات التسليف.

من الواضح أن الدراسات التي أجرتها الجهات المانحة والمشاريع السارية التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والتجارة والمسح الذي قامت به مؤسسة البحوث والاستشارات عن فترة ما قبل الصراع متشابهة في بعض النواحي. فهي تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة في لبنان تواجه إشكاليات يمكن أن تتلخص تحت عنوان «بيئة معيقة للأعمال». وهي تشمل الإجراءات الإدارية المرهقة لجهة إطلاق الأعمال وتحقيق نموها (التراخيص والضرائب والمعاملات الجمركية لتخليص البضائع والنقص الحاصل في التعريف وغياب سياسة متناسقة الخ) والوصول إلى خدمات الأعمال المالية منها وغير المالية وظروف السوق المعيقة (المنافسة الحادة ومشاكل تنفيذ العقود وتقلص حجم السوق الخ). وننتقل إلى تحليل نتائج المسح التالي للصراع لنرى كيف أثر هذا الصراع على المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان.

الفصل الثاني

■ نتائج المسح لفترة ما بعد الصراع

١.٢ المنهجية

تمّ اختيار العينة في هذه الدراسة من مجموعة المؤسسات الصغيرة والصغرى كافة في لبنان. ويشمل تعريف المؤسسات الصغيرة والصغرى في هذا المسح جميع المؤسسات التي تستخدم أقل من ٥٠ موظفاً، بما في ذلك العاملين لحسابهم الخاص، في القطاعات كافة باستثناء:

- الأعمال الزراعية
- الأنشطة الخارجة عن السوق
- الأعمال غير القانونية
- الإنتاج للاستعمال الشخصي
- الباعة المتجولين
- الخدمات المنزلية
- الخدمات المهنية (الأطباء والمحامون والمحاسبون)

تشرح الخطوات الثلاثة الآتية كيفية اختيار العينة.

الخطوة الأولى: انطلاقاً من اقتراح مؤسسة البحوث والاستشارات ونص التعاقد مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي، بلغ حجم العينة ألف مشروع من المشاريع الصغيرة والصغرى.

الخطوة الثانية: انطلقت عملية اختيار العينة من مجموعة المؤسسات الصغيرة والصغرى كافة في لبنان. أمّا الإحصائيات الرسمية التي تمّ اعتمادها لتوزيع العينات بحسب المحافظة والحجم فهي «تعداد المباني والمؤسسات» الذي أعدته إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦. يظهر الجدول أدناه التوزيع المذكور:

الجدول ٧ توزع المؤسسات الصغيرة والصغرى بحسب المحافظات والحجم

| المحافظة | موظف واحد | ٢-٤ موظفين | ٥-٩ موظفاً ^١ | المجموع | % |
|-----------|-----------|------------|-------------------------|---------|---------|
| بيروت | ٣٢,٧ % | ٥٠,٧ % | ١٦,٦ % | ١٠٠,٠ % | ١٢,٥ % |
| جبل لبنان | ٤١,٢ % | ٤٧,٩ % | ١٠,٩ % | ١٠٠,٠ % | ٣٥,٨ % |
| الشمال | ٥٦,١ % | ٤٠,١ % | ٣,٩ % | ١٠٠,٠ % | ٢٢,٧ % |
| البقاع | ٤٧,٠ % | ٤٧,٢ % | ٥,٨ % | ١٠٠,٠ % | ١٤,٠ % |
| الجنوب | ٤٤,٩ % | ٥٠,٦ % | ٤,٥ % | ١٠٠,٠ % | ١٥,٠ % |
| المجموع | ٤٤,٩ % | ٤٦,٨ % | ٨,٣ % | ١٠٠,٠ % | ١٠٠,٠ % |

المصادر: «تعداد المباني والمؤسسات»، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٦
«المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان»، مؤسسة البحوث والاستشارات لمندى البحوث الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٥.

الخطوة الثالثة: لم تتوافر لأئحة شاملة بجميع المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان، لكن مؤسسة البحوث والاستشارات قد أرست قاعدة عينات تمثيلية على الصعيد الوطني تتألف من حوالي ٣٠٠٠ مؤسسة صغيرة وصغرى في لبنان عام ٢٠٠٤، وهي عينة قد استعملت لإجراء دراسة ميدانية لمندى البحوث الاقتصادية في القاهرة^١. وتمّ اختيار عينة المسح بعنوان «الأثر على المؤسسات الصغيرة والصغرى في فترة ما بعد الصراع» انطلاقاً من القاعدة المذكورة والتي تتضمن ٣٠٠٠ مؤسسة صغيرة وصغرى. إلى ذلك، كان توزع العينة بحسب الحجم (أي عدد الموظفين) والموقع الجغرافي (أي المحافظة) متوازٍ مع التوزيع المعتمد على الصعيد الوطني أي مع «تعداد المباني والمؤسسات». في الجدول أدناه تفصيل للتوزيع النهائي للعينة:

(١) يتبع توزع المؤسسات الصغيرة والصغرى ضمن هذه الفئة التوزيع المفصل بحسب القضاء والفئة الفرعية للحجم، أي (٥-٩) موظفين، ٥,٦ % من المؤسسات الصغيرة والصغرى و(١٠-٤٩) موظفاً، ٢,٧ % من المؤسسات الصغيرة والصغرى.

(١) «المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان، ٢٠٠٥». قدّم التقرير النهائي خلال المؤتمر السنوي لمندى البحوث الاقتصادية المنعقد في القاهرة - مصر في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

الجدول ٨ توزع العينة المستهدفة بحسب المحافظة والحجم

| المحافظة | موظف واحد | ٢-٤ موظفين | ٥-٩ موظفاً | المجموع | % |
|-------------|-----------|------------|------------|---------|---------|
| بيروت | ٤١ | ٦٣ | ٢١ | ١٢٥ | ١٢,٥ % |
| جبل لبنان | ١٤٧ | ١٧٢ | ٣٩ | ٣٥٨ | ٣٥,٨ % |
| الشمال | ١٢٧ | ٩٢ | ٨ | ٢٢٧ | ٢٢,٧ % |
| البقاع | ٦٦ | ٦٦ | ٨ | ١٤٠ | ١٤,٠ % |
| الجنوب | ٦٨ | ٧٦ | ٦ | ١٥٠ | ١٥,٠ % |
| مجموع لبنان | ٤٤٩ | ٤٦٩ | ٨٢ | ١٠٠٠ | ١٠٠,٠ % |
| % | % ٤٤,٩ | % ٤٦,٩ | % ٨,٢ | % ١٠٠,٠ | |

المصادر: حسابات مؤسسة البحوث والاستشارات بالاستناد إلى الاقتراح المقدم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجدول رقم ١

٢.١.١ استمارة الأسئلة: أداة المسح

أعدت استمارة أسئلة مفصلة وشاملة بالتعاون الوثيق مع ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية. وتم إقرار النسخة الأخيرة من الاستمارة قبل المباشرة بالعمل الميداني. تضمنت الاستمارة أقساماً تعكس الوضع الراهن للمؤسسات وتغطي المسائل التالية:

- الحجم ومجال العمل والتوزيع الجغرافي وعمر المؤسسة.
- الوضع النظامي مقابل الوضع غير النظامي (التسجيل في السجل التجاري والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل)
- ظروف العمل
- أبرز القيود
- الأداء
- خصائص الرياديين (النوع الاجتماعي والمستوى العلمي، الخ)
- آثار الصراع
- التوقعات المستقبلية (الاستثمار، السوق، الاستخدام)
- أي متغيرة أخرى ذات صلة

تجدر الإشارة إلى محاولة تصميم استمارة الأسئلة بحيث تستعمل البيانات المجموعة في مسح العام ٢٠٠٤، للوضع السائد ما قبل الصراع، كمرجع تعتمد عليه المقارنة مع بيانات المسح التالي للصراع.

٢.١.٢ المسح الميداني

أنجز المسح الميداني بين منتصف تشرين الأول/أكتوبر ومنتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ فريقاً من الخبراء ضمّ منسقاً ميدانياً، خمسة مشرفين ميدانيين و٣٦ باحثاً ميدانياً. قام الباحثون بملء الاستمارات من خلال مقابلات مفصلة أجروها مع الرياديين، بعد أن حضروا دورات تدريبية مكثفة تعلموا من خلالها تقديم الاستمارة وشرحها. تولّى كل مشرف ميداني مسؤولية فريق مؤلف من ٧ باحثين تقريباً لتغطية كل محافظة.

أمّنت مؤسسة البحوث والاستشارات لكل فريق ميداني لائحة بعناوين حوالي ٣٠٠٠ مؤسسة صغيرة وصغرى موزعة بحسب الحجم والمحافظة والتجمع حيث يكون التجمع اصغر منطقة جغرافية. أمّا المجموعة الأصلية المؤلفة من ٣٠٠٠ مؤسسة صغيرة وصغرى فتوزعت في ١٠٢ تجمع منتشر على طول لبنان وعرضه. بالإضافة إلى لائحة أولية من ٣٠٠٠ مؤسسة، منح الباحثون لائحة بالأهداف التي يجب تحقيقها لكل تجمع وحجم. تفصل اللائحة العدد المطلوب إنجازه من استمارات الأسئلة، ومجموعها ألف من أصل العدد الإجمالي وقدره ثلاثة آلاف.

وقد سُمح للباحثين الميدانيين، عندما تدعو الحاجة، استبدال عنوان معين بأخر ضمن التجمّع نفسه وفترة الحجم نفسها^{١٢}. لكن جميع التعديلات كانت مبرّرة. فقد وُضعت قاعدة المعاينة خلال صيف ٢٠٠٤ وتبيّن أن عدداً من المؤسسات كان قد أقفل أبوابه أو غير مجال أعماله. يظهر الجدول أدناه التوزيع النهائي للعيينة. في الواقع، إن التفاوت الذي يظهر في توزيع العينة المستهدفة يعود إلى أحد السببين: إمّا نقص في التعاون من جانب المؤسسات، وإما تغيير حاصل في عدد الموظفين في بعض المؤسسات.

الجدول ٩ التوزيع النهائي للعيينة بحسب المحافظة والحجم

| المحافظة | موظف واحد | ٢-٤ موظفين | ٥-٩ موظفاً | المجموع | % |
|-------------|-----------|------------|------------|---------|---------|
| بيروت | ٣٨ | ٦٠ | ٢٦ | ١٢٤ | ١٢,٣ % |
| جبل لبنان | ١٥٢ | ١٧١ | ٤١ | ٣٦٤ | ٣٦,١ % |
| الشمال | ٧٣ | ١٤٤ | ١٢ | ٢٢٩ | ٢٢,٧ % |
| البقاع | ٥٠ | ٨٤ | ١٠ | ١٤٤ | ١٤,٣ % |
| الجنوب | ٥٩ | ٧٨ | ١١ | ١٤٨ | ١٤,٧ % |
| مجموع لبنان | ٣٧٢ | ٥٣٧ | ١٠٠ | ١٠٠٩ | ١٠٠,٠ % |
| % | % ٣٦,٩ | % ٥٣,٢ | % ٩,٩ | % ١٠٠,٠ | |

المصدر: العمل الميداني لمؤسسة البحوث والاستشارات، ٢٠٠٦

٢.١.٣ تشفير البيانات وإدخالها

وُضع برنامج إدخال البيانات بموازاة تنفيذ العمل الميداني. فما أن بدأ الباحثون بتقديم استماراتهم المتممة إلى مؤسسة البحوث والاستشارات حتى بدأت عملية تشفير البيانات. تولّى إدخال البيانات خبراء لهم باع طويل في هذا المجال.

٢.٢ شوائب المسح

نتجت الشوائب التي واجهت الدراسة عن مستويين اثنين، أولاً لأن العينة المستعملة في هذه الدراسة تعتمد على عينة صُممت لدراسة «المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان» في العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد اعتمدت تلك الدراسة كمرجع أساسي في ظل غياب أية دراسة أخرى تؤمن المعلومات الكمية. ولم تؤخذ أي إجراءات لتحديث العينة بغية مراعاة المؤسسات التي:

١. أقفلت أبوابها أو غيرت مجال عملها. فأنحصرت المقابلات بال «ناجين»، ما أدى إلى تحويل العينة إلى عينة منحازة للمؤسسات التي نجت، ولا تأخذ بالاعتبار المؤسسات الصغيرة والصغرى التي أقفلت أبوابها.
٢. دخلت السوق. بما أن المقابلات قد جرت مع المؤسسات الصغيرة والصغرى التي تمت زيارتها عام ٢٠٠٤، أتت العينة منحازة للمؤسسات القديمة ولا تأخذ بالاعتبار المؤسسات الجديدة.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الشوائب المذكورة أعلاه لا تؤثر بشكل كبير على نتائج هذه الدراسة لسببين أساسيين. أولاً، تشير الإحصاءات إلى أن مجموع عدد المؤسسات في لبنان قد انخفض قليلاً بنسبة ٢٪ بين العام ١٩٩٦ والعام ٢٠٠٤ بحسب تعداد المؤسسات الذي أجري في العامين المذكورين. ثانياً، كان دخول المؤسسات الجديدة إلى السوق خفيفاً نوعاً ما خلال العامين الماضيين بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر.

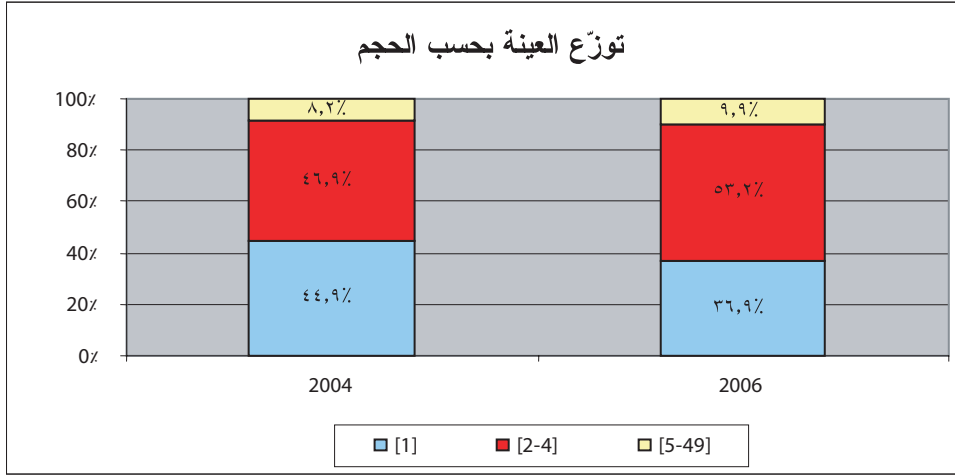
(١٢) لكن الاستبدال لم يحصل بالضرورة ضمن قطاع النشاط نفسه.

٣.٢ المسح الميداني: أبرز النتائج

١.٣.٢ الحجم والموقع ومجال العمل

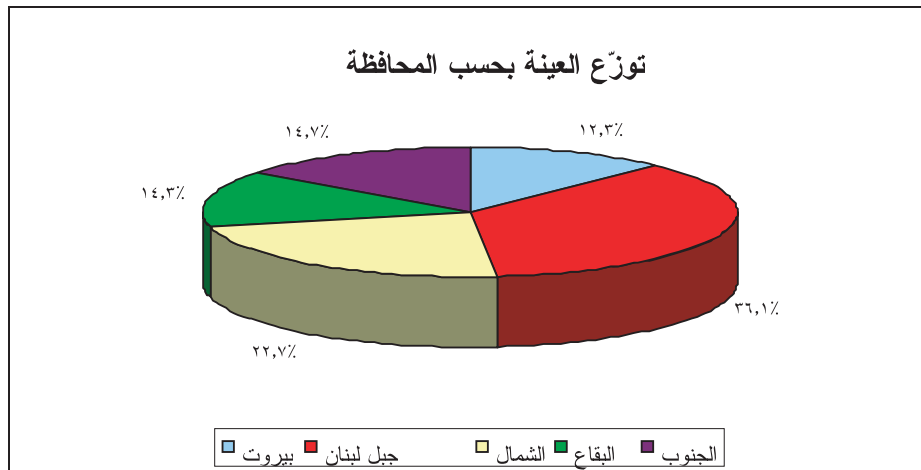
غطى المسح الميداني ١٠٠٩ مؤسسة صغيرة معظمها يستخدم أقل من أربعة موظفين، وهي شريحة المؤسسات التي تشكل ٩٠٪ من العينة كما يتبين من الرسم أدناه.

الرسم ٣ التوزيع بحسب الحجم



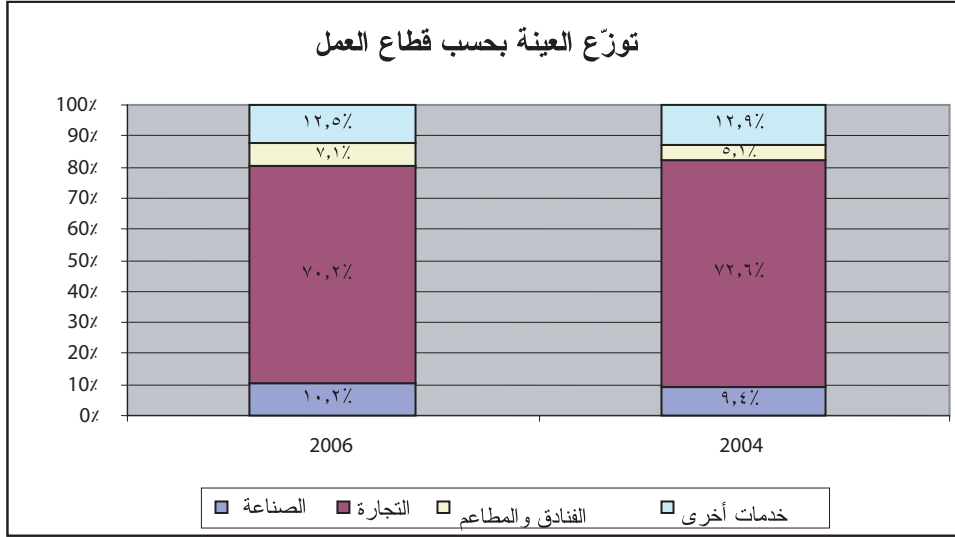
يُظهر الرسم أعلاه أن توزع العينة لا يختلف بشكل كبير من حيث الأرقام عن مسح العامين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦. كما يظهر المسح الميداني أن معظم المؤسسات تقع في فئة [٢-٤] (٥٣,٢٪) ثم فئة [١] (٣٦,٩٪) تتبعها فئة [٥-٤٩] (٩,٩٪). إن الهيمنة الواضحة للمؤسسات القائمة على عامل واحد تؤكد وجود عوائق تقف بوجه المؤسسات الصغيرة والصغرى بشكل عام وتحول دون نمو عدد منها ووصولها إلى أسواق أكبر. أمّا بالنسبة إلى موقع المؤسسات التي جرت معها المقابلات، فتبين أن النتائج تشبه إلى حد بعيد نتائج العام ٢٠٠٤ ويعزى ذلك إلى تركيبة العينة. ويتركز معظم المؤسسات في منطقة جبل لبنان (٣٦,١٪) يتبعها الشمال (٢٢,٧٪) والجنوب (١٤,٧٪) كما هو مبين في الرسم أدناه.

الرسم ٤ التوزيع بحسب المحافظة



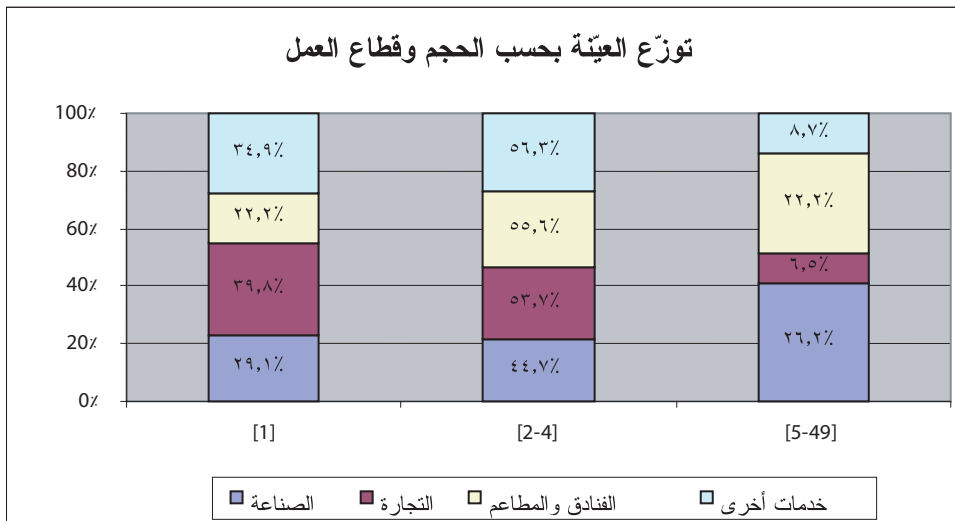
يظهر التوزيع بحسب قطاع العمل أنّ التجارة كانت أبرز أنواع الأعمال في حين أن قطاع الفنادق والمطاعم كان الأقل انتشاراً (٧٠,٢٪ مقابل ٧,١٪ تبعاً)، كما كانت الحال في العام ٢٠٠٤ (٧٢,٦٪ مقابل ٥,١٪ تبعاً). على الرغم من ان هدف توزيع المؤسسات في هذه الدراسة كان نفس هدف العام ٢٠٠٤، إلا ان بعض التحولات قد حصلت. فكما ذكرنا سابقاً أن عدداً من المؤسسات قد أقفل أبوابه أو غير مجال عمله ولم يتم استبدال هذه المؤسسات ضمن قطاع العمل نفسه بل استبدلت بمؤسسات أخرى ضمن الفئة نفسها لجهة الحجم والتجمع الجغرافي.

الرسم ٥ التوزيع بحسب قطاع العمل



بيّنت نتائج المسح في العام ٢٠٠٤ أنّ قطاع التجارة كان النشاط المسيطر في المؤسسات من مختلف الأحجام. لكن الواقع يختلف في المسح الميداني الحالي. فالدراسة تشير إلى أن مؤسسات فالشخص الواحد تتعامل أكثر ما تتعامل بالتجارة (٣٩,٨٪ مقارنة ب ٨١٪ عام ٢٠٠٤). وكلما ازداد حجم المؤسسة كلما تراجع الأعمال التجارية. بشكل عام، كل من الصناعة والفنادق والمطاعم مرتبط إيجابياً بحجم المؤسسة كما يتبين في الرسم التالي.

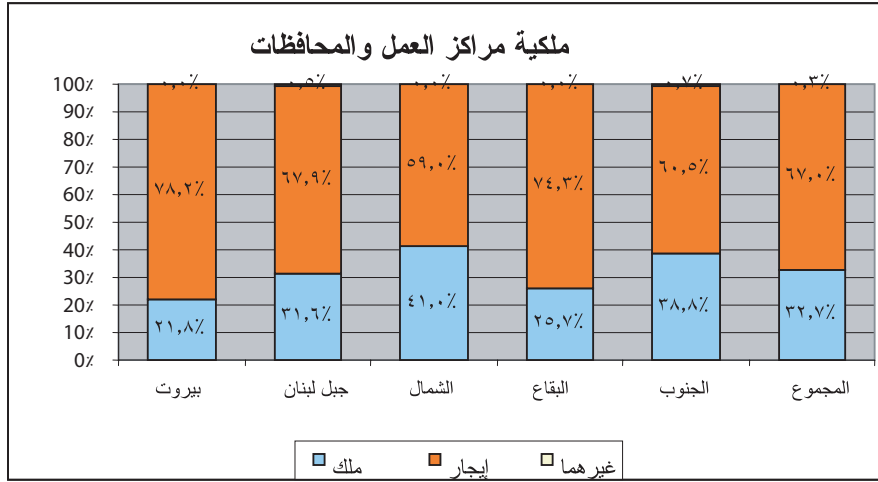
الرسم ٦ التوزيع بحسب قطاع العمل والحجم



٢.٣.٢ امتلاك مراكز العمل

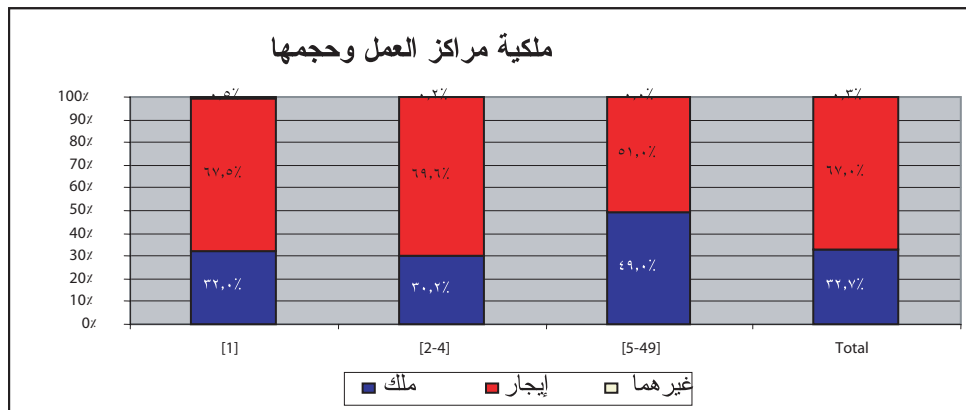
أشارت النتائج إلى أن معظم مراكز العمل التي شملها المسح (٦٧٪) مأجور، لكن هذه الأرقام تختلف بشدة من منطقة إلى أخرى. فتنجم في بيروت أعلى نسبة لإيجار مراكز العمل (٧٨،٢٪) في حين أن أدنى نسبة تتجمع في الشمال (٥٩،٠٪)، كما هو مبين في الرسم أدناه.

الرسم ٧ التوزيع بحسب ملكية مراكز العمل والمحافظة



أما بالنسبة إلى توزيع المؤسسات بالاستناد إلى ملكيتها مقابل حجمها، فيشير الرسم أدناه إلى أنه وبالرغم من كون الإيجار مهيمناً على المؤسسات من كافة الأحجام، يبقى أدنى بالنسبة للمؤسسات الأكبر حجماً (٥١٪). ويظهر الرسم البياني التالي أن مراكز العمل المأجورة تتركز في فئة «٢-٤» (٦٩،٦٪) تتبعها مباشرة مؤسسات الموظف الواحد (٦٧،٥٪).

الرسم ٨ التوزيع بحسب ملكية مراكز العمل والحجم

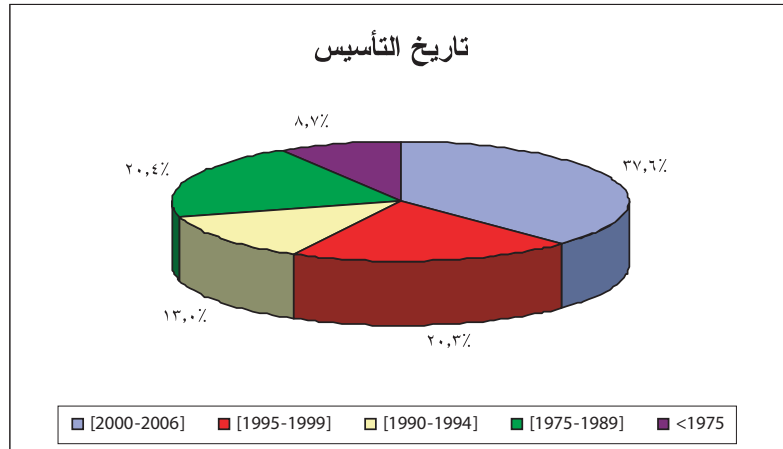


٢.٣.٣ سنة التأسيس

تأسست معظم المؤسسات التي شملها المسح (٥٧،٩٪) بعد العام ١٩٩٥ وبدأ معظمها (٣٧،٦٪) العمل بعد العام ٢٠٠٠، في حين أن ٨،٧٪ فقط من المؤسسات التي شملها المسح كانت قد تأسست قبل العام ١٩٧٩. يعني ذلك أن ٧١٪ من المؤسسات في العينة تأسس بعد العام ١٩٩٠ وهو العام الذي طبع نهاية ١٥ عاماً من الحرب الأهلية في البلاد.

والنتائج شبيهة إلى حد بعيد بنتائج مسح العام ٢٠٠٤. ففي ذلك المسح، بلغت المؤسسات التي تأسست بعد العام ١٩٩٥ نسبة ٥٨٪ وتلك التي تأسست بعد العام ٢٠٠٠ نسبة ٣٥٪، في حين تأسس ١٤٪ من المؤسسات قبل العام ١٩٧٩. أما النتيجة المثيرة للاهتمام فهي أن ٧١٪ من المؤسسات تأسست بعد العام ١٩٩٠.

الرسم ٩ التوزيع بحسب تاريخ التأسيس

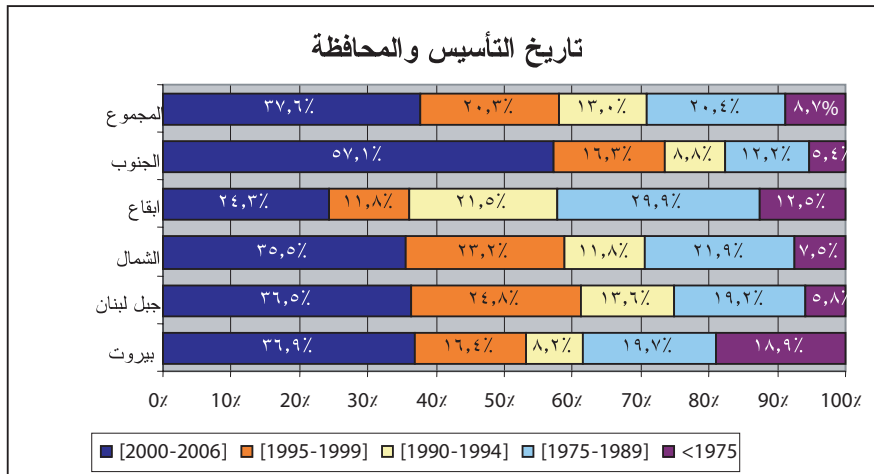


٢.٣.٣.١. سنة التأسيس وموقع المؤسسة

يشير الرسم أدناه إلى أنه وباستثناء البقاع، تأسست أعلى نسبة من المؤسسات بعد العام ٢٠٠٠ في المحافظات كافة، لا سيما في الجنوب (٥٧,١٪ مقابل مجموع ٣٧,٦٪). ويعود هذا إلى التوسع الذي شهدته المحافظات بعد الانسحاب الاسرائيلي في العام ٢٠٠٠. بصورة إجمالية، ٧٠,٩٪ من مجموع المؤسسات تأسست مباشرة بعد نهاية الحرب الأهلية (١٩٩٠) وهي نتيجة يمكن تعميمها على المحافظات كافة. وتحفظ بيروت بأعلى نسبة من المؤسسات الصامدة من الفترة السابقة للحرب (١٨,٩٪)، أما الجنوب ففيه أدنى نسبة من المؤسسات المذكورة (٥,٤٪). هذا وتتجمع أعلى نسبة من المؤسسات التي تتراوح أعمارها بين ٧ و ١١ سنة (٢٤,٨٪) في جبل لبنان مقابل ١١,٨٪ في البقاع.

إن نتائج مسح العام ٢٠٠٦ شبيهة بنتائج مسح العام ٢٠٠٤. فكانت بيروت عام ٢٠٠٤ تتحلّى بقدرة أكبر من سائر المناطق على صون المؤسسات، كما كانت تستوعب النسبة الأكبر من المؤسسات القديمة (٢١,٨٪ تأسست قبل العام ١٩٧٩ مقارنة ب ١٠,٧٪ في جنوب لبنان و ١١,٦٪ في شمال لبنان). كما شهد جنوب لبنان وتيرة نشوء أكبر جزء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد العام ٢٠٠٠ (٤٢,٩٪).

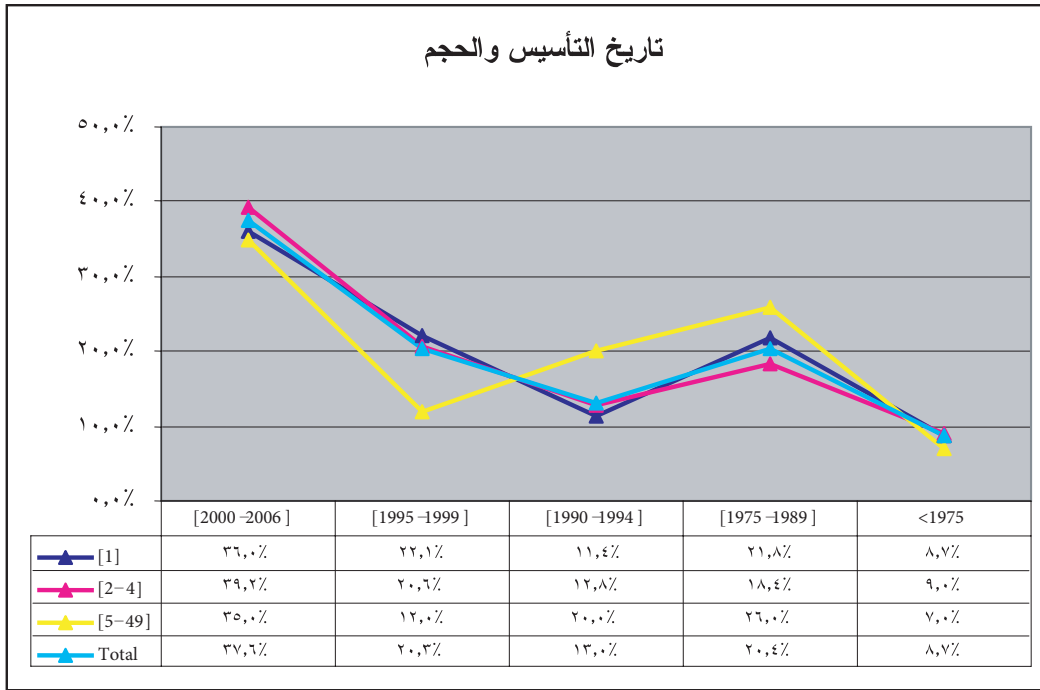
الرسم ١٠ التوزيع بحسب تاريخ التأسيس والمحافظة



٢.٣.٣.٢. سنة التأسيس وحجم المؤسسة

كما يظهر الرسم البياني أدناه أن تاريخ تأسيس المؤسسات يختلف باختلاف حجم المؤسسة. تجدر الإشارة إلى أن شريحة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والصغرى تأسست بعد العام ٢٠٠٠ (٣٦٪ و ٣٩,٢٪ و ٣٥,٠٪ في الفئات [١] و [٢-٤] و [٥-٤٩] تبعاً). إلى ذلك، يبيّن الرسم أن حصة أعلى نسبياً من المؤسسات الأكبر حجماً التي شملها المسح، والتي تستخدم أكثر من ٥ موظفين، تأسست قبل نهاية الحرب (٣٣٪) والتي تبرر قدرات بقاء المؤسسات الأكبر.

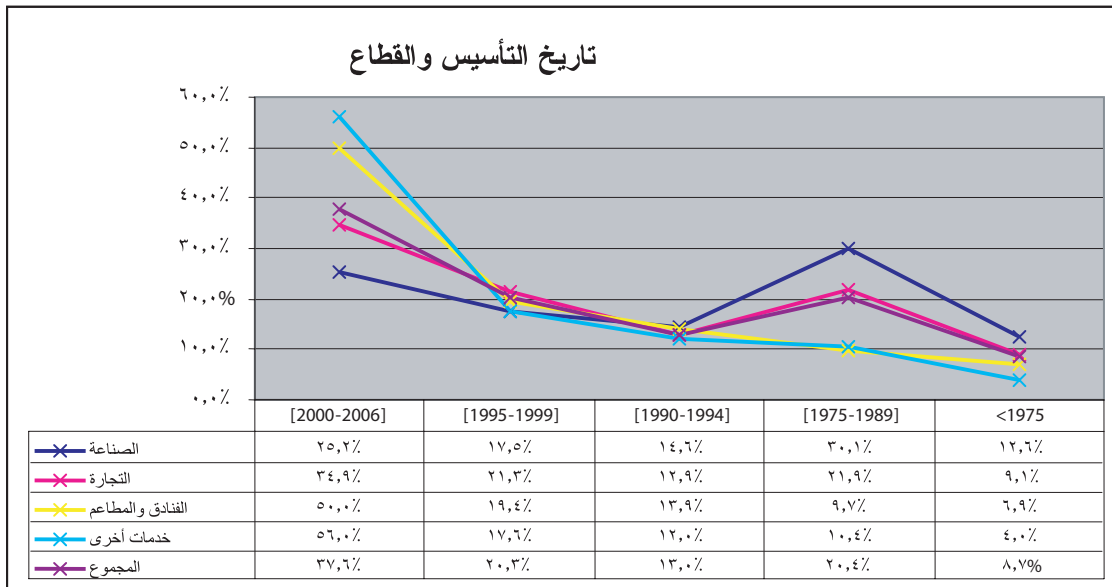
الرسم ١١ التوزيع بحسب تاريخ التأسيس والحجم



٣.٣.٣.٢ سنة التأسيس وقطاع العمل

يختلف تاريخ تأسيس المؤسسات أيضاً باختلاف قطاع نشاطها، إذ أن القطاعات المختلفة قد أظهرت تواريخ تأسيس مختلفة. والناحية الأبرز في هذا السياق أنّ المؤسسات الصناعية تسجل درجة أدنى من الاختلاف في تاريخ التأسيس، بالرغم من أن الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤ قد شهدت أدنى نسبة تأسيس (١٤,٦٪) في حين شهدت الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩ أعلى نسبة (٣٠,١٪). كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة أكبر من المؤسسات التي تعمل في مجال التجارة والفنادق والمطاعم و«خدمات أخرى» تأسست مؤخراً (٣٤,٩٪ و٥٠٪ و٥٦٪ تبعاً)، منذ أقل من ٦ سنوات.

الرسم ١٢ التوزيع بحسب تاريخ التأسيس والقطاع

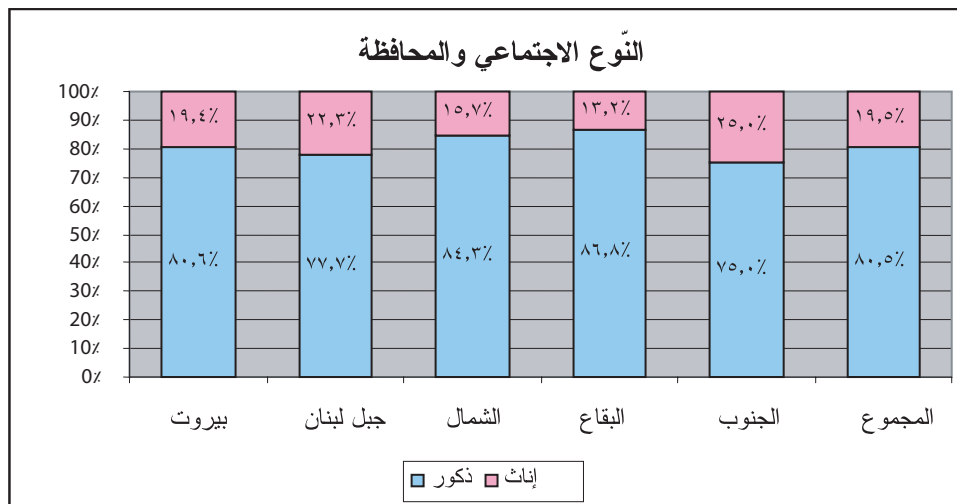


٤.٣.٢ خصائص الرياديين

٤.٣.٢.١ النوع الاجتماعي

معظم الرياديين الذين خضعوا للمقابلات كانوا ذكوراً (٨٠,٥٪) مقارنة ب ٩٢٪ في العام ٢٠٠٤. وتختلف هذه الأرقام اختلافاً طفيفاً من محافظة إلى أخرى كما هو مبين في الرسم التالي. ففي الجنوب أعلى نسبة لتواجد النساء الرياديات (٢٥٪) بين كل المحافظات الاخرى، وقد تُفسّر هذه النتيجة الملفتة بكون عدد الأسر التي ترأسها المرأة في بعض المناطق الجنوبية أكثر ارتفاعاً من المعدل الوطني البالغ ١٤,٠٪: النبطية (١٥,٠٪)، بنت جبيل (١٨,٦٪)، مرجعيون (١٩,٥٪) وجزّين (٢١,٠٪). أمّا سبب ذلك فمرتبط بالاحتلال الإسرائيلي للجنوب ووفاة الذكور في خضم المقاومة لجيش الاحتلال^{١٣}.

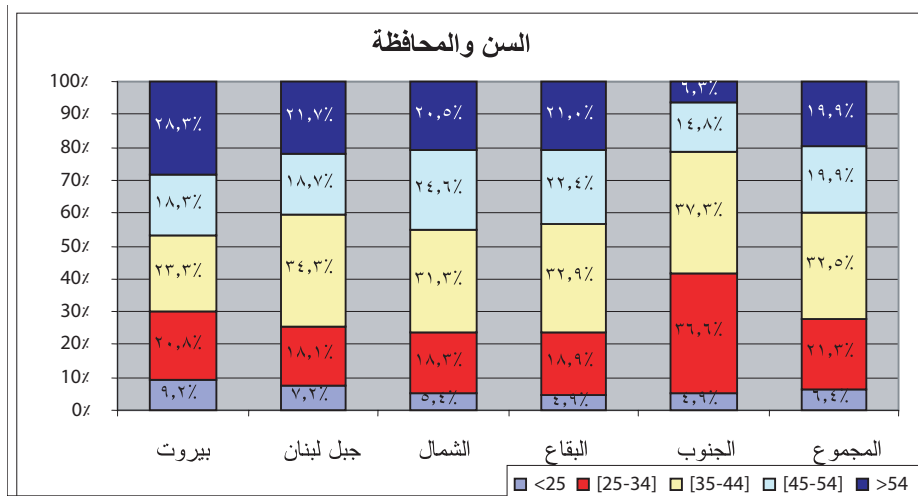
الرسم ١٣ التوزيع بحسب النوع الاجتماعي للريادي والمحافظة



٤.٣.٢.٢ سن الريادي

تراوحت أعمار القسم الأكبر من الرياديين الذين تمت مقابلتهم بين ٣٥ و ٤٤ سنة (٣٢,٥٪) تتبعهم الفئة العمرية [٥٢-٤٣] (٢١,٣٪). وكانت شريحة كبيرة منهم (٧٢,٤٪) ما فوق ٣٥ سنة. لكن أعمار الرياديين تتفاوت بحسب المناطق كما هو مبين في الرسم أدناه. ففي الجنوب تتركز أكبر نسبة من الرياديين الشباب أي من هم بين سن ٢٥ و ٤٤ سنة (٧٣,٩٪)، وأدنى نسبة من الرياديين ما فوق ٥٤ سنة (٦,٣٪)، مقارنة بباقي المحافظات والمعدل الإجمالي.

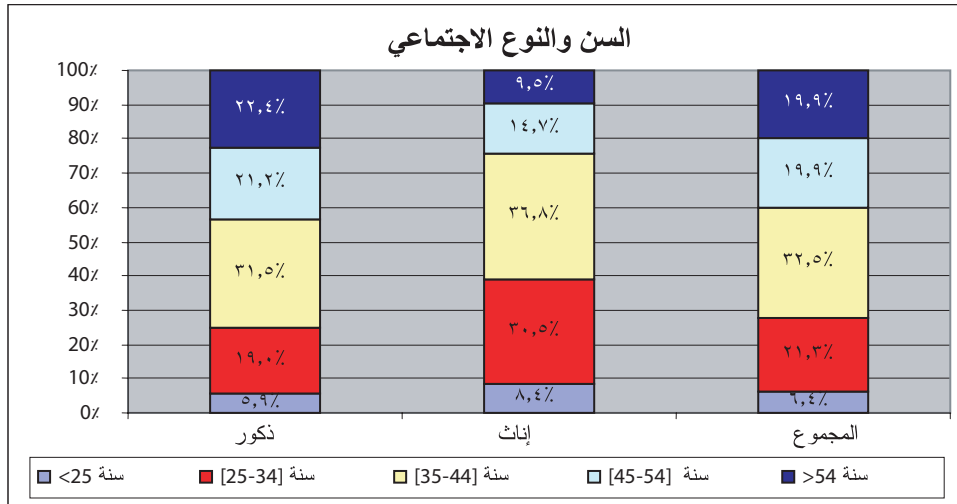
الرسم ١٤ التوزيع بحسب سن الريادي والمحافظة



(١٣) المصدر: التنمية الاجتماعية والبلدية: نظام استهداف الفقر، إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٢.

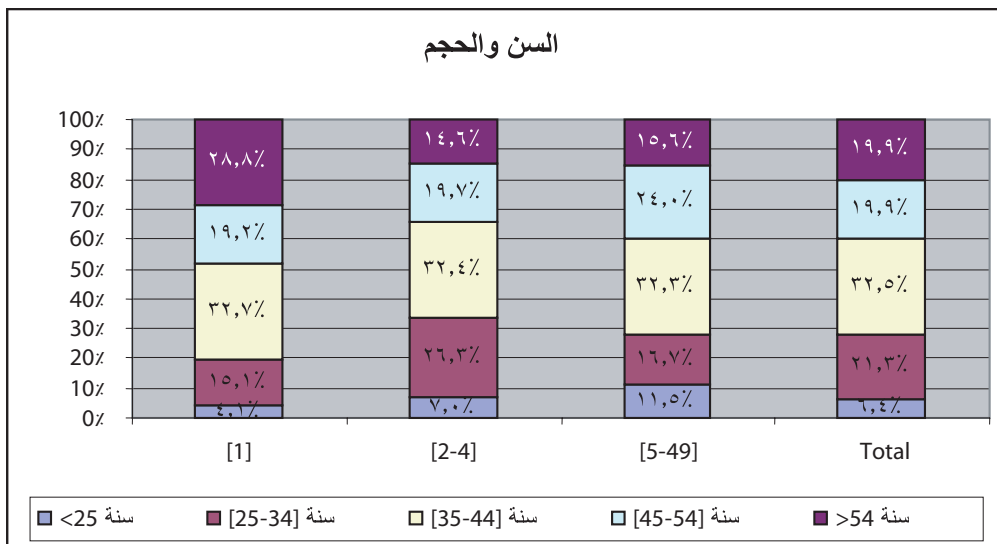
واللافت في البيانات المفصلة بحسب النوع الاجتماعي أن عدد الرياديات يفوق عدد الرياديين على مستوى الفئات العمرية الثلاثة الأولى، ما يشير إلى تفوق عدد الرياديات الشابات على الرياديين الشباب: ٧٥,٨% من الرياديات لم يبلغن ٤٤ سنة مقارنة ب ٥٦,٤% من الذكور.

الرسم ١٥ التوزيع بحسب سن الريادي ونوعه الاجتماعي



أما بالنسبة للعلاقة بين حجم المؤسسة وسن الريادي، فقد برزت ثلاث نتائج أساسية: أولاً، يهيمن الرياديون الأصغر سنّاً على المؤسسات الكبيرة (١١,٥% هم ما دون سن ٢٥ سنة في مؤسسات الفئة [٥-٤٩] مقارنة بمجموع يبلغ ٦,٤%). ثانياً، تستقطب مؤسسات الفئة [٢-٤] على نسبة للرياديين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٤ سنة (٢٦,٣%) مقابل ١٥,١% لمؤسسات الموظف الواحد و١٦,٧% لمؤسسات الفئة [٥-٤٩]. ثالثاً، تتجمع في مؤسسات الموظف الواحد أعلى نسبة من الرياديين الأكثر تقدماً في السن (٢٨,٨% مقابل ١٤,٦% لفئة [٢-٤] و١٥,٦% لفئة [٥-٤٩]).

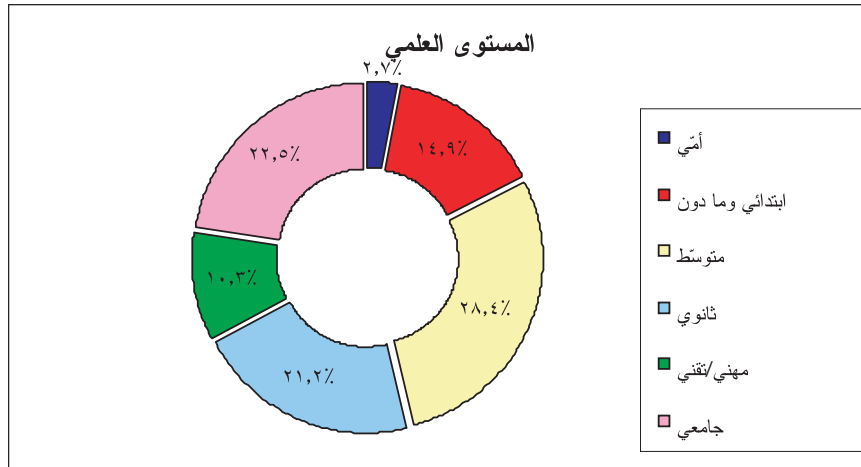
الرسم ١٦ التوزيع بحسب سن الريادي وحجم المؤسسة



٣.٣.٢ المستوى العلمي للريادي

أظهرت الدراسة أن عدداً ملحوظاً من الرياديين قد أتمّ المستوى المتوسط (٢٨,٤%) في حين أن ٤٦% أتموا الصفوف الثانوية أو ما دون ذلك. وأقل من ربع الرياديين (٢٢,٥%) قد أتم دراسة جامعية وهي نسبة تفوق بشكل ملفت المعدل الوطني للباحثين على شهادات جامعية وقدره ١٣,٤%.

الرسم ١٧ التوزيع بحسب المستوى العلمي للريادي



من الجدير ذكره المستويات العلمية الافضل للنساء الرياديات مقارنة بالرياديين. يشير الجدول أدناه إلى أن ٣١,٤٪ من الرياديات مقابل ٢٠,٣٪ من الرياديين حائزات على شهادات جامعية وأن ١٦,٢٪ من الرياديات مقابل ٨,٩٪ من الرجال قد تلقين تدريباً فنياً أو مهنيّاً.

الجدول ١٠ التوزيع بحسب المستوى العملي للريادي ونوعه الاجتماعي

| المستوى العلمي | الذكور | الإناث | المجموع |
|----------------|--------|--------|---------|
| أمي | ٢,٧% | ٢,٦% | ٢,٧% |
| ابتدائي | ١٦,٦% | ٧,٩% | ١٤,٩% |
| متوسط | ٣٠,٠% | ٢٢,٠% | ٢٨,٤% |
| ثانوي | ٢١,٥% | ١٩,٩% | ٢١,٢% |
| مهني/تقني | ٨,٩% | ١٦,٢% | ١٠,٣% |
| جامعي | ٢٠,٣% | ٣١,٤% | ٢٢,٥% |
| المجموع | ١٠٠,٠% | ١٠٠,٠% | ١٠٠,٠% |

أمّا بالنسبة إلى العلاقة بين مستوى الريادي العلمي وموقع المؤسسة، فتجدر الإشارة (على ضوء الجدول أدناه) إلى أن العاصمة بيروت تتضمن أكبر شريحة من المتخرجين الجامعيين (٣٨,٨٪ مقارنة بمعدل إجمالي قدره ٢٢,٥٪). غير أن التعليم المهني والتقني أكثر تركيزاً في الجنوب (١٩,٩٪)، وهي نتيجة تعكس الاهتمام الخاص الذي توليه مختلف الهيئات غير الحكومية لهذه الناحية بعد الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة. أمّا الشمال فيجمع بين أعلى معدل للأمية (٥٠٪) وثاني أعلى معدل للتعلّم الجامعي.

الجدول ١١ التوزيع بحسب المستوى العلمي للريادي والمحافظة

| المستوى العلمي | بيروت | جبل لبنان | الشمال | البقاع | الجنوب | المجموع |
|----------------|--------|-----------|--------|--------|--------|---------|
| أمي | ١,٧% | ٢,٢% | ٥,٠% | ٠,٧% | ٢,٩% | ٢,٧% |
| ابتدائي | ١٤,٠% | ١٣,٩% | ١٩,٥% | ١٤,٣% | ١١,٨% | ١٤,٩% |
| متوسط | ١٤,٠% | ٣٠,٧% | ٢٠,٠% | ٤٨,٦% | ٢٧,٩% | ٢٨,٤% |
| ثانوي | ٢٤,٠% | ١٨,٨% | ٢١,٨% | ٢١,٤% | ٢٣,٥% | ٢١,٢% |
| مهني/تقني | ٧,٤% | ١٢,٢% | ٨,٦% | ١,٤% | ١٩,٩% | ١٠,٣% |
| جامعي | ٣٨,٨% | ٢٢,٢% | ٢٥,٠% | ١٣,٦% | ١٤,٠% | ٢٢,٥% |
| المجموع | ١٠٠,٠% | ١٠٠,٠% | ١٠٠,٠% | ١٠٠,٠% | ١٠٠,٠% | ١٠٠,٠% |

يظهر الجدول الآتي أن نسبة التعليم الجامعي هي الأعلى في المؤسسات الكبيرة (٤٥.٨٪ لفئة [٥-٩٤] موظفاً) مقارنة بمجموع من ٢٢,٥٪. ولا وجود لرياديين أميين ضمن هذه الفئة. في المقابل، تبلغ معدلات الأمية درجاتها الأعلى في مؤسسات الموظف الواحد حيث تصل إلى ٥٪ أي ما يقارب ضعف المعدل العام لدى الرياديين والبالغ ٢,٧٪. إن هذه النتائج هي نوعاً ما طبيعية ومنتوقعة، بما أن المؤسسات الكبيرة تنتمي إلى قطاعات الصناعة والفنادق والمطاعم وتتطلب طبيعة العمل فيها معرفة تقنية ومهارات تُكتسب من خلال دراسات عليا.

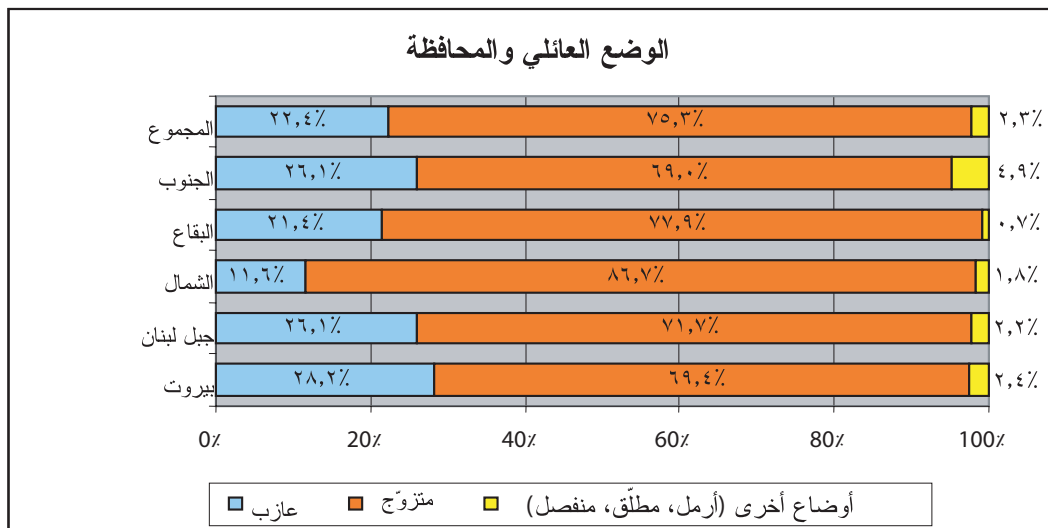
الجدول ١٢ التوزيع بحسب المستوى العلمي للريادي وحجم المؤسسة

| المستوى العلمي | [١] | [٢-٤] | [٥-٤٩] | المجموع |
|----------------|--------|--------|--------|---------|
| أمي | ٥,٠٪ | ١,٥٪ | ٠,٠٪ | ٢,٧٪ |
| ابتدائي | ٢٠,٨٪ | ١٢,٩٪ | ٤,٢٪ | ١٤,٩٪ |
| متوسط | ٢٩,١٪ | ٢٨,٨٪ | ٢٤,٠٪ | ٢٨,٤٪ |
| ثانوي | ٢١,٣٪ | ٢٢,٦٪ | ١٢,٥٪ | ٢١,٢٪ |
| مهني/تقني | ٨,٠٪ | ١١,٣٪ | ١٣,٥٪ | ١٠,٣٪ |
| جامعي | ١٥,٨٪ | ٢٢,٨٪ | ٤٥,٨٪ | ٢٢,٥٪ |
| المجموع | ١٠٠,٠٪ | ١٠٠,٠٪ | ١٠٠,٠٪ | ١٠٠,٠٪ |

٢.٣.٤. الوضع العائلي للريادي

يظهر الرسم البياني التالي أن معظم الرياديين الذين أجريت معهم مقابلات متزوجون (٧٥,٣٪) مقابل ٢٢,٤٪ من غير المتزوجين. أما الحصة المرتفعة للفئة بعنوان «أوضاع أخرى» في الجنوب فتدلّ إلى الأرامل وتبلغ نسبتهم ٤,٩٪ (مقابل معدل إجمالي من ٢,٣٪). وقد شرحنا آنفاً أن ارتفاع عدد الرياديات وعدد الأسر التي ترأسها النساء في الجنوب.

الرسم ١٨ التوزيع بحسب الوضع العائلي للريادي

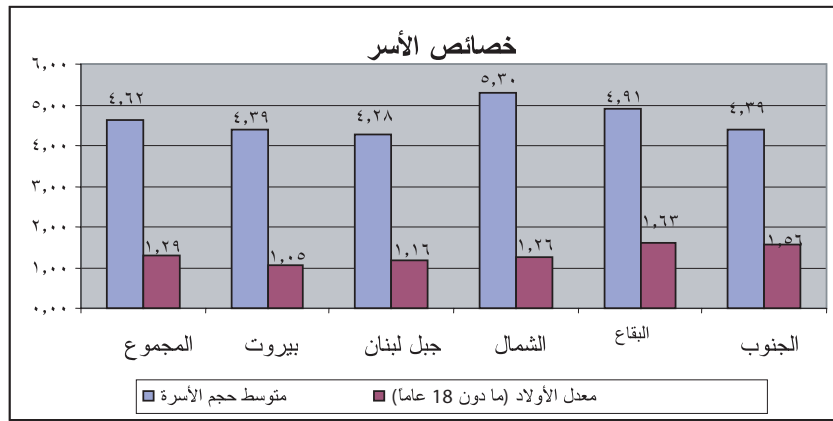


٥.٣.٢ متغيرات الأسر

تشير نتائج المسح إلى أن الحجم المتوسط لأسرة الريادي هو ٤,٦٢٪ وهو رقم يفوق المعدل الوطني البالغ ٤,٢٧٪. تعتبر هذه النتيجة طبيعية نظراً إلى أن ثلاثة أرباع العينة المسوحة تشمل رياديين متزوجين. غير أن الحجم المتوسط لأسرة الريادي يختلف بحسب المنطقة: فهو أكثر ارتفاعاً في الشمال (٥,٣٠) ثم ينخفض في البقاع (٤,٩١) ليبلغ أدنى مستوى في جبل لبنان (٤,٢٨). من الواضح أن تراتبية الأرقام المذكورة تتماشى والأرقام التي تعكس حجم الأسر حسب المحافظات كما هي واردة في «الأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤».

بالنسبة إلى متوسط عدد الأولاد ما دون سن الثامنة عشرة، يظهر الرسم أدناه أن البقاع يتصدر اللائحة مع ١,٦٣ طفل للريادي الواحد، وبيروت تحتل المرتبة الأخيرة مع ١,٠٥ طفل.

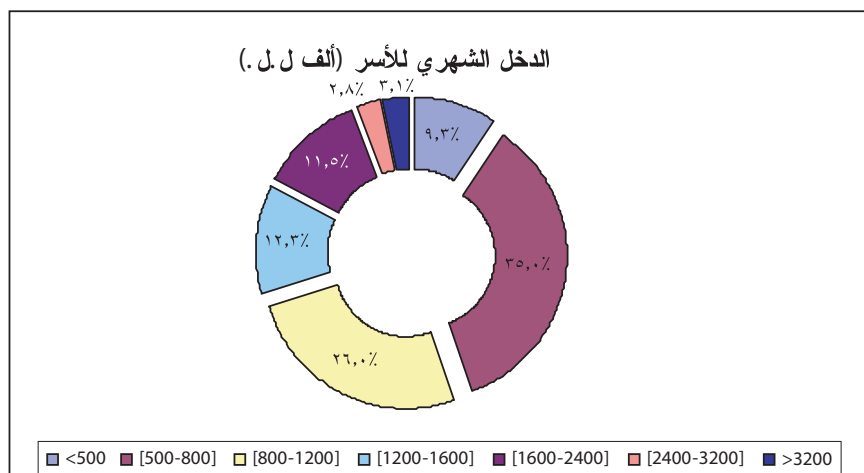
الرسم ١٩ خصائص الأسر



٥.٣.٣ ١ دخل الأسر

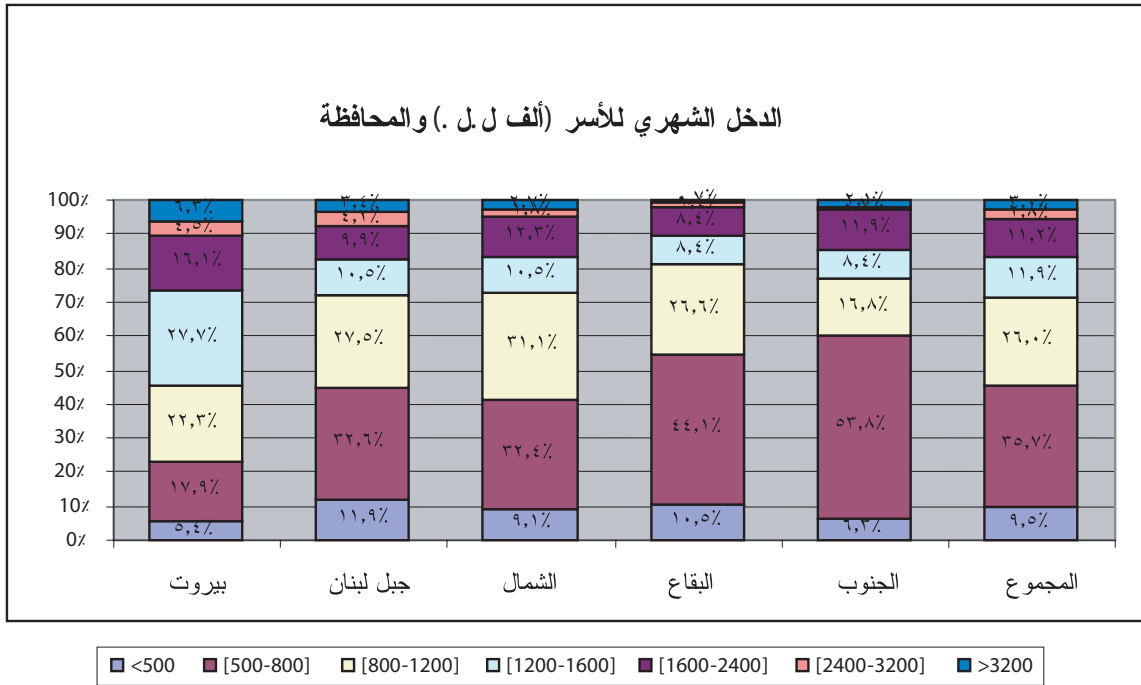
تشير نتائج المسح إلى أن معظم المؤسسات اللبنانية تنتمي إلى فئة الدخل [٥٠٠.٠٠٠ - ٨٠٠.٠٠٠] ل.ل. يميّز الرسم البياني التالي بين فئات الدخل المختلفة.

الرسم ٢٠ الدخل الشهري للأسر



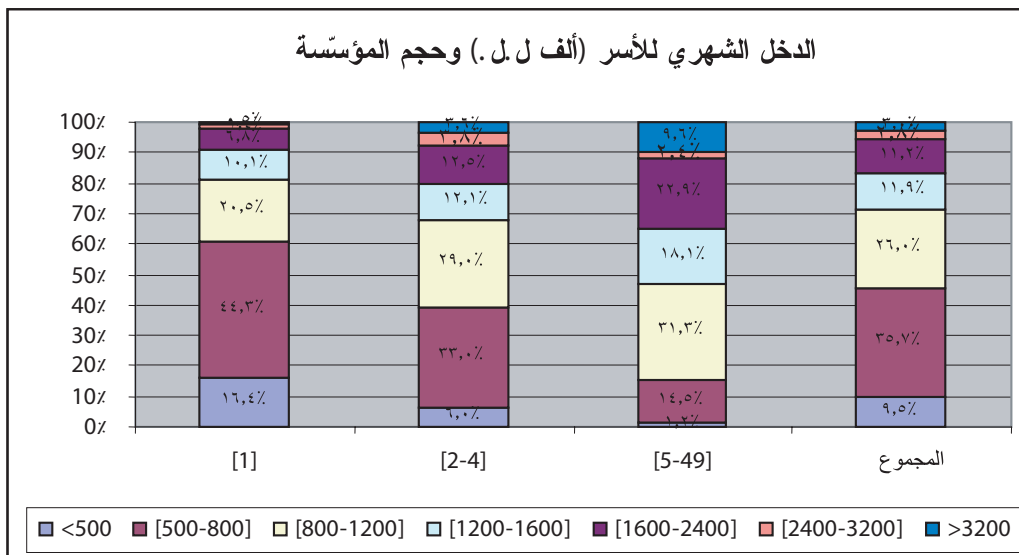
تختلف هذه النتائج من محافظة إلى أخرى حيث أن جبل لبنان يستحوذ على أكبر شريحة من ذوي الدخل ما دون ٥٠٠ ألف ل.ل. (١١,٩٪) وبيروت تستحوذ على أكبر شريحة من ذوي الدخل الذي يفوق ٣٢٠٠ ل.ل. (٦,٣٪) وأصغر شريحة من ذوي الدخل ما دون ٥٠٠ ألف ل.ل. (٥,٤٪). تعتبر النتيجة الأخيرة لبيروت طبيعية بما أن العاصمة تزخر بأعلى معدلات نشاط اقتصادي وبالتالي مستويات دخل أعلى.

الرسم ٢١ الدخل الشهري للأسر والمحافظة



كما تختلف النتائج بحسب حجم المؤسسة إذ إن مؤسسات الموظف الواحد تستحوذ على أعلى معدلات الفئتين الأتيتين: فئة أدنى دخل (١٦,٤%) وفئة ثاني أدنى دخل [٥٠٠ ٠٠٠ - ٨٠٠ ٠٠٠] ل.ل. (٤٤,٣%).

الرسم ٢٢ الدخل الشهري للأسر وحجم المؤسسة

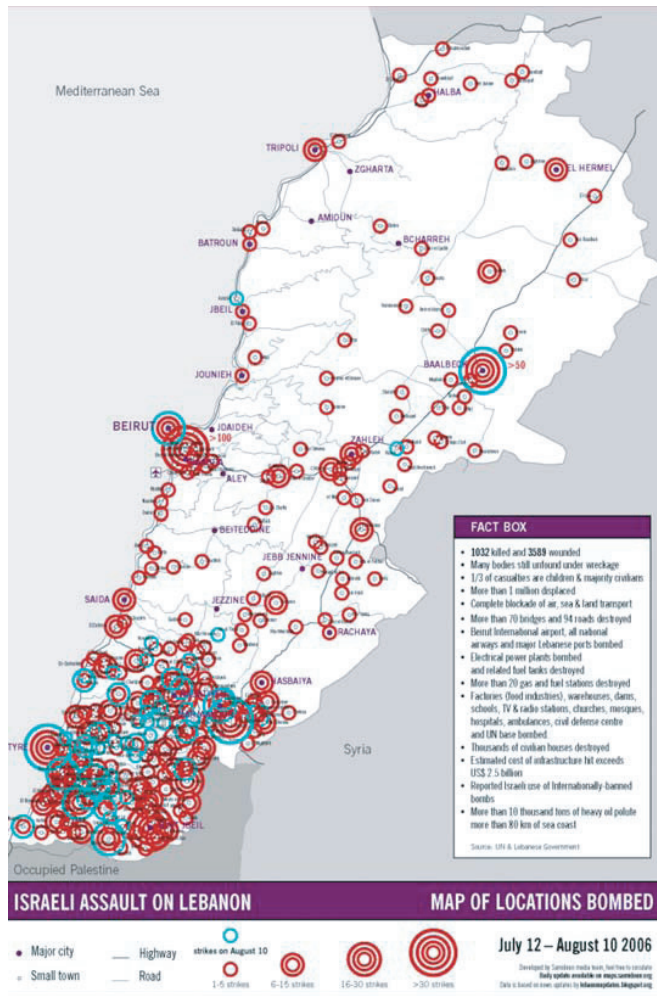


٦.٣.٢ المناطق المتأثرة مباشرة مقابل المناطق المتأثرة غير مباشرة

تظهر الخارطة على هذه الصفحة موقع المؤسسات في المناطق المتأثرة بشكل مباشر وغير مباشر. وقد أضيف هذا البعد على المسح بهدف التمييز بين نتائج كل من هاتين الفئتين. فالأقضية العشرة التالية تعتبر مناطق متأثرة مباشرة بالصراع^{١٥}. غير أن الخارطة تشير إلى حصول القصف على طول لبنان ما يعني أن المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر قد تكون قد تعرضت لأضرار مباشرة أيضاً.

الرسم ٢٣ خارطة المناطق المتضررة

٩. بعيدا
١٠. بعلبك
١١. الهرمل
١٢. صيدا
١٣. صور
١٤. النبطية
١٥. بنت جبيل
١٦. حاصبيا
١٧. مرجعيون
١٨. البقاع الغربي



(١٥) القضاء هو وحدة إدارية أخرى أصغر حجماً من المحافظة. تشمل كل محافظة أكثر من قضاء واحد. عدد الأقضية في لبنان ٢٦ ضمن ٦ محافظات.

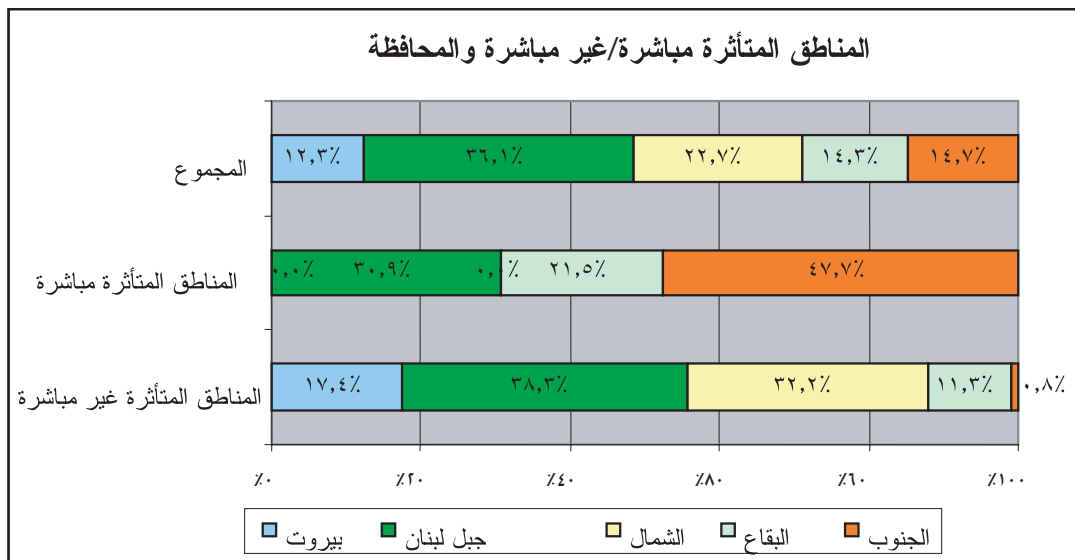
تمركزت غالبية المؤسسات المسوَّحة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر (٧٠,٥٪) كما يظهر الجدول التالي:

الجدول ١٣ التوزيع بحسب المناطق المتأثرة مباشرة / غير مباشرة

| المنطقة | تواتر المؤسسات | المعدل |
|-----------------------|----------------|---------|
| متأثرة بشكل غير مباشر | ٧١١ | ٧٠,٥ ٪ |
| متأثرة بشكل مباشر | ٢٩٨ | ٢٩,٥ ٪ |
| المجموع | ١٠٠٩ | ١٠٠,٠ ٪ |

عند مراعاة المحافظة، شهد توزع العينة تغيرات كبيرة وفقاً للمناطق المتأثرة بشكل مباشر وتلك المتأثرة بشكل غير مباشر. فمن الطبيعي أن يكون ٤٧,٧ ٪، ٣٠,٩ ٪، ٢١,٥ ٪ من المؤسسات الواقعة في مناطق متأثرة مباشرة في الجنوب وجبل لبنان (ضواحي بيروت الجنوبية) والبقاع تبعاً. أما بالنسبة إلى المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر، فيظهر الرسم التالي أن الدراسة قد غطت ٢٨,٣ ٪ منها في جبل لبنان تتبعها ٢٢,٢ ٪ في الشمال.

الرسم ٢٤ التوزيع بحسب المناطق المتأثرة مباشرة / غير مباشرة والمحافظة



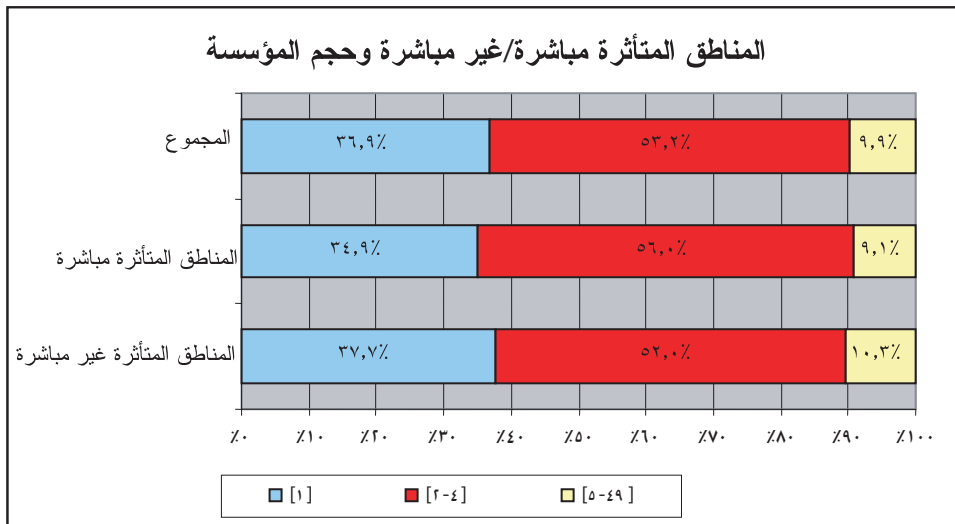
تشير نتائج المسح إلى عدم وجود اختلافات كبيرة في الأثر الذي ولّده الحرب، عند المقارنة على أساس المناطق المتأثرة بشكل مباشر وتلك المتأثرة بشكل غير مباشر. في التحليل الآتي استخدمت المتغيرات التالية لمقارنة الفئتين:

- حجم المؤسسة
- ملكية مركز العمل
- مجال العمل
- تاريخ التأسيس
- النوع الاجتماعي للريادي
- سن الريادي
- الوضع العائلي للريادي
- التحصيل العلمي للريادي
- دخل الأسرة المعيشي للريادي

وتجدر الإشارة إلى أن:

- ٣٤,٩% من المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل مباشر هي من المؤسسات القائمة على موظف واحد مقارنة ب ٣٧,٧% في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر.
- ٥٦,٠% من المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل مباشر تنتمي إلى فئة [٢-٤] موظفين، مقارنة ب ٥٢,٠% في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر.
- ٩,١% من المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل مباشر تنتمي إلى فئة [٥-٩٤] موظفاً، مقارنة ب ١٠,٣% في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر.

الرسم ٢٥ التوزيع بحسب المناطق المتأثرة مباشرة / غير مباشرة وحجم المؤسسة



٢.٣.٧ العملاء وبنية السوق

٢.٣.٧.١ بنية العملاء

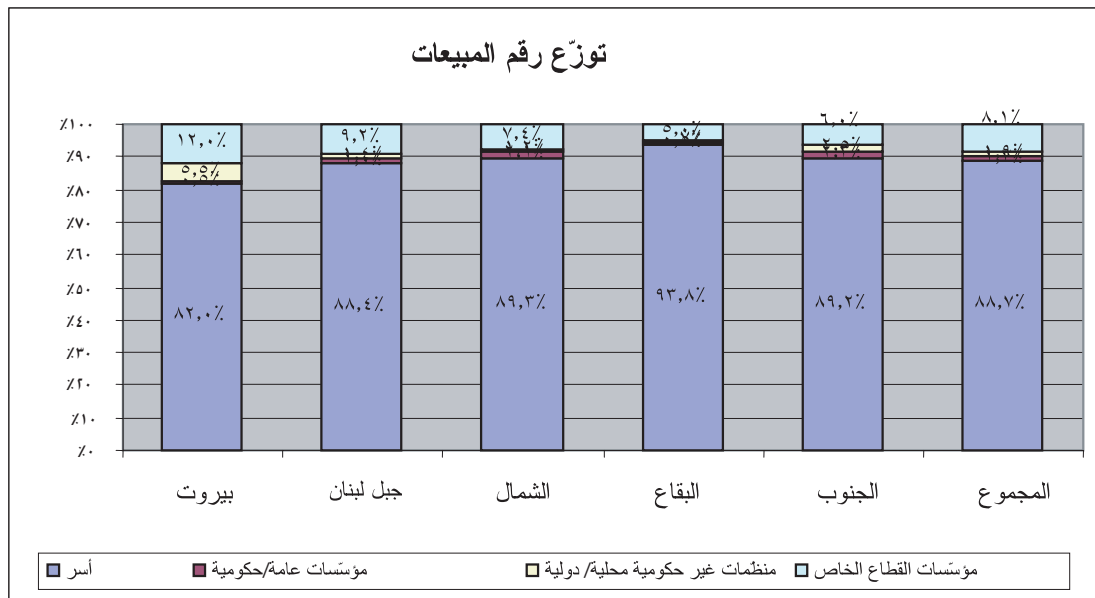
أظهرت هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والصغرى التي شملها المسح تعتمد على الأسر باعتبارها عميلها الأساسي، حيث أن الأسر تشكل عملاء ٩٨,١% من المؤسسات الصغيرة والصغرى التي شملها المسح. أما باقي العملاء فيشملون الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص.

الجدول ١٤ بنية العملاء

| العميل | نعم | لا | المجموع |
|----------------------------------------|-------|-------|---------|
| الأسر | ٩٨,١% | ١,٩% | ١٠٠% |
| المؤسسات العامة الحكومية | ٦,٩% | ٩٣,١% | ١٠٠% |
| المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية | ٧,٥% | ٩٢,٥% | ١٠٠% |
| مؤسسات القطاع الخاص | ٢١,٧% | ٧٨,٣% | ١٠٠% |

يعكس الجدول أعلاه بنية عملاء المؤسسات الصغيرة والصغرى المسوحة. بالنظر إلى الرسم التالي، تؤمن الأسر معظم الدخل (٨٨,٧% من المجموع) وهي نتيجة متكررة في المحافظات كافة. يحتل البقاع المرتبة الأولى مع ٩٣,٨% من رقم المبيعات المتأتية من الأسر، أما بيروت فتحتل المرتبة الأخيرة مع ٨٢% فقط. بالنسبة إلى العائدات التي تؤمنها مؤسسات القطاع الخاص، تحتل بيروت المرتبة الأولى مع ١٢%.

الرسم ٢٦ توزيع رقم المبيعات بحسب العملاء والمحافظة



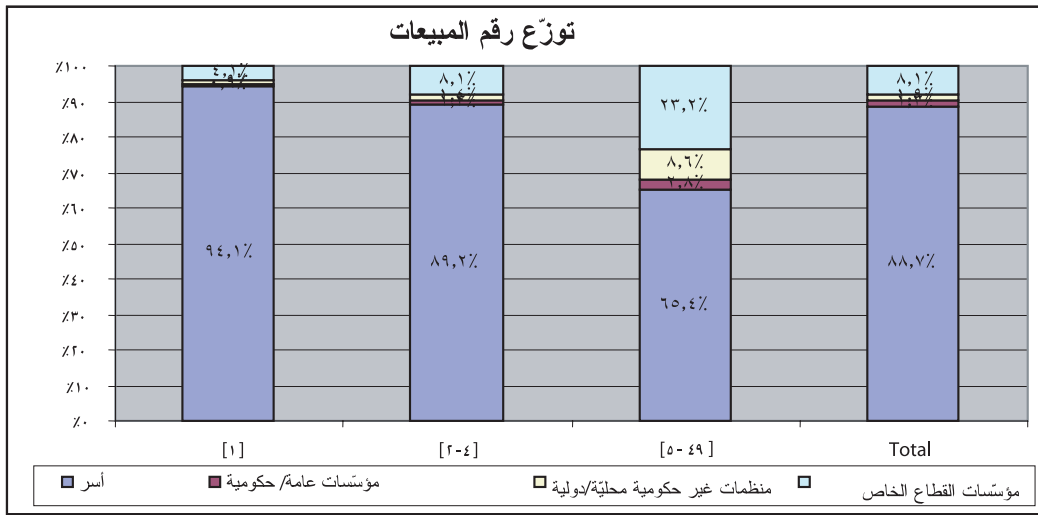
تختلف بعض الشيء النتائج المبينة في الرسم أعلاه باختلاف حجم المؤسسة. ويتبين من الجدول أدناه أن الأسر تشكل قاعدة عملاء أقل أهمية بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، أي كلما ازداد حجم المؤسسة، كلما انخفض عدد الأسر العميلة. إلى ذلك، يستحوذ سائر العملاء على حصة أكبر في المؤسسات الكبرى. مثال على ذلك أن ٩٩,٥% من مؤسسات الموظف الواحد مقابل ٩٢,٩% من مؤسسات الفئة [٥-٤٩] قالت إنها تباع منتجاتها للأسر. في المقابل، ١٢,٦% فقط من مؤسسات الموظف الواحد مقابل ٥٧,١% من مؤسسات الفئة [٥-٤٩] تباع منتجاتها إلى مؤسسات القطاع الخاص. في الواقع تعتبر هذه النتيجة طبيعية حيث تبين أن المؤسسات الكبيرة تنتمي أكثر إلى الصناعة والفنادق والمطاعم حيث المنتجات والخدمات أكثر تنوعاً لتلبي حاجات أنواع مختلفة من العملاء.

الجدول ١٥ بنية العملاء وحجم المؤسسة

| العميل | [١] | [٢-٤] | [٥-٤٩] | المجموع |
|----------------------------------------|-------|-------|--------|---------|
| الأسر | ٩٩,٥% | ٩٨,١% | ٩٢,٩% | ٩٨,١% |
| المؤسسات العامة الحكومية | ٤,٣% | ٦,٩% | ١٦,٥% | ٦,٩% |
| المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية | ٤,٨% | ٦,٢% | ٢٤,٧% | ٧,٥% |
| مؤسسات القطاع الخاص | ١٢,٦% | ٢١,٥% | ٥٧,١% | ٢١,٧% |

يعكس الجدول اعلاه بنية السوق من مختلف أحجام المؤسسات الصغيرة والصغرى. تؤمن الأسر بحسب الرسم أدناه ٩٤,١% من عائدات المؤسسات الصغيرة والصغرى القائمة على موظف واحد (مقارنة ب ٨٨,٧% على مستوى إجمالي)، وتهبط هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى ٦٥,٤% لمؤسسات الفئة [٥-٤٩]. وتشكل مؤسسات القطاع الخاص ٢٣,٢% من عائدات المؤسسات من الفئة الثالثة مقارنة ب ٤,١% فقط لمؤسسات الفئة الأولى [١]. في هذا الصدد، لم تسجل أية اختلافات كبيرة بين المؤسسات الصغيرة والصغرى في المناطق المتأثرة بشكل مباشر وتلك المتأثرة بشكل غير مباشر.

الرسم ٢٧ توزيع رقم المبيعات بحسب العملاء وحجم المؤسسة



٢.٧.٣.٢. بنية السوق

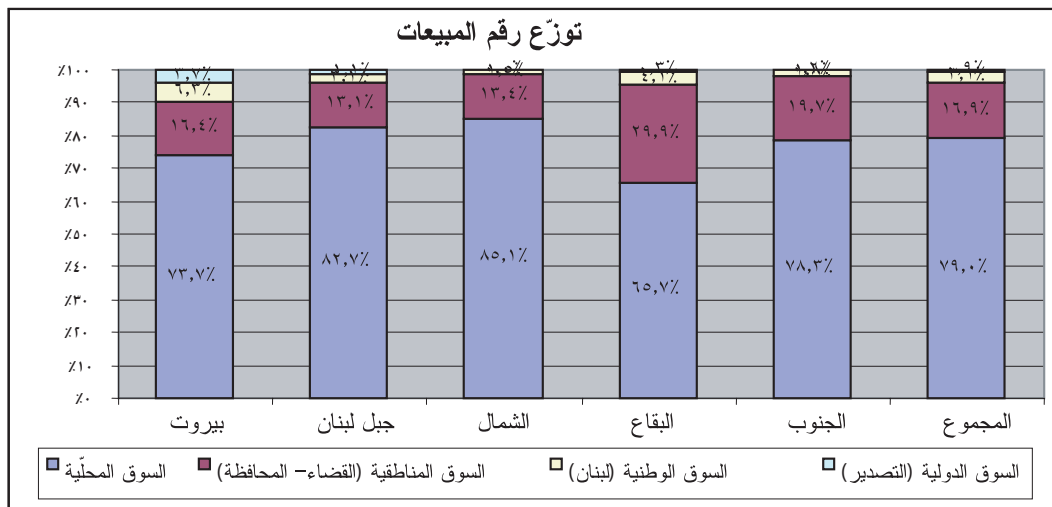
٩٩,٠% من المؤسسات الصغيرة والصغرى المسوَّحة تبيع منتجاتها في الأسواق المحلية كما هو مبين في الجدول أدناه وتشمل الأسواق المناطقية والوطنية والدولية في ادوار محددة. وفي الحقيقة هي خصائص نمطية للمؤسسات الصغيرة والصغرى لبيع منتجاتها في الأسواق المحلية.

الجدول ١٦ بنية السوق

| السوق | نعم | لا | المجموع |
|------------------------------------|--------|--------|---------|
| السوق المحلية | ٪ ٩٩,٠ | ٪ ١,٠ | ٪ ١٠٠ |
| السوق المناطقية (القضاء والمحافظه) | ٪ ٥٠,٧ | ٪ ٤٩,٣ | ٪ ١٠٠ |
| السوق الوطنية (لبنان) | ٪ ١٣,٨ | ٪ ٨٦,٢ | ٪ ١٠٠ |
| السوق الدولية (التصدير) | ٪ ٢,٣ | ٪ ٩٧,٧ | ٪ ١٠٠ |

يظهر الرسم التالي أن السوق المحلية تؤمن معظم العائدات (٧٩,٠% من المجموع) وهي نتيجة متكررة في المحافظات كافة. يحتل الشمال المرتبة الأولى مع ٨٥,١% من مبيعات متأتية من السوق المحلية، أما البقاع فيحتل المرتبة الأخيرة (٦٥,٧%). وتعود هذه النسبة الأخيرة الى ان البقاع يستحوذ على أكبر تجمّع صناعي مقارنة بباقي المحافظات وهو معروف أيضاً بزراعته. وترتبط الصناعة في هذه المحافظة بالصناعات الغذائية وخاصة ان لدى البقاع اعلى نسبة من العائدات (٢٩,٩%) من خلال بيع المنتجات في السوق المناطقية أي القطاعات والمحافظات الاخرى.

الرسم ٢٨ توزيع رقم المبيعات بحسب السوق والمحافظه



تجدد الإشارة إلى أن بنية سوق المؤسسات الصغيرة والصغرى متشابهة تقريباً في المناطق المتأثرة بشكل مباشر وغير مباشر.

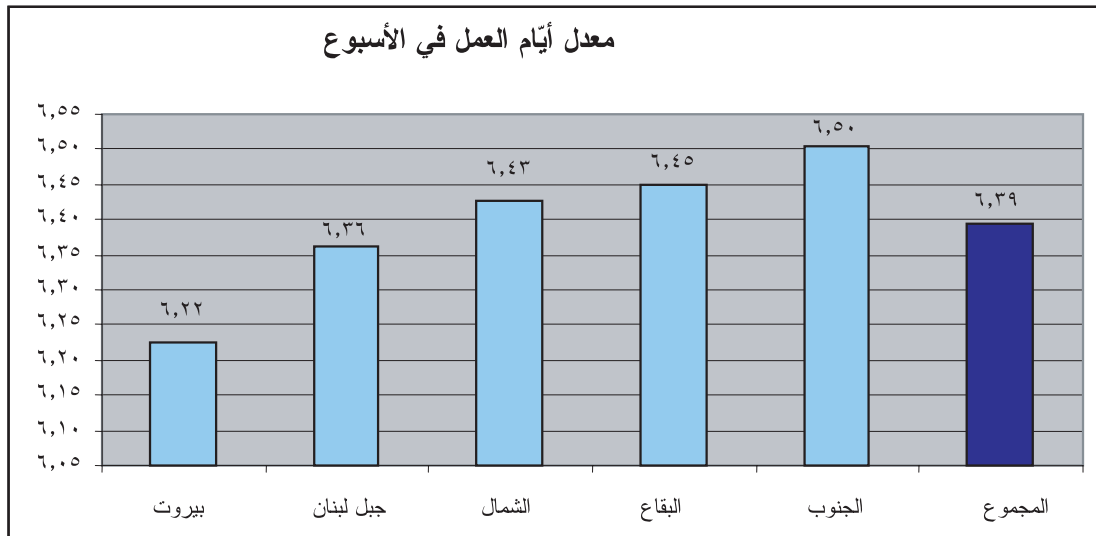
٢.٣.٨ أيام العمل وأيام التعتيل

٢.٣.٨.١ قبل الصراع

تضمّنت الأسئلة سؤالاً عن عدد أيام العمل قبل الصراع. أمّا السبب وراء هذا السؤال فهو مقارنة أيام العمل «خلال» الصراع و«بعده». تشير نتائج المسح إلى أنّ معدل أيام العمل في الأسبوع لكل المؤسسات قبل حرب العام ٢٠٠٦ كان ٦,٣٩ وهو رقم قريب من مرجع العام ٢٠٠٤ وهو ٦,٣ أيام. واختلف هذا الرقم قليلاً من محافظة إلى أخرى فسُجّل أدنى رقم في بيروت (٦,٢٢٪) أمّا المحافظات الأخرى فقد سجّلت عدداً أكبر لأيام العمل واحتل الجنوب المرتبة الأعلى (٦,٥٠ أيام).

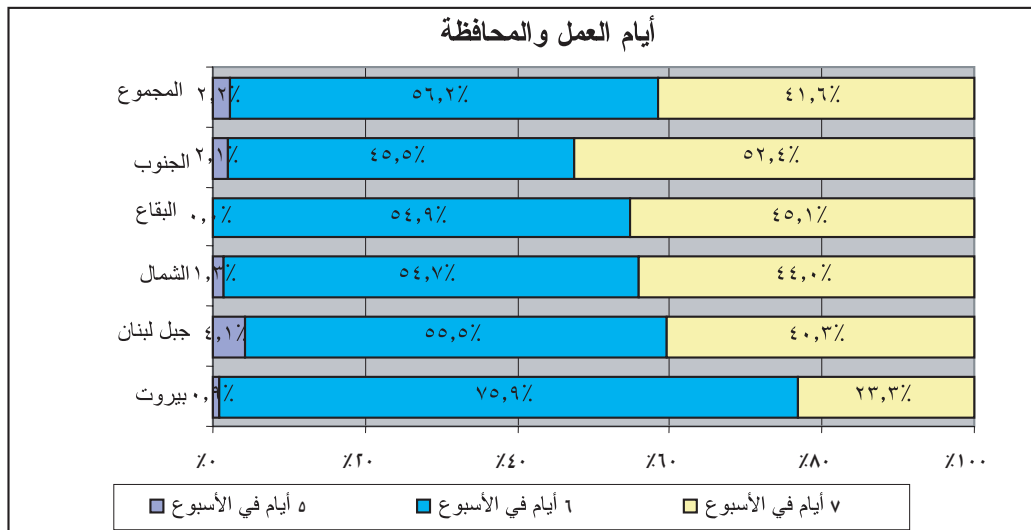
يظهر الرسم أدناه معدل عدد أيام العمل بحسب المحافظة (قبل الصراع).

الرسم ٢٩ معدل أيام العمل في الأسبوع (قبل الصراع)



تشير النتائج المبيّنة في الرسم أدناه إلى أن معظم المؤسسات (٥٦,٢٪) تفتح ٦ أيام في الأسبوع وأن ٢,٢٪ فقط من المؤسسات تفتح ٥ أيام. واختلف هذا الرقم بشكل ملحوظ بين المحافظات حيث بلغت شريحة المؤسسات التي تفتح ٦ أيام ٧٥,٩٪ في بيروت وهي النسبة الأعلى، مقارنة ب ٤٥,٥٪ في الجنوب وهي النسبة الأدنى. في الواقع، استحوذ الجنوب على أعلى نسبة من المؤسسات (٥٢,٤٪) التي تفتح ٧ أيام في الأسبوع.

الرسم ٣٠ توزع أيام العمل في الأسبوع (قبل الصراع) بحسب المحافظات



٢.٨.٣.٢ خلال الصراع

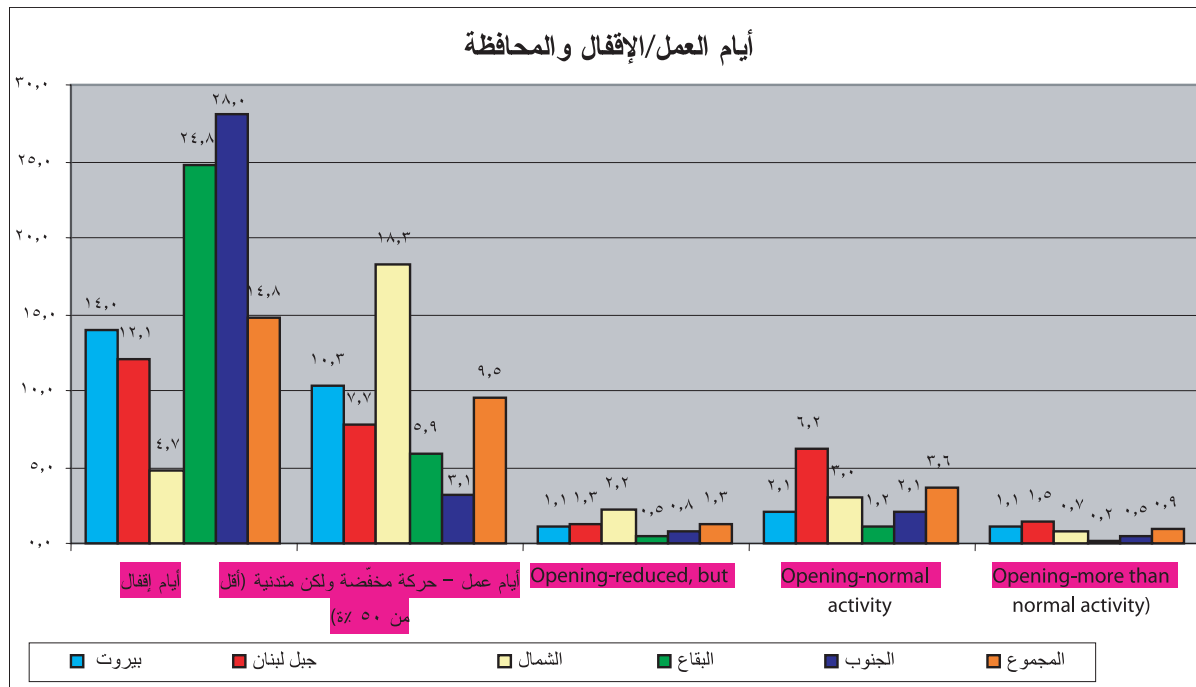
طُلب إلى المشاركين في المسح تحديد عدد أيام العمل في الأسبوع خلال الصراع. فتوزّع العدد الإجمالي لأيام العمل بحسب الفئات الخمسة التالية:

- (١) إقفال تام (لا حركة على الإطلاق)
- (٢) أيام عمل مع حركة مخفّضة ولكن متدنية (أقل من ٥٠٪ من الحركة التامة)
- (٣) أيام عمل مع حركة مخفّضة ولكن عالية (أكثر من ٥٠٪ من الحركة التامة)
- (٤) أيام عمل - حركة طبيعية
- (٥) أيام عمل - أكثر من الحركة الطبيعية

من العدد الإجمالي وصلت الأرقام الى: ١٤,٨, ٥, ٩, ٣, ٦, ١, ٣, ٩, ٥, ١٤, ٨. ويعني ذلك أن عدد أيام العمل أقل من أيام الإقفال. بلغ العدد الإجمالي لأيام العمل خلال فترة الصراع ٢٨ يوماً، ولكن يبلغ العدد الإجمالي الذي يتبين هنا (بين أيام عمل وأيام إقفال) ٣٠,٢ يوماً ويعود ذلك إلى أن عدداً كبيراً من المؤسسات بقي مقللاً حتى بعد الصراع.

يظهر الرسم البياني أدناه أن أعلى عدد لأيام الإقفال قد سُجّل في الجنوب (٢٨,٠) والبقاع (٢٤,٨)، أمّا أدنى عدد لأيام العمل مع حركة طبيعية فسُجّل في البقاع (١,٢). وكانت هذه النتائج متوقعة نظراً لأن المحافظتين المذكورتين قد تعرضتا للقصف المباشر خلال الصراع. أمّا الشمال فسُجّل أدنى عدد لأيام الإقفال بسبب بعده عن المناطق المتأثرة مباشرة.

الرسم ٣١ معدل أيام العمل بحسب المحافظات (خلال الصراع)



أيام إقفال

أيام عمل - حركة مخفّضة ولكن متدنية (أقل من ٥٠٪)

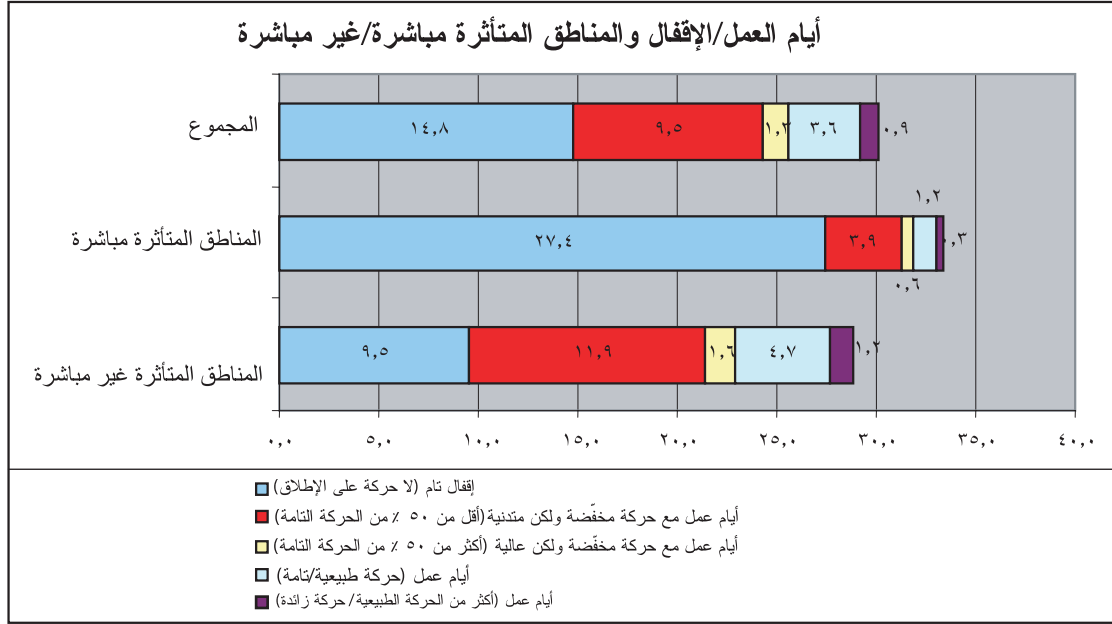
أيام عمل - حركة مخفّضة ولكن عالية (أكثر من ٥٠٪)

أيام عمل - حركة طبيعية

أيام عمل - أكثر من الحركة الطبيعية

عند تحليل النتائج بالاستناد إلى المناطق المتأثرة مباشرة مقارنة بتلك المتأثرة غير مباشرة، تم التوصل إلى الاستنتاجات نفسها. فيظهر الرسم أدناه أن أيام الإقفال كانت أكثر بكثير في المناطق المتأثرة بشكل مباشر (٢٧،٤ أيام) مقارنة بالمناطق المتأثرة بشكل غير مباشر (٩،٥ أيام). في المقابل، استحوذت المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر على أكبر عدد لأيام العمل بالحركتين المخفضة والتامة على حد سواء.

الرسم ٣٢ معدل أيام العمل بحسب المناطق (خلال الصراع)

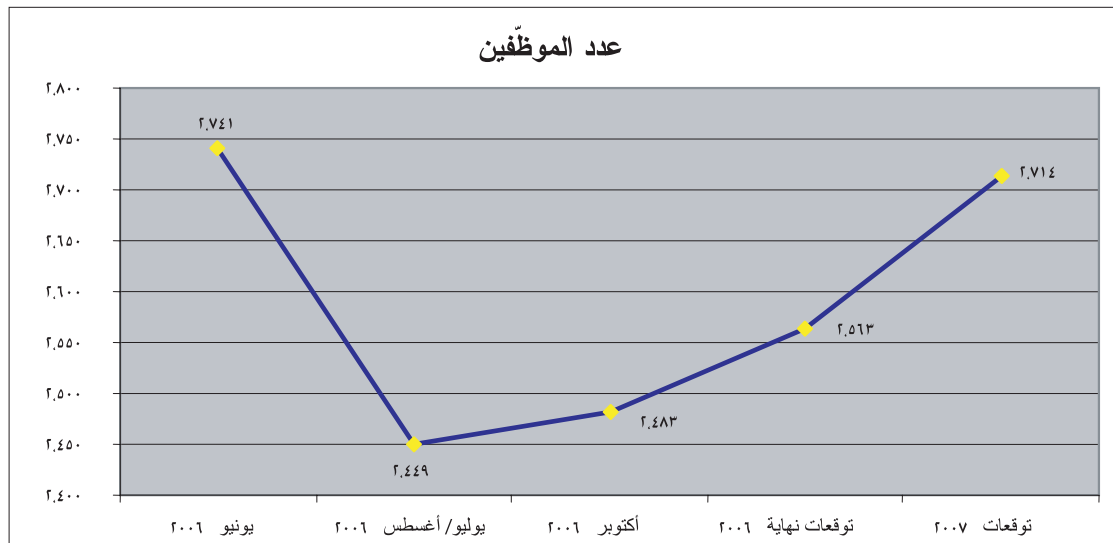


ولم تُسجّل فروقات كبيرة لدى اعتبار حجم المؤسسات والنوع الاجتماعي للريادي وقطاع العمل. لكن تجدر الإشارة إلى أن قطاع الفنادق والمطاعم قد عرف أيام إقفال أقل بقليل من باقي القطاعات.

٩.٣.٢ الأثر على الاستخدام

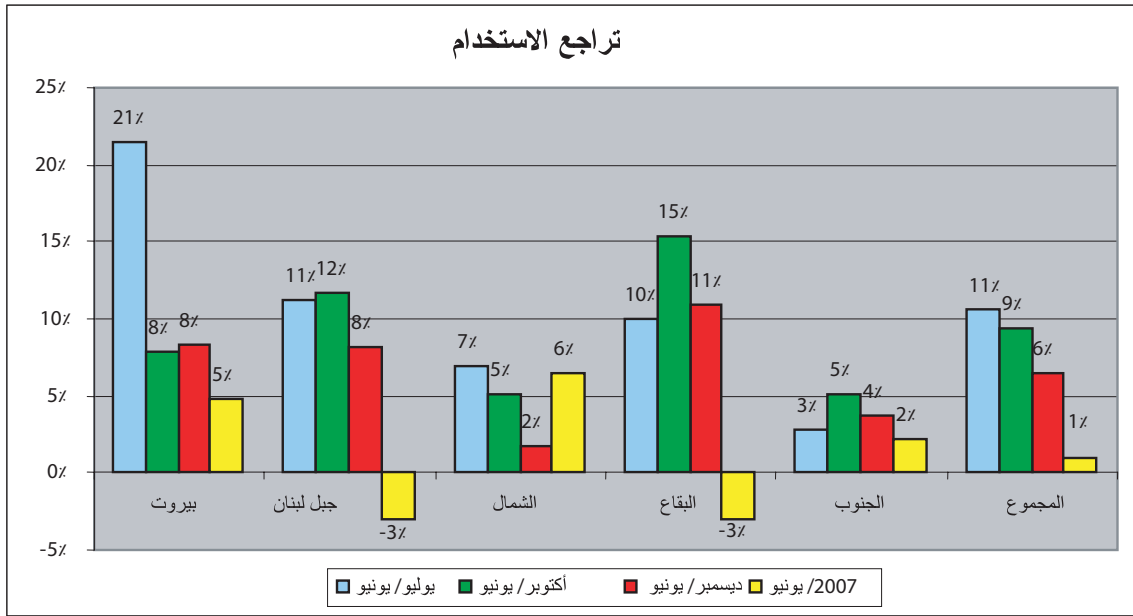
هبط العدد الإجمالي للموظفين في المؤسسات المسوَّحة وعددها ١٠٠٩ بشكل ملحوظ خلال الصراع من ٢٧٤١ قبل الصراع في (حزيران/يونيو ٢٠٠٦) إلى ٢٤٤٩ خلال الصراع في (تموز/يوليو-أب/أغسطس ٢٠٠٦). وقد سجّلت مستويات الاستخدام ارتفاعاً تدريجياً عند نهاية الصراع (٢٤٨٣ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦). غير أن الرياديين، عندما سُئلوا عن التوظيف المستقبلي، قد أظهروا تفاؤلاً وتوقعوا استخدام عدد أكبر من الموظفين مع حلول نهاية العام (٢٥٦٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) والعام المقبل (٢٧١٤ في العام ٢٠٠٧).

الرسم ٣٣ التغيير في الاستخدام في فترات مختلفة



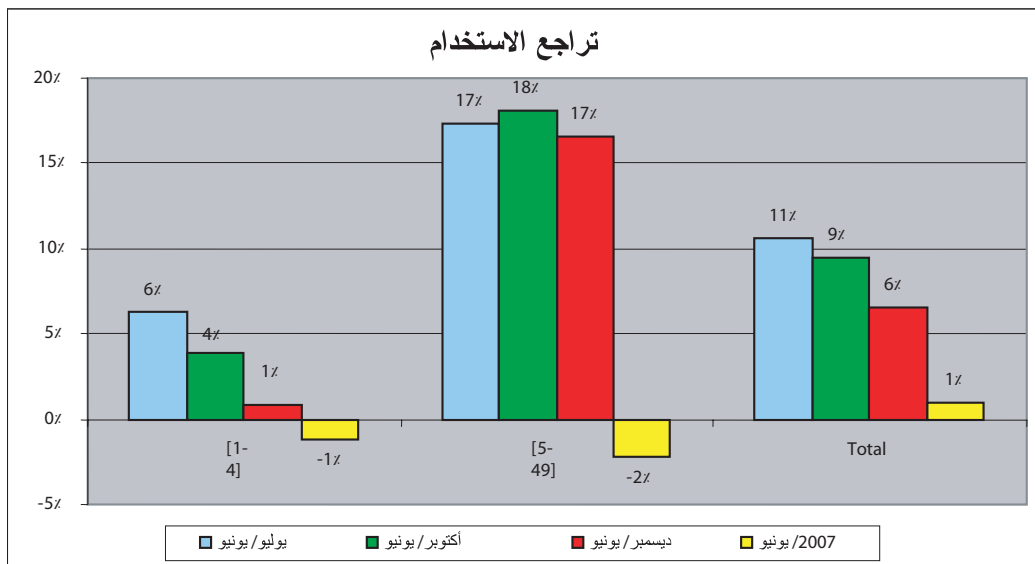
توقّف تراجع الاستخدام بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب ويشير الرسم البياني إلى توقعات إيجابية. فبعد أن هبط خلال الصراع (تموز/يوليو- آب/أغسطس) بنسبة ١١٪، بدأ الاستخدام ينهض مجدداً. وقد تحسّن إلى حد بلوغ ٩٪ في شهر تشرين الأول/أكتوبر ومن المتوقع معدل الاستخدام أن يتحسن بشكل أكبر ليصل إلى (٦٪) في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. لكن، تجدر الإشارة إلى وجود فروقات بين المناطق في تراجع الاستخدام وتوقعات الاستخدام المستقبلي. في بيروت تستحوذ على أعلى نسبة لتراجع الاستخدام خلال الصراع (٢١٪) مقابل أدنى نسبة (٣٪) للجنوب.

الرسم ٣٤ تراجع الاستخدام في المحافظات



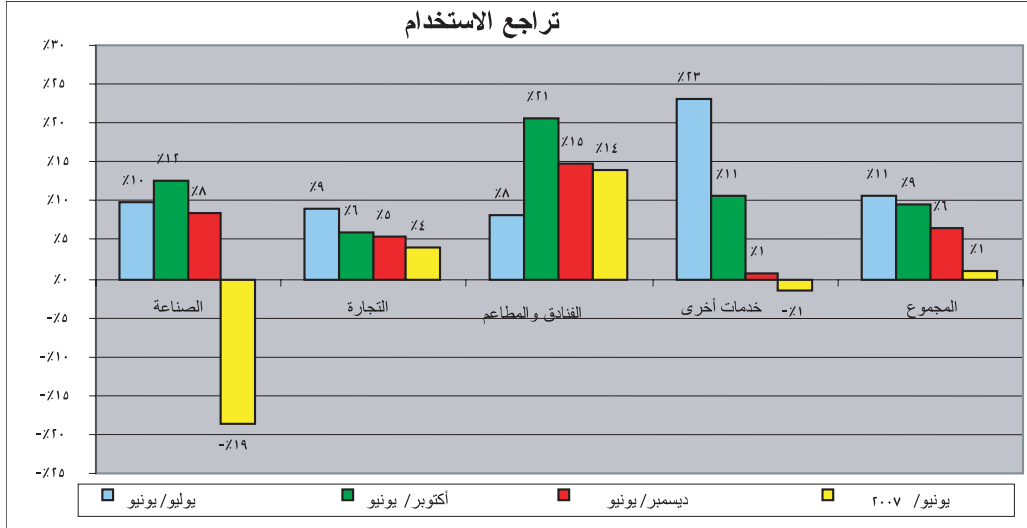
من النتائج المثيرة للاهتمام الاختلاف في تراجع الاستخدام بين المؤسسات الصغيرة والصفرى. فقد سُجّل فرق ملحوظ بين المؤسسات من فئتي ١ - ٤ و ٥ - ٩، حيث أن المؤسسات الصفرى قد شهدت انخفاضاً ضئيلاً في مجال الاستخدام في حين فقدت المؤسسات الصغيرة عدداً أكبر من الموظفين.

الرسم ٣٥ تراجع الاستخدام بحسب حجم المؤسسة



تجدد الإشارة إلى أن تراجع الاستخدام قد اختلف بحسب قطاعات العمل أيضاً. فسجّلت خدمات الفنادق والمطاعم أدنى نسبة خسارة في الاستخدام خلال الصراع (٨٪)، تتبعها التجارة (٩٪). وبالعكس الصناعة التي يتوقّع لها أن يرتفع عدد موظفيها عام ٢٠٠٧، تراجع الاستخدام بدرجة أكبر في قطاع الفنادق والمطاعم في شهر تشرين الأول/أكتوبر وسيواصل الانحدار حتى العام ٢٠٠٧. يمكن لهذا الواقع أن يعكس توقعات النمو المنخفضة في السياحة في ظل عدم الاستقرار الذي يشهده لبنان في الوقت الحاضر.

الرسم ٣٦ تراجع الاستخدام بحسب القطاعات



إلى ذلك، تمت دراسة الاستخدام بشكل أعمق. فسُئل أصحاب المؤسسات إن كانوا قد اتخذوا أيّاً من التدابير التالية المؤثرة على الاستخدام خلال الحرب:

- ١ - تخفيض أجور الموظفين
- ٢ - منح إجازات غير مدفوعة
- ٣ - مطالبة الموظفين بأخذ عطلة

يفصّل الجدول أدناه الإجابات التي أدلى بها الرياديون. سجّل أكبر أثر على الاستخدام لجهة تخفيض الأجور (٤،١٠٪) تتبعه الإجازات غير المدفوعة (٤،٨٪). قليلون هم الرياديون الذين قرروا إرسال موظفيهم في عطلة قسرية.

الجدول ١٧ تخفيض الأجور، إجازة غير مدفوعة وعطلة

| التدبير | نعم | لا | المجموع |
|------------------|-------|-------|---------|
| تخفيض الأجور | ١٠،٤٪ | ٨٩،٦٪ | ١٠٠٪ |
| إجازة غير مدفوعة | ٨،٤٪ | ٩١،٦٪ | ١٠٠٪ |
| عطلة | ١،٢٪ | ٩٨،٨٪ | ١٠٠٪ |

وقم تمّ تحليل التدابير الثلاثة أعلاه باعتبار متغيرات أخرى كالمناطق المتأثرة وحجم المؤسسة وقطاع العمل.

- على صعيد المناطق المتأثرة: اعتمد كلٌّ من تخفيض الأجور ومنح العطل بدرجة أقل في المناطق المتأثرة مباشرة (٨،١٪ و٠،٧٪ تبعاً) بعكس الإجازات غير المدفوعة (١٢،١٪).
- على صعيد حجم المؤسسة: مارست المؤسسات الكبيرة التدابير الثلاثة بدرجة أكبر من المؤسسات الصغيرة. أمّا التدبير الأبرز فكان الإجازات غير المدفوعة (١٦،٠٪ لفئة المؤسسات [٥-٤٩]).
- على صعيد قطاع العمل: تصدرت الصناعة المرتبة الأولى لجهة اللجوء إلى العطل القسرية (٣،٩٪) أمّا التجارة فتأتي في المرتبة الأخيرة لجهة منح الإجازات غير المدفوعة وتخفيض الأجور (٦،٧٪ و٩،٣٪ تبعاً).

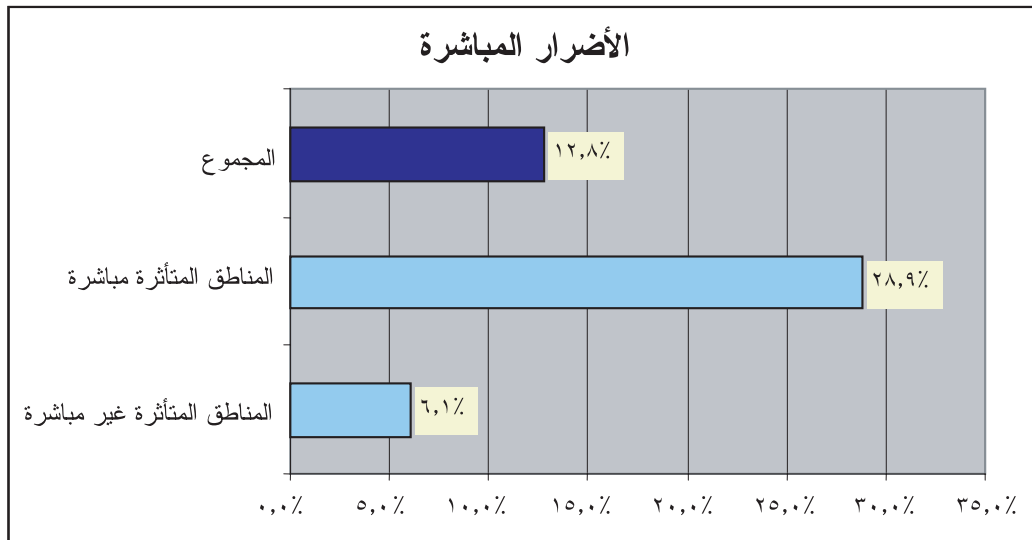
الجدول ١٨ الأثر على نوعية الاستخدام بحسب المتغيرات ذات الصلة

| التدبير | تخفيض الأجر | أجازات غير مدفوعة | عطلات |
|----------------|-------------|-------------------|-------|
| المجموع | ٪ ١٠,٤ | ٪ ٨,٤ | ٪ ١,٢ |
| منطقة متأثرة | | | |
| بشكل غير مباشر | ٪ ١١,٤ | ٪ ٦,٨ | ٪ ١,٤ |
| بشكل مباشر | ٪ ٨,١ | ٪ ١٢,١ | ٪ ٠,٧ |
| حجم المؤسسة | | | |
| [١] | ٪ ٢,٧ | ٪ ١,١ | ٪ ٠,٠ |
| [٢-٤] | ٪ ١٥,٥ | ٪ ١٢,٠ | ٪ ١,١ |
| [٥-٩٤] | ٪ ١٢,٠ | ٪ ١٦,٠ | ٪ ٦,٠ |
| قطاع العمل | | | |
| صناعة | ٪ ١٠,٧ | ٪ ٨,٧ | ٪ ٣,٩ |
| تجارة | ٪ ٩,٣ | ٪ ٦,٧ | ٪ ٠,٦ |
| فنادق ومطاعم | ٪ ٩,٧ | ٪ ١٥,٣ | ٪ ١,٤ |
| خدمات أخرى | ٪ ١٦,٨ | ٪ ١٣,٦ | ٪ ٢,٤ |

٣.٢. ١٠ الأضرار التي لحقت بالمؤسسات مباشرة وغير مباشرة

أفادت ١٠٠٨ مؤسسة بإجابة على هذا السؤال. تبين النتائج أن ١٢,٨٪ من مجموع المؤسسات قد أصيبت بأضرار مباشرة وتركزت أعلى نسبة في المناطق المتأثرة بشكل مباشر كالبيع والجنوب وضاحية بيروت الجنوبية. يظهر الرسم أدناه أن ٢٨,٩٪ من المؤسسات التي أجريت معها المقابلات في المناطق المتأثرة بشكل مباشر قد لحقت بها أضرار مباشرة مقابل ٦,١٪ من المؤسسات في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر.

الرسم ٣٧ الأضرار المباشرة التي لحقت بالمؤسسات



لم تختلف الأضرار المباشرة حسب الموقع فقط بل اختلفت أيضاً بحسب حجم المؤسسة وقطاع عملها. يظهر الجدول التالي أن مؤسسات الموظف الواحد كانت الأقل تضرراً (٨,٩٪) تتبعها فئة [٥-٩٤] (١١,٠٪) وفئة [٢-٤] (١٥,٨٪). أمّا بالنسبة إلى قطاع العمل، فقد تضررت نسبة ١٥,٣٪ من الفنادق والمطاعم بشكل مباشر، تبعها قطاع التجارة عن كثب (١٥,٠٪) مقارنة بنسبة ٥,٨٪ للصناعة.

الجدول ١٩ الأضرار المباشرة، حجم المؤسسة وقطاع العمل

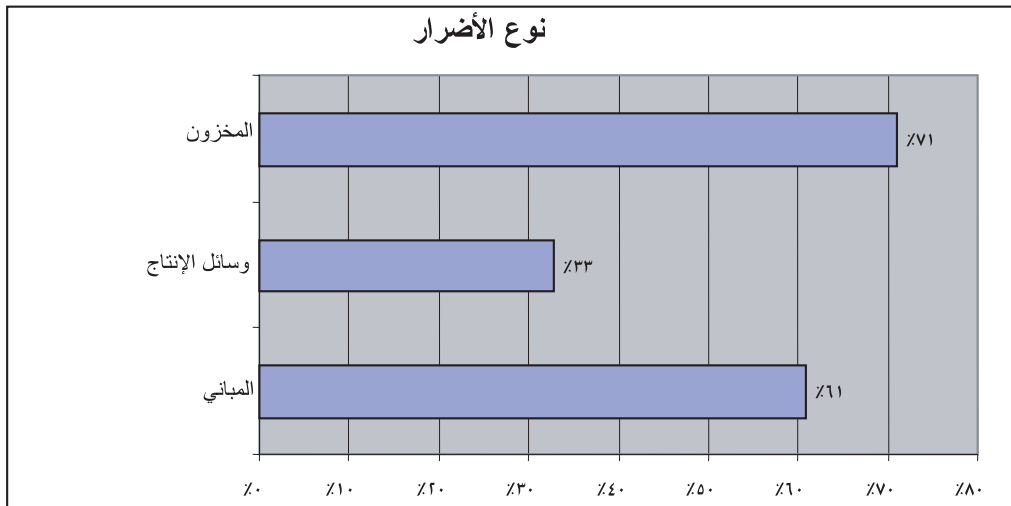
| التدبير | نعم | كلا | المجموع |
|--------------|--------|--------|---------|
| المجموع | ٪ ١٢,٨ | ٪ ٨٧,٢ | ٪ ١٠٠ |
| حجم المؤسسة | | | |
| [١] | ٪ ٨,٩ | ٪ ٩١,١ | ٪ ١٠٠ |
| [٢-٤] | ٪ ١٥,٨ | ٪ ٨٤,٢ | ٪ ١٠٠ |
| [٥-٤٩] | ٪ ١١,٠ | ٪ ٨٩,٠ | ٪ ١٠٠ |
| قطاع العمل | | | |
| صناعة | ٪ ٥,٨ | ٪ ٩٤,٢ | ٪ ١٠٠ |
| تجارة | ٪ ١٥,٠ | ٪ ٨٥,٠ | ٪ ١٠٠ |
| فنادق ومطاعم | ٪ ١٥,٣ | ٪ ٨٤,٧ | ٪ ١٠٠ |
| خدمات أخرى | ٪ ٤,٨ | ٪ ٩٥,٢ | ٪ ١٠٠ |

طُرح سؤال لتحديد طبيعة الأضرار على ثلاثة أصعدة:

- ١- المباني
- ٢- وسائل الإنتاج أي الآليات والتجهيزات، الخ.
- ٣- المخزون، أي المواد الخام والمنتجات الجاهزة للبيع، الخ.

يشير الجدول أدناه إلى أن ٦١٪ من المؤسسات التي تأثرت بشكل مباشر قد تضررت مبانيها و٣٣٪ قد تضررت وسائل إنتاجها و٧١٪ قد تضررت مخزونها.

الرسم ٣٨ الأضرار المادية في المؤسسات



طُلب إلى المجيبين تحديد ما إذا تم الاتصال بهم من قبل أية جهة معنية (الحكومة، أحزاب سياسية، منظمات غير حكومية محلية أو دولية، منظمات تابعة للأمم المتحدة أو أية هيئات أجنبية أخرى)، أو ما إذا كانوا يتوقعون أي تعويض عن الأضرار المادية التي لحقت بهم. إلى حين إجراء المسح الميداني، ١٥٪ فقط من المؤسسات المسوَّحة تلقت اتصالاً من الحكومة و٥٠٪ تلقت اتصالاً من أحزاب سياسية بغية تقييم الأضرار. لم تتلقَ أية مؤسسة اتصالاً من منظمات غير حكومية دولية أو منظمات تابعة للأمم المتحدة أو أية هيئات أجنبية أخرى.

صرحت ١٧٪ فقط من المؤسسات التي اتصلت بها الحكومة بأن الاتصال قد أفضى إلى نتائج إيجابية مقارنة بالمؤسسات التي لم يتم الاتصال بها من قبل الاطراف السياسية (ما يعادل ٦١ رد).

الجدول ٢٠ الاتصالات التي قامت بها مختلف الهيئات

| الهيئة | نعم | كلا | المجموع |
|-------------------------|--------|---------|---------|
| الحكومة اللبنانية | ٪ ١٤,٥ | ٪ ٨٥,٥ | ٪ ١٠٠ |
| أحزاب سياسية | ٪ ٤٩,٦ | ٪ ٥٠,٤ | ٪ ١٠٠ |
| منظمات غير حكومية محلية | ٪ ٠,٨ | ٪ ٩٩,٢ | ٪ ١٠٠ |
| منظمات غير حكومية دولية | ٪ ٠,٠ | ٪ ١٠٠,٠ | ٪ ١٠٠ |
| منظمات الأمم المتحدة | ٪ ٠,٠ | ٪ ١٠٠,٠ | ٪ ١٠٠ |
| هيئات أجنبية أخرى | ٪ ٠,٠ | ٪ ١٠٠,٠ | ٪ ١٠٠ |

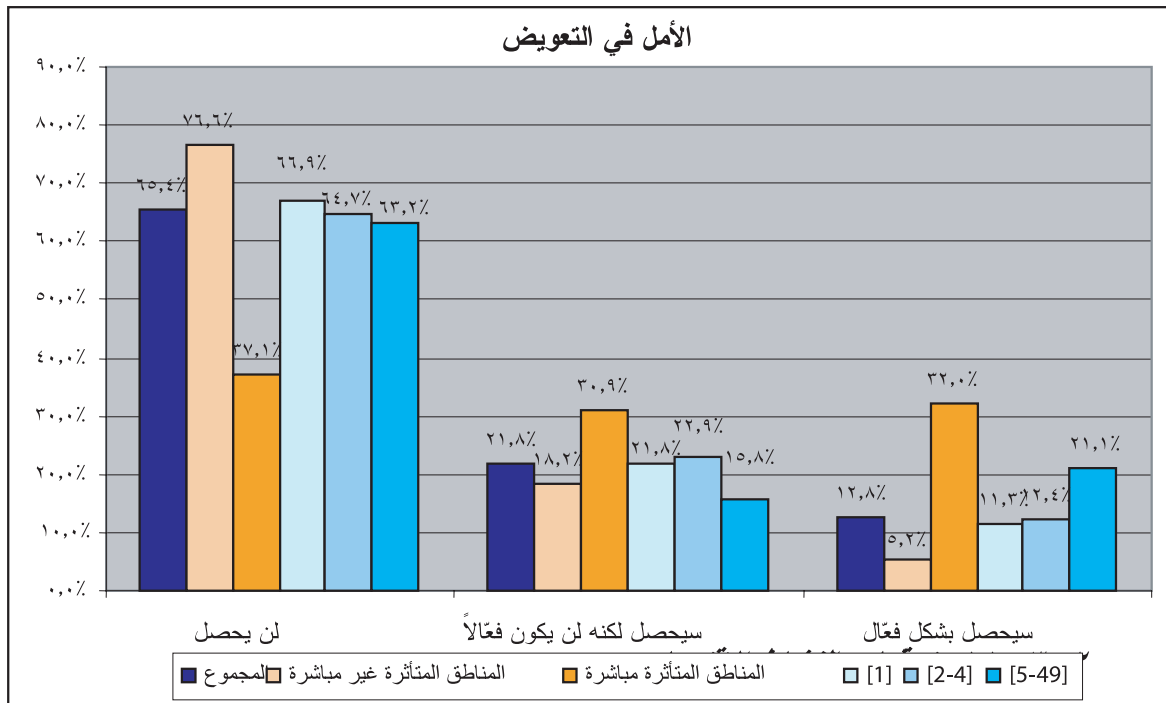
ظن الرياديون في معظمهم أنهم لن يحصلوا على أي تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. في المقابل، أمل عدد صغير منهم بالحصول على نوع من التعويض يوماً ما. وقال أكثر من نصف الرياديين (٦٥,٤٪) إنهم لن يحصلوا على أي تعويض وقال حوالي ٢١,٨٪ منهم إن التعويضات، وإن تم تأمينها، لن تكون فعّالة.

سُجّلت بعض الفروقات الملحوظة بين المناطق المتأثرة مباشرة وتلك المتأثرة غير مباشرة وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كما يلي:

■ في المناطق المتأثرة مباشرة، أمل أكبر بالحصول على تعويض مقارنة بالمناطق المتأثرة غير مباشرة: أكثر من ثلاثة أرباع (٧٦,٦٪) المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر تعتقد أن التعويض لن يحصل أبداً مقارنة بنسبة ٣٧,١٪ من المؤسسات في المناطق المتأثرة مباشرة. إلى ذلك، ٣٢٪ من المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة مباشرة تعتقد أن التعويض سيكون فعالاً مقابل ٥,٢٪ فقط من مؤسسات المناطق المتأثرة غير مباشرة.

■ تبدو المؤسسات المتوسطة أقل تفاؤلاً بالحصول على تعويض: حوالي ٦٣٪ من مؤسسات الفئة [٥-٩] تعتقد أن التعويض لن يحصل أبداً مقابل ٦٦,٩٪ من مؤسسات الواحد ٦٤,٧٪ من مؤسسات الفئة [٢-٤]. وشريحة ملحوظة من مؤسسات الفئة [٥-٩] (٢١,١٪) تعتقد أن التعويض سيكون فعالاً مقارنة بمؤسسات الواحد الأكثر تشاؤماً (١١,٣٪) ومؤسسات الفئة [٢-٤] (١٢,٤٪).

الرسم ٣٩ الأمل في التعويض بحسب درجة تأثر المنطقة وحجم المؤسسة

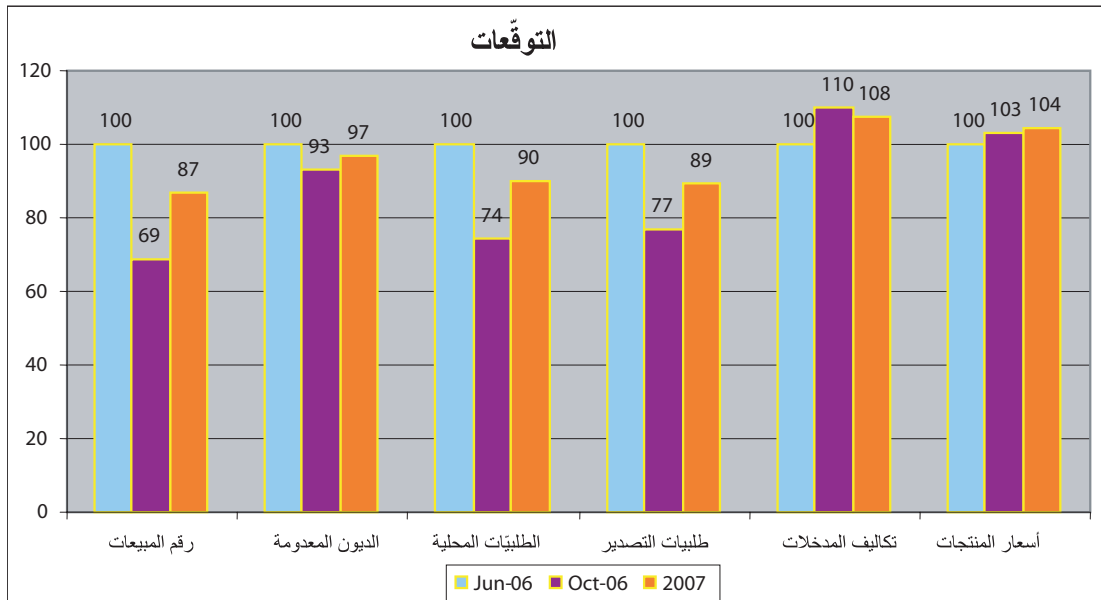


١١.٣.٢. توقعات النشاط الاقتصادي

سُئلت المؤسسات عن توقعاتها المستقبلية بشأن رقم مبيعاتها ما بعد الصراع. طُرحت مجموعة تتضمن ستة مؤشرات وطلب إلى المؤسسات تدوين نظرتها لهذه المؤشرات قبل الصراع وبعده (بعد الصراع مباشرة وبعده بعام).
يفصل الرسم البياني أدناه السيناريوهات الثلاثة للمؤشرات الستة المذكورة:

- رقم المبيعات: من المتوقع أن يهبط بنسبة ٣١٪ عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٦٩٪ من التوقعات التي وضعت قبل الحرب. بالرغم من توقع ارتفاع المبيعات عام ٢٠٠٧، فهي لن تحقق المستوى الذي سبق وحققته عام ٢٠٠٦ قبل الحرب وبقي معدل المبيعات ٨٧٪.
- الديون المعدومة: ^{١٦} من المتوقع أن تنخفض بنسبة ٧٪ طول العام ٢٠٠٦ وتبقى مستقرة نوعاً ما بنسبة ٩٧٪ عام ٢٠٠٧.
- الطلبات المحلية: تعكس الطلبات المحلية الاتجاه الذي يعكسه رقم المبيعات، ولكن مع أرقام مختلفة بعض الشيء: ٧٤٪ عما كانت عليه في الفترة السابقة للصراع طول العام ٢٠٠٦ وفي العام ٢٠٠٧ كان استقر المعدل على نسبة ٩٠٪ تقريباً من المستوى الذي كانت عليه ما قبل الصراع.
- طلبات التصدير: من المتوقع لها أن تهبط بنسبة ٢٣٪ عام ٢٠٠٦ وأن ترتفع عام ٢٠٠٧. غير أنه من المتوقع لها أن تبلغ المستوى الذي سبق وحققته عام ٢٠٠٦.
- تكاليف المدخلات: من المتوقع لها أن ترتفع بنسبة ١٠٪ وأن تبقى مرتفعة.
- أسعار المنتجات: من المتوقع لها أن ترتفع بنسبة ٣٪ عام ٢٠٠٦ و٤٪ عام ٢٠٠٧ مقارنة بمعدلات العام ٢٠٠٦ ما قبل الحرب.

الرسم ٤٠ توقعات ما بعد الصراع للعامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧



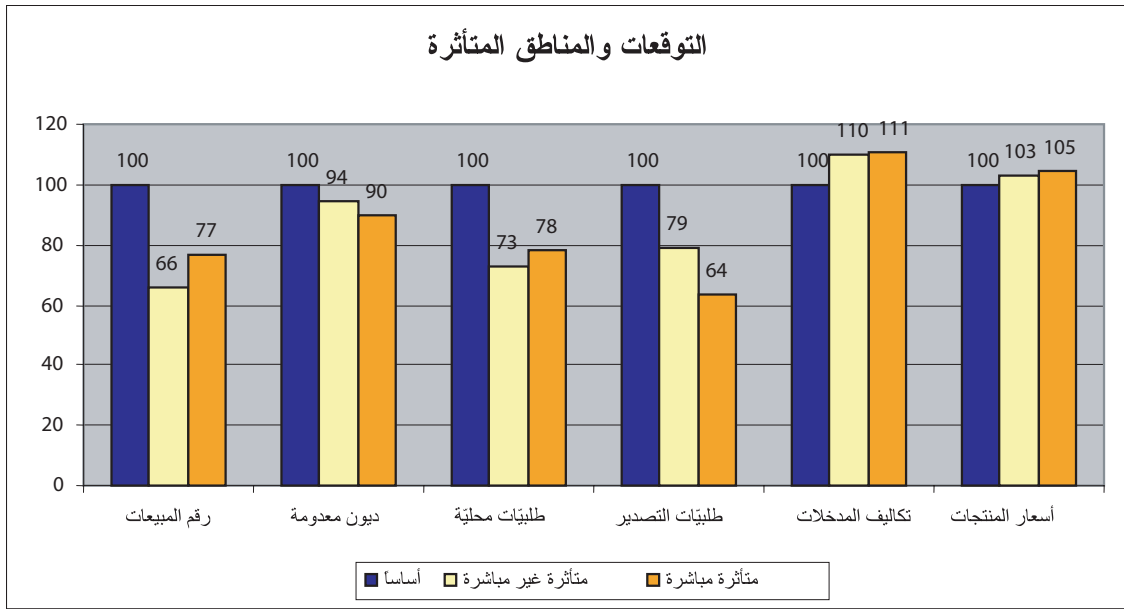
اختلفت النتائج عندما تمت مقارنتها حسب المناطق المتأثرة بشكل مباشر وتلك المتأثرة بشكل غير مباشر.

توقّعت المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة مباشرة عائدات أفضل للعام ٢٠٠٦ من تلك الواقعة في المناطق المتأثرة غير مباشرة (٧٧ مقابل ٦٦ تبعاً). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه من المتوقع بعد نهاية الحرب وعودة المهجرين إلى قراهم، أن يرتفع الطلب على السلع والخدمات لا سيما بفضل جهود الإنعاش والأعمار. إلى ذلك، سجّلت توقعات تتعلق بعدد من المتغيرات الأخرى على الشكل الآتي:

- ١ الطلبات المحلية: أكثر ارتفاعاً في المناطق المتأثرة مباشرة (٧٨)
- ٢ طلبات التصدير: أدنى في المناطق المتأثرة مباشرة (٦٤)
- ٣ أسعار المنتجات: أكثر ارتفاعاً في المناطق المتأثرة مباشرة (١٠٥)

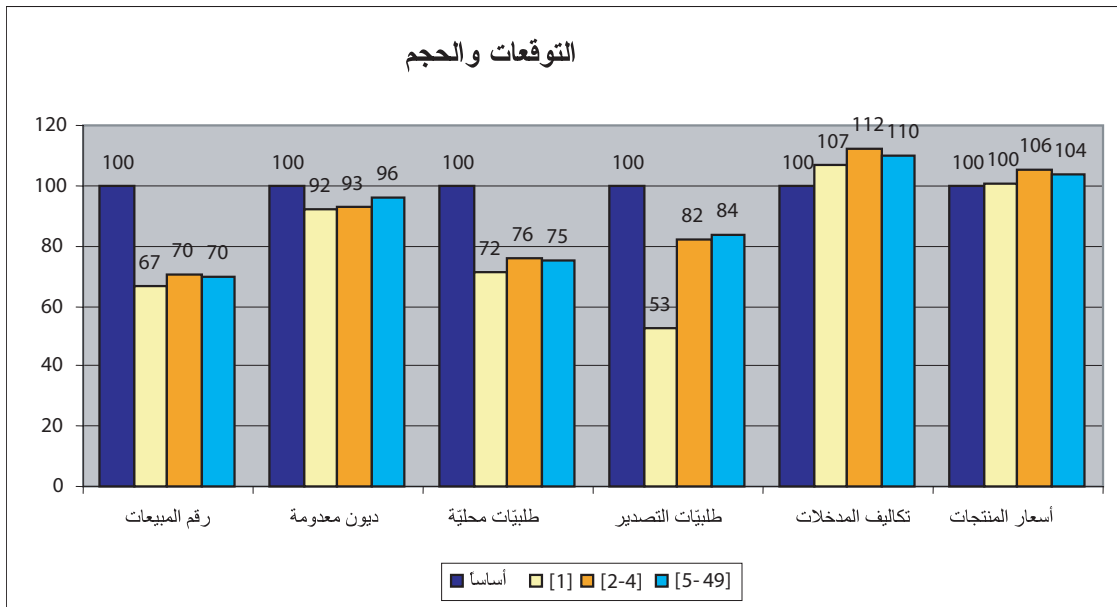
(١٦) الديون المعدومة = قسم من الديون لن يتمكن الريادي من تحصيله.

الرسم ٤١ توقعات ما بعد الصراع في المناطق المتأثرة



كشفت المقارنة بين النتائج على أساس حجم المؤسسة عن اختلاف ملحوظ في طلبية التصدير. فمؤسسات الموظف الواحد قد أعربت عن توقعات متدنية بشكل ملحوظ، وقد يُعزى ذلك لكون عدد محدود فقط من هذه المؤسسات يعمل في مجال التصدير.

الرسم ٤٢ توقعات ما بعد الصراع بحسب حجم المؤسسة



١٢.٣.٢ أبرز المسائل المطروحة قبل الصراع وبعده

طُلب إلى المؤسسات تصنيف حدة المشاكل التي تواجهها على سلمٍ من ١ إلى ٥ (لا مشكلة الى مشكلة حادة) وذلك ما قبل الصراع وبعده. وُضعت لائحة من ٣٧ مشكلة موزعة على ٧ فئات كالتالي:

- ١) المسائل المالية
- ٢) الوصول إلى المهارات
- ٣) الضرائب/الإجراءات/الإدارة
- ٤) الوصول إلى خدمات الدعم

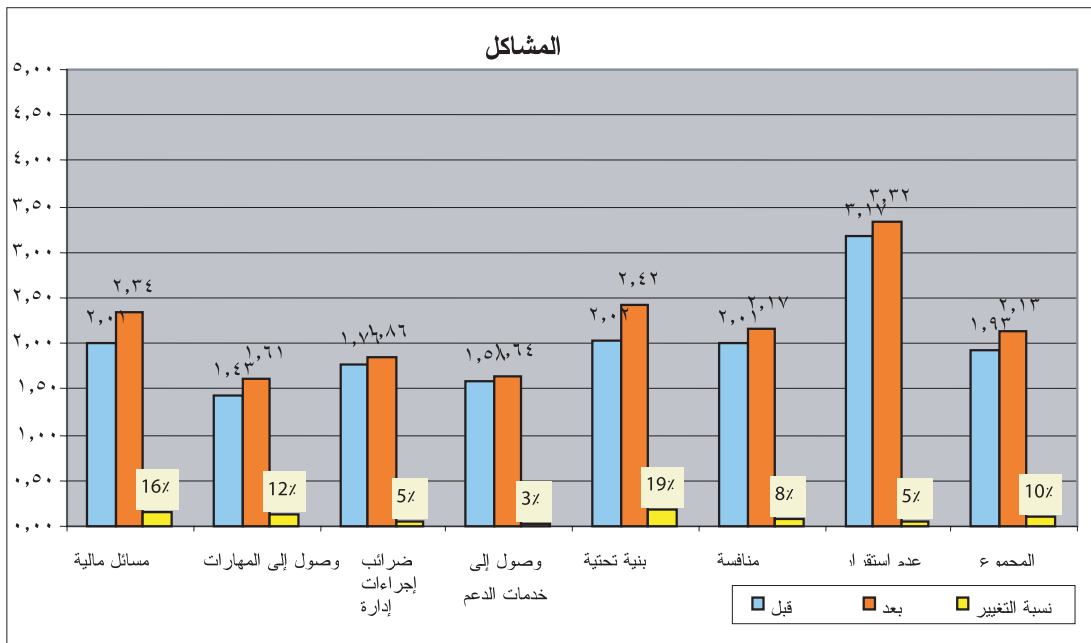
(٥) البنية التحتية

(٦) المنافسة

(٧) عدم الاستقرار

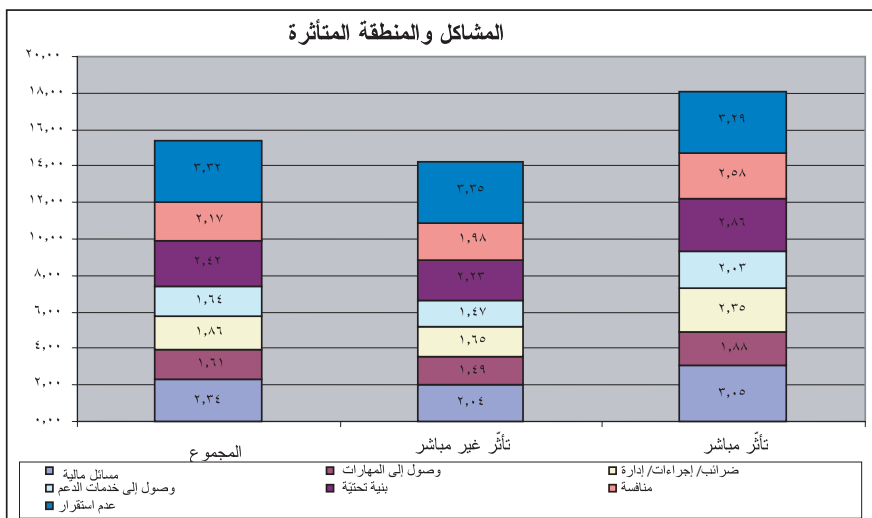
ارتفع المؤشر التراكمي للمشاكل من ١,٩٣ في فترة ما قبل الصراع إلى ٢,١٣ في فترة ما بعد الصراع، مشيراً بذلك إلى ازدياد المشاكل حدةً. ويشكّل عدم الاستقرار المشكلة الأكثر حدةً إذ سجّل ٣,٣٢ في مرحلة ما بعد الصراع.^{١٧} من ناحية أخرى سجّلت فتناً البنية التحتية والمسائل المالية ارتفاعاً كبيراً بنسبة ١٩% و١٦% تبعاً، فاحتلتا بذلك المرتبة الثانية والثالثة بعد عدم الاستقرار. هذه النتائج معروضة بشكل أوسع في الفقرة التالية.

الرسم ٤٣ حدة المشاكل (قبل الصراع وبعده)



تختلف حدة المشاكل بحسب موقع المؤسسات التي شملها المسح. يُظهر الرسم أدناه أن المناطق المتأثرة غير مباشرة قد عبّرت عن مشاكل أقل في حين أن المناطق المتأثرة مباشرة قد توقعت مشاكل أكثر حدةً حتى بعد الصراع. ويشكّل عدم الاستقرار العقبة الأبرز في كل من المناطق المتأثرة مباشرة (٣,٢٩) وغير مباشرة (٢,٣٥).

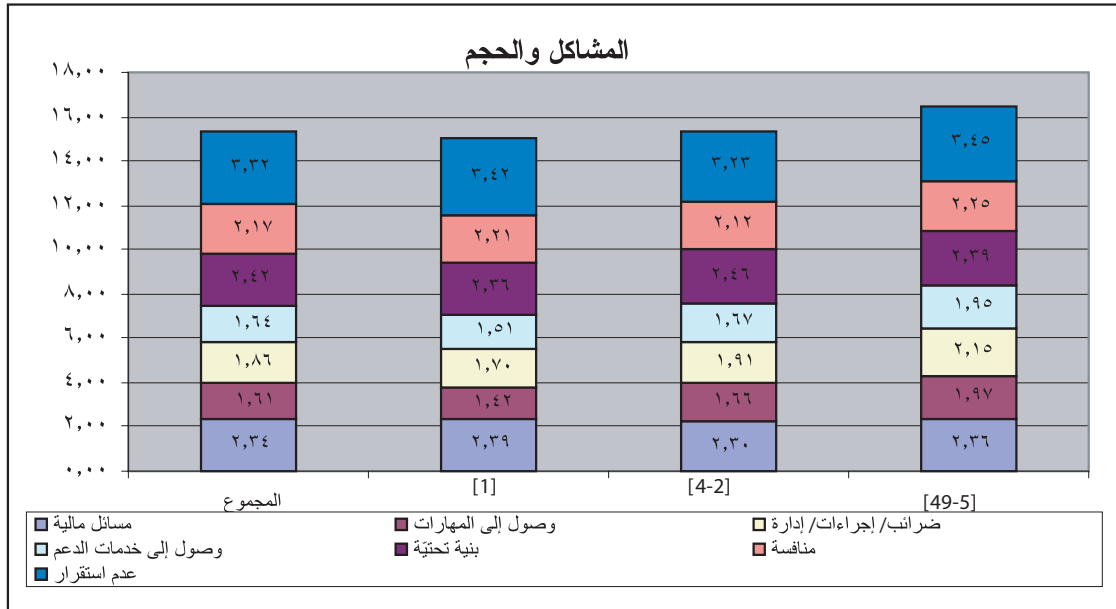
الرسم ٤٤ حدة المشاكل (ما بعد الصراع) في المناطق المتأثرة مباشرة وغير مباشرة



(١٧) كان هذا المؤشر أدنى قبل الصراع.

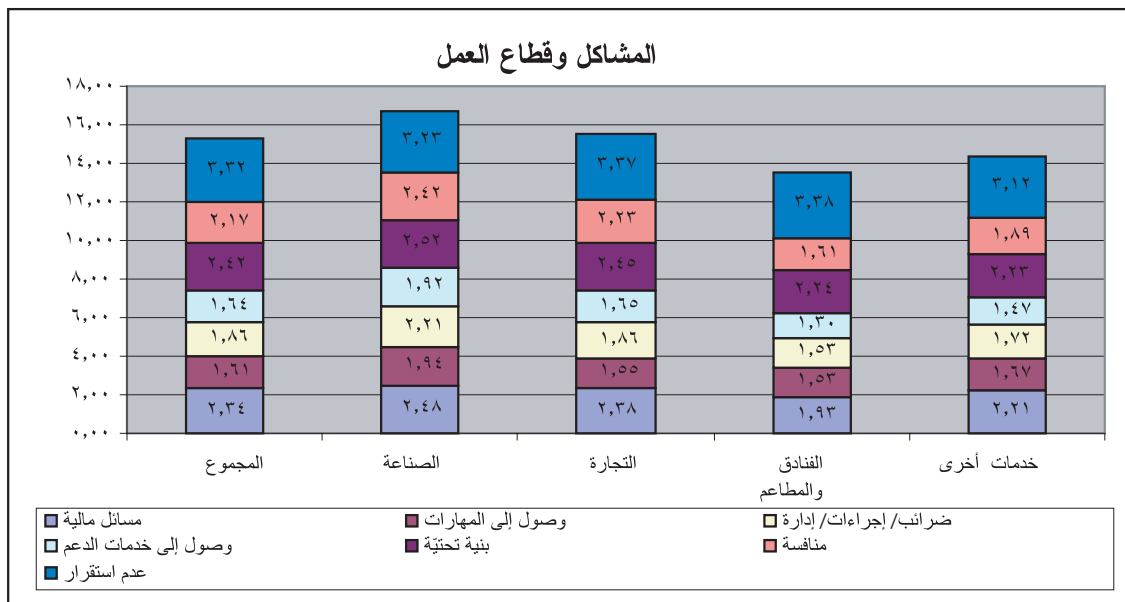
إلى ذلك، تختلف حدّة المشاكل أيضاً بحسب حجم المؤسسة. فكما يشير الرسم البياني أدناه، عبّرت المؤسسات الكبيرة بشكل عام عن توقّعاتها مشاكل أكثر من المؤسسات الصغيرة. والمجال الأكثر إشكالية بالنسبة للمؤسسات من كل الأحجام هو عدم الاستقرار (٢،٤٥، ٢،٢٣، ٢،٤٢ لفئات المؤسسات [١] و[٢-٤] و[٥-٤٩] تباعاً). أمّا الوصول إلى خدمات الدعم والوصول إلى المهارات فيطرعان مشاكل أقل إلحاحاً بالنسبة للمؤسسات في أحجامها الثلاثة.

الرسم ٤٥ حدّة المشاكل (بعد الصراع) بحسب حجم المؤسسة



فبالنسبة إلى حدّة المشاكل تختلف باختلاف قطاع العمل. ويظهر الرسم البياني التالي أن الصناعة تواجه مشاكل أكثر حدة من القطاعات الأخرى. والمجال الذي يطرح أكبر الإشكاليات يبقى عدم الاستقرار بالنسبة للقطاعات كافة (٣،١٢، ٣،٢٨، ٣،٣٧، ٣،٢٣ للصناعة والتجارة والفنادق والمطاعم والخدمات الأخرى تباعاً). أمّا الوصول إلى خدمات الدعم والوصول إلى المهارات فيطرعان مشاكل أقل إلحاحاً بالنسبة للمؤسسات في القطاعات كافة.

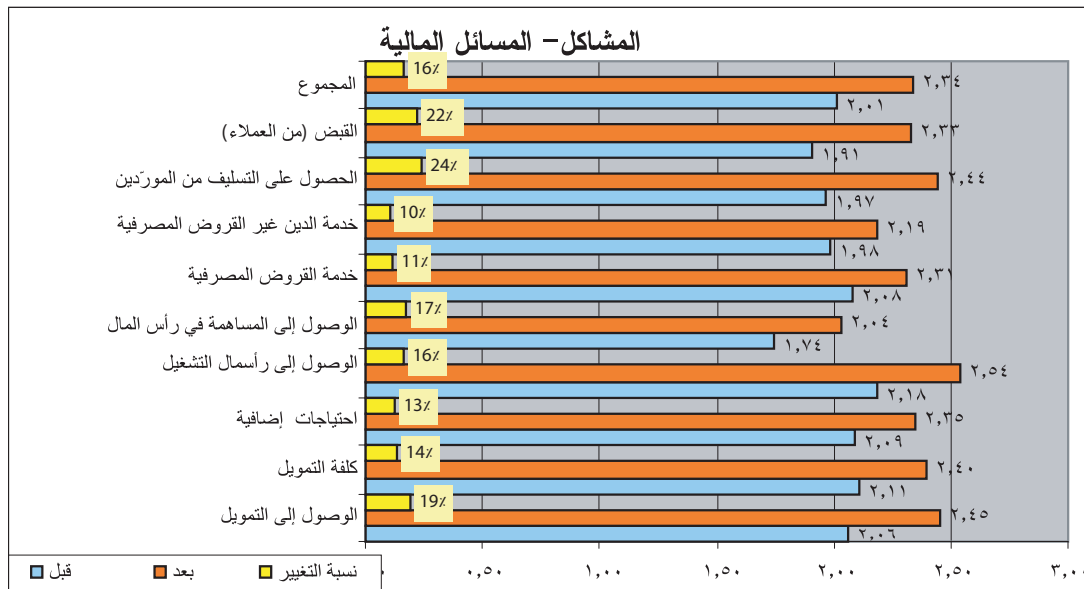
الرسم ٤٦ حدّة المشاكل (بعد الصراع) بحسب قطاعات العمل



٢.٣.١٢ المسائل المالية

اعتبرت المؤسسات أن المسائل المالية سوف تشكل العقبة الأكبر في فترة ما بعد الصراع، وقد سجلت معدل حدة بلغ ٢,٣٤ من أصل ٥. أما أصعب مشكلة مالية برزت لفترة ما بعد الصراع فهي الوصول إلى رأسمال التشغيل (٢,٥٤) يتبعها الوصول إلى التمويل (٢,٤٥) ويمكن القول نسبياً إن الحصول على التسليف من الموردّين والقبض من العملاء قد سجلاً أعلى نسبة تغيير، وارتقعا بنسبة ٢٤٪ و٢٢٪ تبعاً.

الرسم ٤٧ حدة المشاكل - المسائل المالية



سُجّلت ٩ مشاكل في فئة المسائل المالية ويشير الجدول التالي إلى التفاوت في حدة تلك المشاكل بحسب المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة. تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات في المناطق المتأثرة مباشرة قد اعتبرت العقبات أكثر حدة بكثير من المؤسسات في المناطق المتأثرة غير مباشرة، ويتجلى ذلك بوجه خاص على مستوى الوصول إلى المساهمة في رأس المال (اختلاف بنسبة ٧٠٪). أما على صعيد حجم المؤسسة فالاختلاف محدود ولا تتفاوت حدة المشاكل بشكل كبير بين مختلف المؤسسات.

الجدول ٢١ حدة المشاكل - المسائل المالية - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة^{١٨}

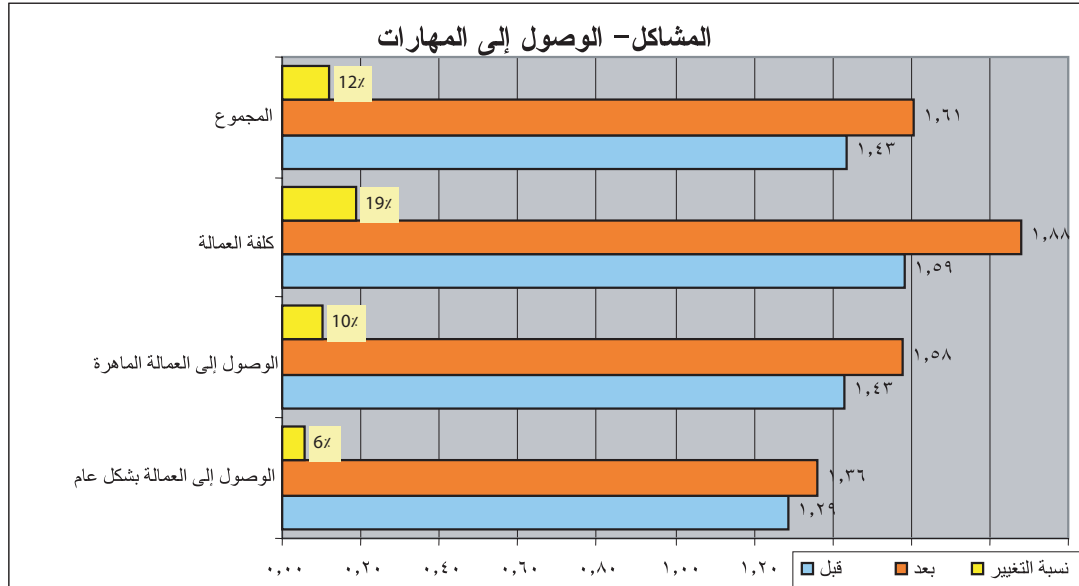
| المسائل المالية | متأثرة غير مباشرة | متأثرة مباشرة | [١] | [٢-٤] | [٥-٩] |
|----------------------------------|-------------------|---------------|------|-------|-------|
| الوصول إلى التمويل | ٢,١٣ | ٣,٢٢ | ٢,٥٩ | ٢,٣٥ | ٢,٤٧ |
| كلفة التمويل | ٢,٠٩ | ٣,١٥ | ٢,٥٢ | ٢,٢٩ | ٢,٥٠ |
| احتياجات إضافية | ٢,٠٤ | ٣,٠٨ | ٢,٤٥ | ٢,٢٨ | ٢,٣٩ |
| الوصول إلى رأسمال التشغيل | ٢,٢٥ | ٣,٢٣ | ٢,٦٥ | ٢,٤٨ | ٢,٤١ |
| الوصول إلى المساهمة في رأس المال | ١,٦٨ | ٢,٨٧ | ٢,٠٧ | ٢,٠٢ | ٢,٠٢ |
| خدمة القروض المصرفية | ٢,٠٧ | ٢,٨٩ | ٢,٣٢ | ٢,٢٦ | ٢,٥٤ |
| خدمة الدين غير القروض المصرفية | ١,٨٨ | ٢,٩٣ | ٢,٢٩ | ٢,١١ | ٢,٢١ |
| الحصول على التسليف من الموردّين | ٢,١٦ | ٣,١٣ | ٢,٣٦ | ٢,٤٨ | ٢,٥٥ |
| القبض (من العملاء) | ٢,٠٦ | ٣,٠٠ | ٢,٢٤ | ٢,٤٢ | ٢,١٥ |

(١٨) المشاكل: أزرق سماوي: (مشكلة طفيفة)، أزرق (مشكلة معتدلة)، أزرق داكن (مشكلة كبيرة)، أزرق جداً (مشكلة حادة للغاية).

٢.٣.١٢ الوصول إلى المهارات

سجّلت مشكلة الوصول إلى المهارات حدّة إجمالية بعد الصراع بلغت ١,٦١ على ٥. يبيّن الرسم التالي التفاوت في حدة المسائل التي تدرج ضمن الوصول إلى المهارات. أمّا المسألة التي اعتبرت الأكثر إشكالية بعد الصراع فهي كلفة العمالة بالأرقام المطلقة والنسبية على حدّ سواء (١,٨٨ و١٩٪ تبعاً).

الرسم ٤٨ حدة المشاكل - الوصول إلى المهارات



يظهر الجدول أدناه التفاوت في حدة المشاكل التي تدرج ضمن الوصول إلى المهارات بحسب المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة. تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة مباشرة قد عبّرت عن مواجهة مشاكل حادة مقارنة بمشاكل المناطق المتأثرة غير مباشرة، لا سيما لجهة الوصول إلى العمالة (فرق يصل إلى ٢٨٪). بالنسبة إلى مسألة الحجم، سجّلت بعض الفروقات الملحوظة في الوصول إلى العمالة (٢٥٪ أكثر لمؤسسات الفئة [٥-٤٩] مقارنة بمؤسسات الفئة [٢-٤]) كما في الوصول إلى العمالة الماهرة (٦٢٪ أكثر لمؤسسات الفئة [٢-٤] مقارنة بمؤسسات الموظف الواحد).

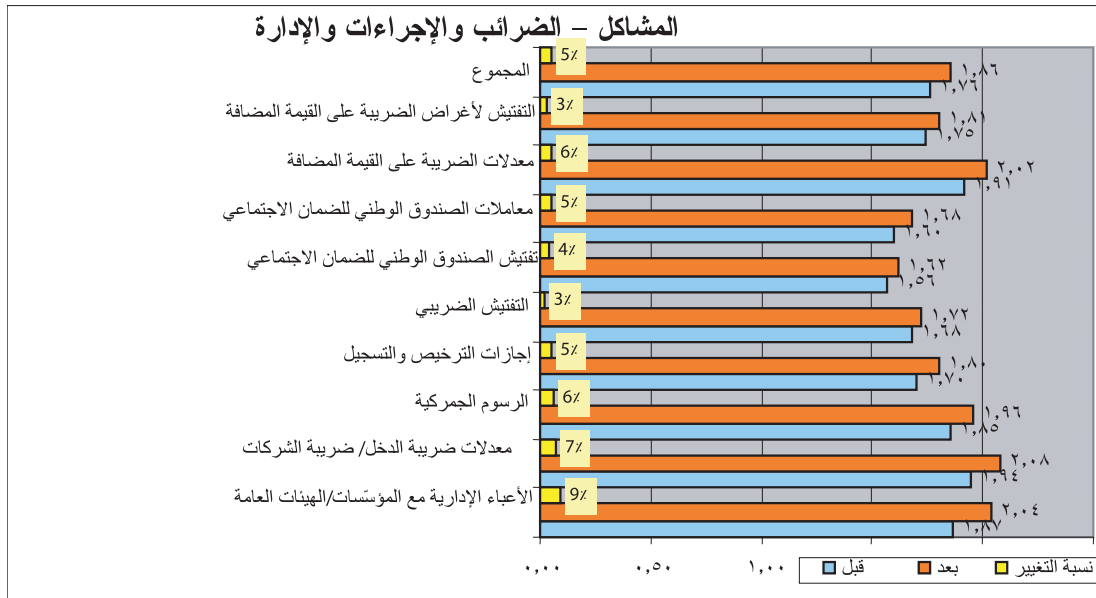
الجدول ٢٢ حدة المشاكل - الوصول إلى المهارات - بحسب المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة

| الوصول إلى المهارات | متأثرة غير مباشرة | متأثرة مباشرة | [١] | [٢-٤] | [٥-٤٩] |
|-----------------------------|-------------------|---------------|------|-------|--------|
| الوصول إلى العمالة بشكل عام | ١,٢٦ | ١,٦١ | ١,٢٥ | ١,٣٩ | ١,٦٠ |
| الوصول إلى العمالة الماهرة | ١,٤٦ | ١,٨٦ | ١,٤٢ | ١,٦٠ | ٢,٠١ |
| كلفة العمالة | ١,٧٦ | ٢,١٧ | ١,٥٩ | ٢,٠٠ | ٢,٢٩ |

٢.٣.١٢ الضرائب والإجراءات الإدارية

سجّلت الضرائب والإجراءات والمسائل الإدارية حدّة إجمالية بعد الصراع بلغت ١,٨٦. يشير الرسم أدناه إلى التفاوت في حدة المشاكل التي تدرج ضمن هذه الفئة. أمّا المسألة الأكثر إشكالية بعد الصراع فهي معدلات الضرائب على الدخل وضرائب الشركات بالأرقام المطلقة والنسبية على حدّ سواء (٢,٠٨ و٧٪ تبعاً). وتليها عن كثب الأعباء الإدارية التي يواجهها الرياديون خلال تعاظمهم مع الهيئات العامة (٢,٠٤ و٩٪ تبعاً).

الرسم ٤٩ حدة المشاكل - الضرائب والإجراءات والإدارة



يشير الجدول أدناه إلى التفاوت في حدة المشاكل الضريبية بحسب المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة. تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات في المناطق المتأثرة مباشرة قد عبّرت عن مواجهة عقبات أكثر صعوبة من تلك التي تواجهها المناطق المتأثرة غير مباشرة. من الواضح أيضاً في معرض المقارنة على أساس حجم المؤسسة أن حدة العقبات الإدارية تزداد كلما ازداد حجم المؤسسة. وتعدو أكثر تفاقماً بالنسبة للمؤسسات الكبرى لا سيما لجهة معدلات ضريبة الدخل وضريبة الشركات والتفتيش الضريبي وتفتيش الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومعاملاته.

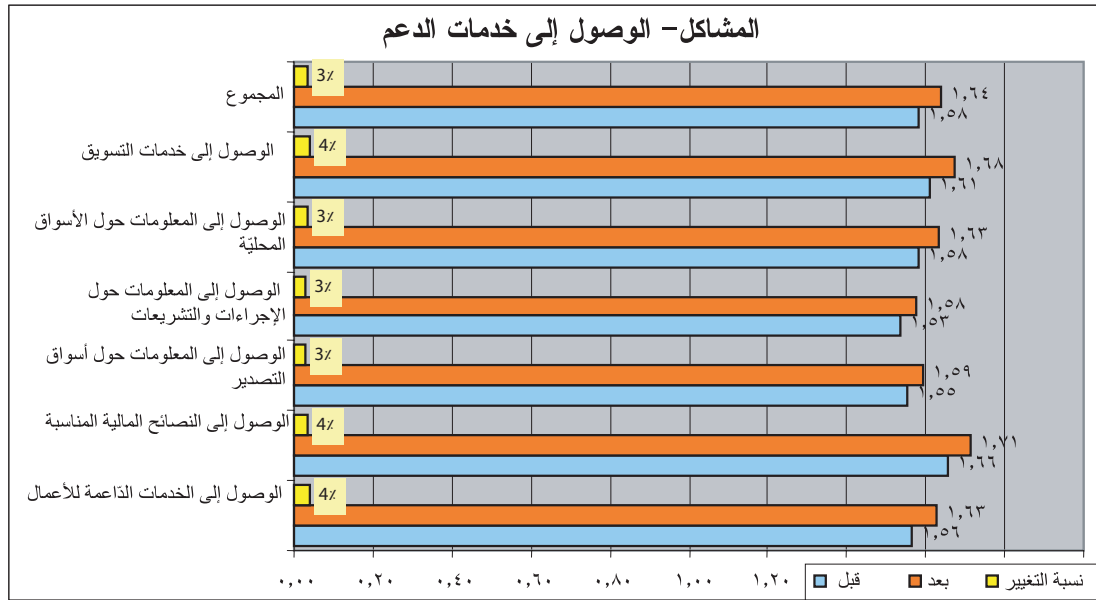
الجدول ٢٣ حدة المشاكل - الضرائب والإجراءات الإدارية - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة

| ضرائب وإجراءات وإدارة | متأثرة غير مباشرة | متأثرة مباشرة | [١] | [٢-٤] | [٥-٩٤] |
|-----------------------------------------|-------------------|---------------|------|-------|--------|
| أعباء إدارية مع الهيئات العامة | ١,٩٤ | ٢,٢٥ | ١,٨٧ | ٢,١٢ | ٢,٢٢ |
| معدلات ضريبة الدخل وضريبة الشركات | ١,٩٥ | ٢,٣٨ | ١,٨٦ | ٢,١٦ | ٢,٤٨ |
| الرسوم الجمركية | ١,٧٨ | ٢,٣٧ | ١,٨١ | ٢,٠١ | ٢,٢٧ |
| أجازات الترخيص والتسجيل | ١,٥٨ | ٢,٣١ | ١,٦٤ | ١,٨٦ | ٢,٠٤ |
| التفتيش الضريبي | ١,٥٠ | ٢,٢٦ | ١,٥٦ | ١,٧٧ | ٢,٠٧ |
| تفتيش الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي | ١,٣٩ | ٢,١٨ | ١,٤٧ | ١,٦٥ | ١,٩٩ |
| معاملات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي | ١,٤٢ | ٢,٣٠ | ١,٥١ | ١,٧٢ | ٢,٠٣ |
| معدلات الضريبة على القيمة المضافة | ١,٧٨ | ٢,٥٧ | ١,٩٢ | ٢,٠٤ | ٢,٣١ |
| تفتيش الضريبة على القيمة المضافة | ١,٤٨ | ٢,٥٤ | ١,٦٤ | ١,٨٩ | ١,٩٦ |

٢.٣.١٢.٤ الوصول إلى خدمات الدعم

سجّلت مشكلة الوصول إلى خدمات الدعم بعد الحرب حدة إجمالية بلغت ١.٦٤ على ٥. يشير الرسم أدناه إلى حدة المشاكل ضمن هذه الفترة. أمّا المشكلة المالية الأكثر حدة بعد الصراع فهي الوصول إلى نصائح مالية مناسبة (١.٧١) يتبعها مباشرة الوصول إلى خدمات التسويق (١.٦٨).

الرسم ٥٠ حدة المشاكل - الوصول إلى خدمات الدعم



يبين الجدول أدناه التفاوت في حدة المشاكل التي تدرج ضمن خدمات الدعم بحسب المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة. فالمؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل مباشر قد عبرت عن تعرضها لمشاكل أكثر من تلك الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر. وقد أشارت إلى مشاكل ذات الصلة بالوصول إلى المعلومات حول أسواق التصدير والإجراءات والتشريعات والأسواق المحلية (فرق بنسبة ٤٤٪ و ٤٣٪ تبعاً). هذا واشتكت المؤسسات الكبيرة من التعرض لعقبات أكثر من المؤسسات الصغيرة.

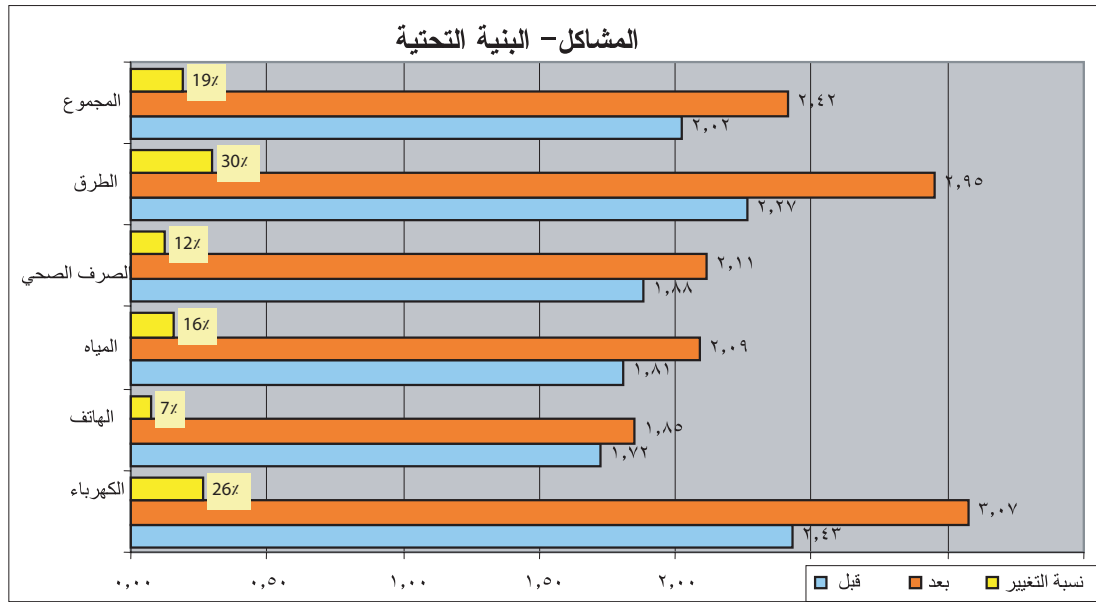
الجدول ٢٤ حدة المشاكل - الوصول إلى خدمات الدعم - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة

| الوصول إلى خدمات الدعم | متأثرة غير مباشرة | متأثرة مباشرة | [١] | [٢-٤] | [٥-٩٤] |
|---------------------------------------------|-------------------|---------------|------|-------|--------|
| الوصول إلى الخدمات الداعمة للأعمال | ١,٤٩ | ١,٩٦ | ١,٤٩ | ١,٦٦ | ١,٩٢ |
| الوصول إلى النصائح المالية المناسبة | ١,٥٨ | ٢,٠٤ | ١,٥٨ | ١,٧٥ | ٢,٠٤ |
| الوصول إلى معلومات حول أسواق التصدير | ١,٤١ | ٢,٠٣ | ١,٤٧ | ١,٦١ | ٢,٠١ |
| الوصول إلى معلومات حول الإجراءات والتشريعات | ١,٤٠ | ٢,٠٢ | ١,٤٥ | ١,٦١ | ١,٩١ |
| الوصول إلى معلومات حول الأسواق المحلية | ١,٤٥ | ٢,٠٧ | ١,٥٠ | ١,٦٧ | ١,٩٢ |
| الوصول إلى خدمات التسويق | ١,٥٢ | ٢,٠٧ | ١,٥٦ | ١,٧٢ | ١,٨٩ |

٥.١٢.٣.٢ البنية التحتية

سجّلت المشاكل التي تطرحها البنية التحتية بعد الصراع حدة إجمالية بلغت ٢,٤٢ على ٥، ما يشير إلى أن هذه الفئة محفوفة بالإشكاليات. يظهر الرسم البياني أدناه إلى أن المشكلة الأكثر حدة المتعلقة بالبنية التحتية والتي برزت بعد الصراع هي الكهرباء وذلك بالأرقام المطلقة والنسبية على حد سواء. أمّا المرتبة الثانية فتحتلها الطرق (٢,٩٥ و ٣٠٪ تبعاً). لا شك في أن هذه المشاكل قد برزت بسبب الأضرار المادية المباشرة التي أصابت هذه المرافق العامة نتيجة القصف.

الرسم ٥١ حدة المشاكل - البنية التحتية



يبين الجدول أدناه التفاوت في حدة المشاكل التي تدرج ضمن البنية التحتية بحسب المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة. فالمؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل مباشر اشتكت من مشاكل أكثر حدة من تلك التي تواجهها المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مشاكل الكهرباء والطرق أكثر حدة من باقي المشاكل في المناطق المتأثرة مباشرة وغير مباشرة على حد سواء. هذا وتمت مقارنة النتائج على أساس حجم المؤسسة فتبين أن فئة المؤسسات الأصغر حجماً تواجه كمّاً أكبر من المشاكل المرتبطة بالبنية التحتية.

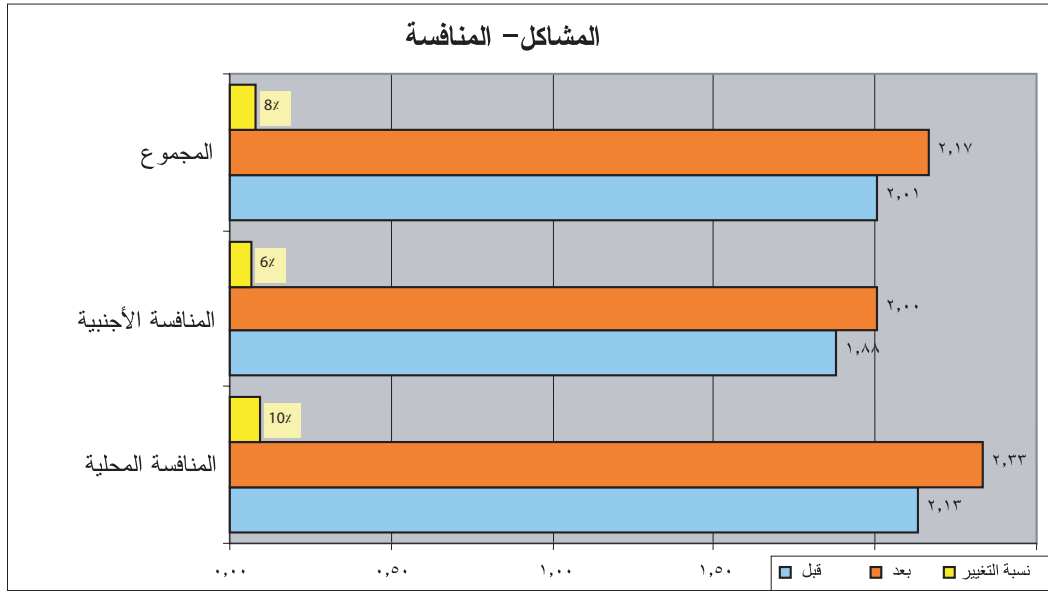
الجدول ٢٥ حدة المشاكل - البنية التحتية - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة

| البنية التحتية | متأثرة غير مباشرة | متأثرة مباشرة | [١] | [٢-٤] | [٥-٩٤] |
|----------------|-------------------|---------------|------|-------|--------|
| الكهرباء | ٢,٩٤ | ٣,٣٨ | ٣,١٤ | ٣,٠٥ | ٢,٩٨ |
| الهاتف | ١,٦٦ | ٢,٢٩ | ١,٨١ | ١,٨٧ | ١,٨٥ |
| المياه | ١,٨٥ | ٢,٦٨ | ٢,٠٢ | ٢,١٤ | ٢,١١ |
| الصرف الصحي | ١,٧٦ | ٢,٩٥ | ١,٩٨ | ٢,٢٢ | ٢,٠١ |
| الطرق | ٢,٩٣ | ٢,٩٩ | ٢,٨٧ | ٣,٠٠ | ٢,٩٩ |

٢.٣.١٢.٦ المنافسة في السوق

سجلت مشكلة المنافسة بعد الصراع حدة بلغت ٢,١٧ على ٥, ما يشير إلى أن المؤسسات تعتبر هذه المسألة مشكلة كبيرة. في السياق نفسه، احتلت المنافسة المحليّة أعلى مرتبة مع ٢,٢٣ (أعلى درجة تفاوت قدرها ١٠٪). أمّا السبب فهو أن أغلبية المؤسسات التي شملها المسح تعمل ضمن السوق المحليّة.

الرسم ٥٢ حدّة المشاكل - المنافسة



يبين الجدول أدناه التفاوت في حدّة المشاكل التي تدرج ضمن المنافسة بحسب المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة. فالمؤسّسات الواقعة في المناطق المتأثرة مباشرة أفادت أن المشاكل التي تواجهها أكثر حدّة بكثير من تلك التي تواجهها المؤسسات في المناطق المتأثرة غير مباشرة. وبالنسبة الى حجم المؤسسة، ففئة المؤسّسات [٢-٤] قد اشكت من عدد مشاكل أقل. يتمثل التغيير الاكثر في المنافسة المحليّة واختلاف الوضع بحسب حجم المؤسّسات.

- معدّل ٢,٢٨ مؤسّسات الفئة [٢-٤] مقابل ٢,٣٨ مؤسّسات الموظف الواحد، أي نسبة تفاوت قدرها ٤%
- معدّل ٢,٤٧ مؤسّسات الفئة [٥-٩] مقابل ٢,٢٨ مؤسّسات الفئة [٢-٤]، أي نسبة تفاوت قدرها ٩%

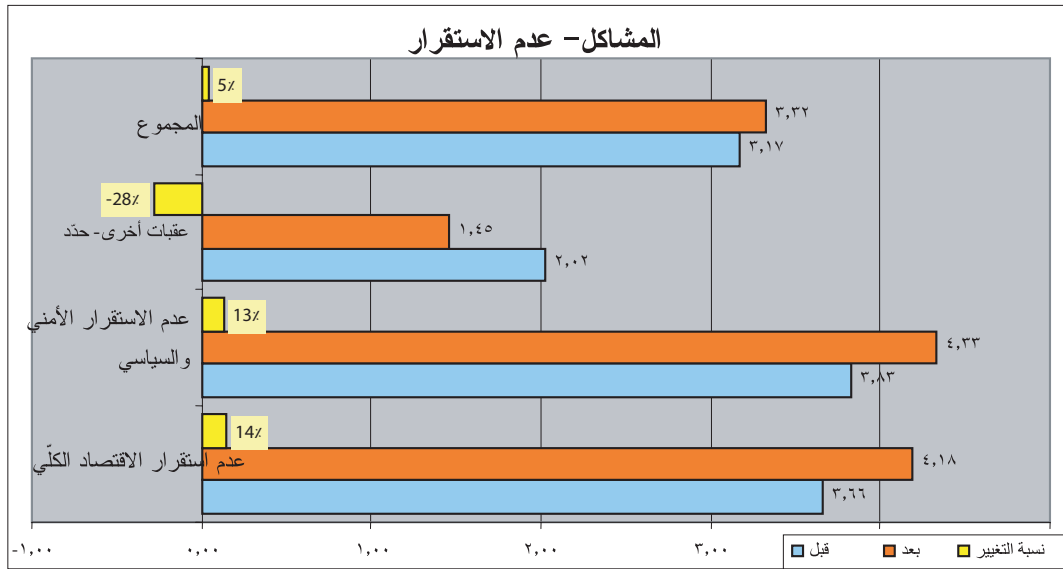
الجدول ٢٦ حدّة المشاكل - المنافسة - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة

| المنافسة | متأثرة غير مباشرة | متأثرة مباشرة | [١] | [٢-٤] | [٥-٩] |
|----------------|-------------------|---------------|------|-------|-------|
| منافسة محليّة | ٢,١٩ | ٢,٦٦ | ٢,٣٨ | ٢,٢٨ | ٢,٤٧ |
| منافسة أجنبيّة | ١,٧٨ | ٢,٥١ | ٢,٠٥ | ١,٩٧ | ٢,٠٢ |

٢.٣.١٢ عدم الاستقرار

سجّلت مشكلة عدم الاستقرار بعد الحرب حدّة بلغت ٣,٣٢ على ٥، أي أنّها المشكلة الأكثر حدّة على الإطلاق. فقد اعتبر الرياديون القيود التي تدرج ضمن هذه الفئة مرتفعة للغاية. بذلك، تصدّرت مشكلة الأمن وانعدام الاستقرار السياسي سائر العقبات مع معدّل بلغ ٣,٣٣، ٤. أمّا ثاني مسألة ملحة فهي عدم استقرار الاقتصاد الكليّ الذي سجّل أيضاً معدلاً عالياً بلغ ١,٨٤. أمّا بالنسبة إلى فئة «عقبات أخرى» فلم تتم الإشارة إلى الكثير من الأمور باستثناء مسألة ثانوية ذات الصلة بالفئتين الأساسيتين.

الرسم ٥٣ حدة المشاكل - عدم الاستقرار



يبين الجدول أدناه التفاوت في حدة المشاكل التي تدرج ضمن عدم الاستقرار بحسب المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة. ومن الملاحظ أن المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة مباشرة قد اعتبرت تلك العقبات أقل حدة من المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر. أما التفاوت بالنسبة إلى مستويات عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار الأمني والسياسي فقد بلغ ١٪ و٦٪ تبعاً. فبالنسبة إلى حجم المؤسسة فقد كشفت أن فئة المؤسسات [٢-٤] قد أفادت عن مشاكل أقل حدة. وقد سجل عدم الاستقرار الأمني والسياسي أبرز نسبة تفاوت:

- معدّل ٤,٢٨ لمؤسسات الفئة [٢-٤] مقابل ٤,٣٢ لمؤسسات الموظف الواحد، أي انخفاض بنسبة ١٪
- معدّل ٤,٥٨ لمؤسسات الفئة [٥-٩] مقابل ٤,٢٨ لمؤسسات الفئة [٢-٤]، أي زيادة بنسبة ٧٪

الجدول ٢٧ حدة المشاكل - عدم الاستقرار - المنطقة المتأثرة وحجم المؤسسة

| المنافسة | متأثرة غير مباشرة | متأثرة مباشرة | [١] | [٢-٤] | [٥-٩] |
|-------------------------------|-------------------|---------------|------|-------|-------|
| عدم استقرار الاقتصاد الكلي | ٤,٢٠ | ٤,١٥ | ٤,١٩ | ٤,١٥ | ٤,٣٣ |
| عدم الاستقرار الأمني والسياسي | ٤,٤٠ | ٤,١٥ | ٤,٣٢ | ٤,٢٨ | ٤,٥٨ |
| "عقبات أخرى" - حدد : | ١,٤٤ | ١,٥٨ | ١,٧٤ | ١,٢٥ | ١,٤٣ |

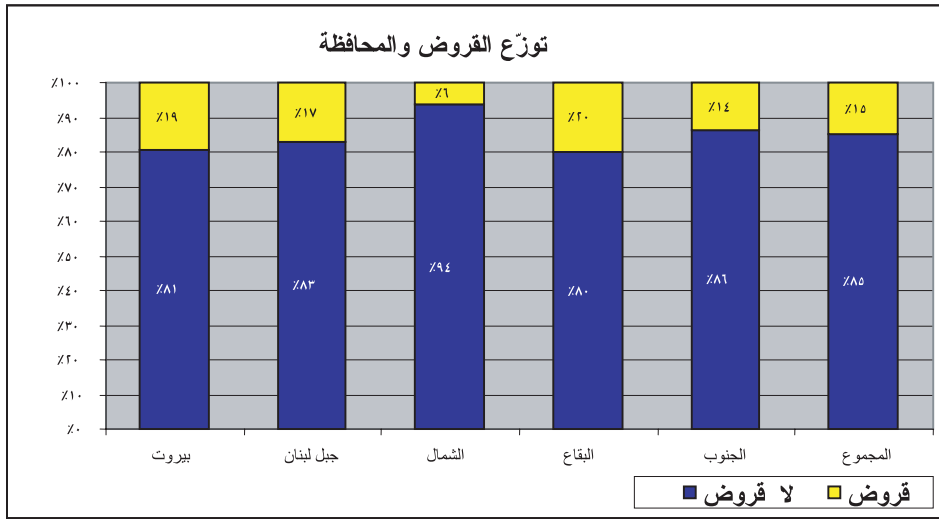
١٣.٣.٢ الخدمات المالية

شكّلت «الخدمات المالية» فئة مهمة من المشاكل المطروحة بعد الصراع. غير أن أهمية هذه المسألة حتمت معالجتها بشكل منفصل حيث تمّت دراسة المشاكل المالية التي تواجهها المؤسسات بمزيد من التعمّق والتفصيل. تطرقت الأسئلة إلى القروض التي حصلت عليها المؤسسات في مرحلة ما قبل الصراع، ومصادرها والغرض منها بالإضافة إلى المشاكل التي توقعها المؤسسات لجهة تسديد هذه القروض.

١٣.٣.٢.٢ نسبة القروض

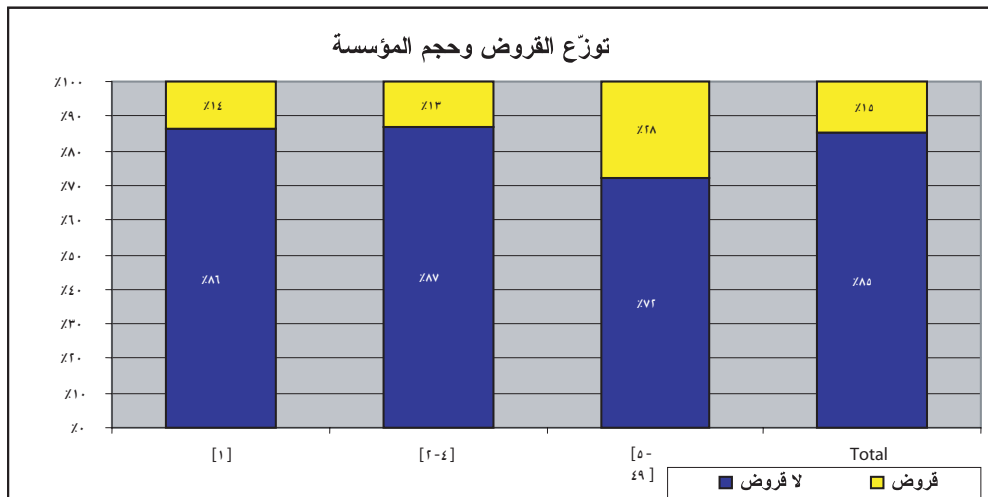
تشير نتائج المسح إلى أن ١٥٪ فقط من المؤسسات التي جرت مقابلتها قد حصلت على قرض في مرحلة ما قبل الصراع. إلا أن هذه النتائج تختلف من محافظة إلى أخرى كما يشير الجدول أدناه. فتركز أدنى نسبة من القروض (٦٪) في الشمال، في حين تتركز أعلى نسبة في البقاع (٢٠٪)، تتبعه بيروت مباشرة (١٩٪). لكنّ التفاوت بين المحافظات لا ينعكس في اختلافات كبيرة بين المناطق المتأثرة بشكل مباشر وتلك المتأثرة بشكل غير مباشر.

الرسم ٥٤ توزع القروض في فترة ما قبل الصراع بحسب المحافظة



تجدر الإشارة إلى أن نسبة القروض أكبر لدى المؤسسات الكبيرة، فأكثر من ربع (٢٨٪) مؤسسات الفئة [٥-٤٩] حاصل على قروض مقارنة بنسبة ١٤٪ من مؤسسات الفئة [٢-٤]. ويؤكد ذلك المشكلة البنوية التي سلط عليها الضوء عدد من تقارير الأبحاث المتمحورة حول قطاع المؤسسات الصغيرة في لبنان. وتشير الأبحاث المذكورة إلى أن المؤسسات الأصغر حجماً هي أقل حظوة لجهة الحصول على التمويل من مصادر رسمية.

الرسم ٥٥ توزع القروض في فترة ما قبل الصراع بحسب حجم المؤسسة

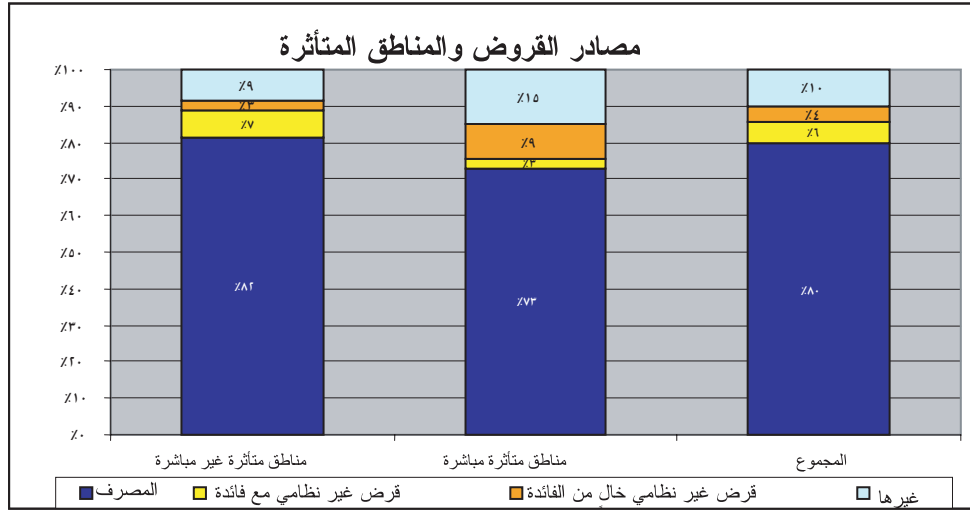


٢.٣.٣.٢ مصادر القروض

أشارت النتائج إلى أن المصارف هي المصدر الأول للقروض الرسمية (٨٠٪ من أصل مجموعة تضم ١١٧ مجيباً). تجدر الإشارة إلى وجود اختلافات كبيرة بين المحافظات. وأشارت دراسة مشابهة أجريت سنة ٢٠٠٤ والمعتمدة كمرجع أساسي، أن ٩٣٪ من القروض الرسمية قد تم الحصول عليها من المصارف.

وبيروت، كونها العاصمة التي تتمتع بنظام مصرفي مزدهر، تسجل أعلى نسبة قروض مصرفية (٩١٪ - ٢٠ مجيباً) في حين أن الجنوب يسجل أدنى نسبة قروض مصرفية (٦٥٪ - ١٣ مجيباً). تعكس النسبة الأخيرة (أي ٦٥٪) وجود شريحة كبيرة من القروض غير النظامية والخالية من الفائدة، والتي تمثل ١٥٪ من المصادر في الجنوب، وهي النسبة الأعلى بين المحافظات كافة. ويتم اللجوء إلى المصارف كمصادر للاقتراض في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر (٨٢٪ - ٩٣ مجيباً) بدرجة أعلى، مقارنة بالمناطق المتأثرة بشكل مباشر (٧٣٪ - ٢٤ مجيباً).

الرسم ٥٦ مصادر القروض في مرحلة ما قبل الصراع والمناطق المتأثرة^{١٩}



٩٣٪ من مؤسسات الفئة [٥-٤٩] حصلت على قروضها من المصارف. في المقابل، ٦١٪ من مؤسسات الموظف الواحد حصلت على قروضها من مصرف.

وتشير نتائج المسح أيضاً إلى أن قطاع الفنادق والمطاعم قد سجّل أعلى نسبة وصول إلى قروض مصرفية رسمية (٨٨٪ - ٧ مجيبين)، تتبعه التجارة (٨٢٪ - ٨٩ مجيباً) ثم الصناعة (٦٤٪ - ٩ مجيبين).

٣.٣.١٣ ٣. الغاية من طلب القرض

تبيّن أن الغاية الأولى من القروض في معظم الحالات هي تأمين رأسمال التشغيل. وقد حصل ٨ فقط (١١ مجيباً) على القروض لأغراض الاستثمار و٤٪ فقط (٦ مجيبين) حصلوا عليها لأغراض إعادة الاستثمار.

٣.٣.١٣ ٤. سلوك المقرض بعد الصراع

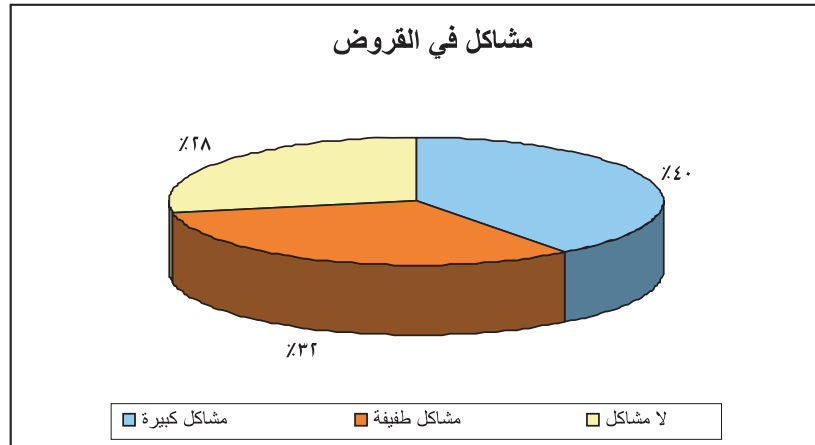
سُئل الرياديون الذين حصلوا على قروض قبل الصراع عمّا إذا واجهوا أية مشاكل مع مقرضهم بعد الصراع. وأشارت نتائج المسح إلى أن ٩٪ فقط (١٢ مجيباً) من المؤسسات التي حصلت على قروض وتسهيلات قبل الحرب من المقرض. وجاءت هذه التسهيلات على شكل معدل فائدة مخفض و/أو فترة سداد ممدّدة و/أو فترة سماح. ولقيت المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل مباشر معاملة أفضل من تلك الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر. إلى ذلك، حصلت ١٦٪ (٥ مجيبين) من المؤسسات المدينة في المناطق المتأثرة بشكل مباشر على تسهيلات من المقرضين مقارنة بنسبة ٦٪ فقط (٧ مجيبين) من المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر. هذا وحصلت شركات الموظف الواحد على معاملة أفضل من المؤسسات الأكبر حجماً (حصلت ١٧٪ على تسهيلات، مقابل ٦ من مؤسسات الفئة [٢-٤] ولا مؤسسة واحدة من الفئة [٥-٤٩]). تجدر الإشارة إلى أن النوع الاجتماعي للريادي قد كان له تأثيره أيضاً في هذا الشأن إذ أن الرياديات قد حصلن على تسهيلات في التسديد أكثر من الرياديين (١٦٪ مقابل ٧٪).

٣.٣.١٣ ٥. مشاكل التسديد

أشارت الشريحة الأكبر من الرياديين (٤٠٪ - ٥٨ مجيباً) إلى مواجهة مشاكل كبيرة لجهة تسديد قروضهم، في حين أشار حوالي الثلث منهم (٣٢٪ - ٤٧ مجيباً) إلى مواجهة مشاكل طفيفة. أمّا الأقلية الباقية (٢٨٪ - ٤١ مجيباً) من المؤسسات المدينة فعبّرت عن عدم مواجهة أية مشاكل في تسديد قروضها.

(١٩) إن عدد المجيبين لكل مصدر من مصادر القروض متدنٍ، أي أن الأرقام قائمة على قاعدة مجيبين صغيرة الحجم. لذلك، يجب التعامل مع الأرقام المبينة في الجداول التالية بحذر.

الرسم ٥٧ مشاكل حالية في تسديد القروض

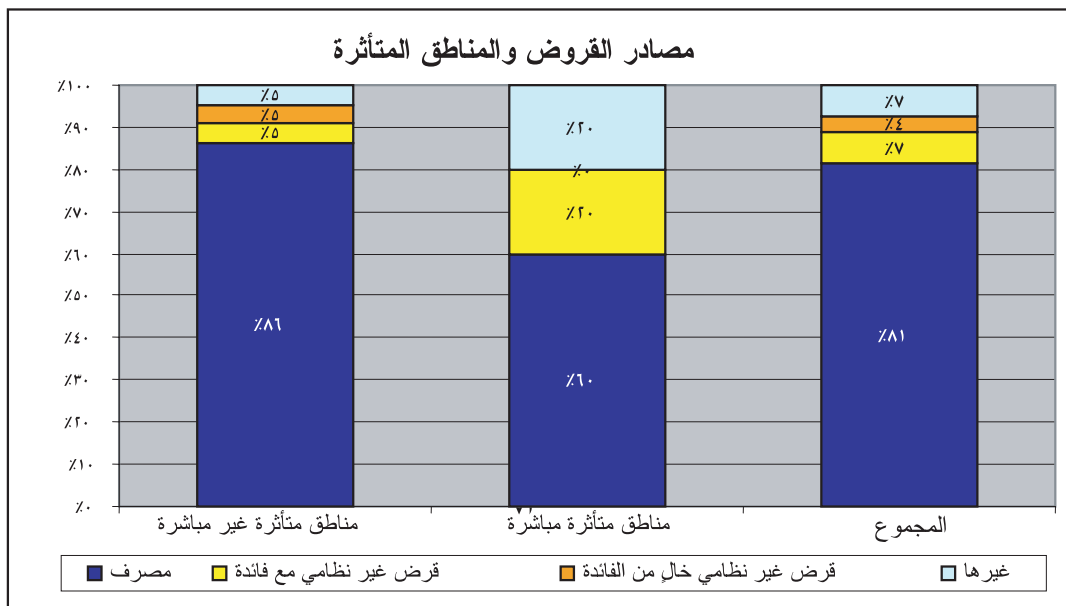


٢.٣.١٤ القروض في مرحلة ما بعد الصراع

سُئل الرياديون عما إذا كانوا قد منحو قروضاً بعد الصراع. من بين المؤسسات التي شملها المسح، ٣٪ فقط (٢٧ مؤسسة) حصلت على قروض بعد الصراع (وذلك لغاية تاريخ إجراء المسح أي في غضون شهرين). ٢٢ مؤسسة من بين ٢٧ مؤسسة حصلت على قروض، تقع في مناطق متأثرة بشكل غير مباشر (٨١٪) و٥ فقط تقع في مناطق متأثرة بشكل مباشر (١٩٪).

أما مصادر القروض فتشبهية بالمصادر قبل الصراع حيث شكّلت المصارف المصدر الأول للقروض. وقد مُنحت معظم القروض في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر (٨٦٪ - ١٩ مجيباً)، أما القروض التي حصل عليها الرياديون في المناطق المتأثرة بشكل مباشر فأتت من مصادر غير نظامية.

الرسم ٥٨ مصادر القروض في مرحلة ما بعد الصراع بحسب المناطق المتأثرة



يبقى الهدف الأساسي وراء الاستحصال على القروض - كما هي الحال بالنسبة للقروض السابقة للصراع - تأمين رأسمال التشغيل. فقد حصل ٤٪ فقط (مجيب واحد) من الرياديين على قرض لأغراض إعادة الاستثمار ولم يحصل أي منهم على قرض لأغراض الاستثمار. ولا يختلف الهدف وراء الحصول على القروض بشكل ملحوظ بين المواقع الجغرافية.

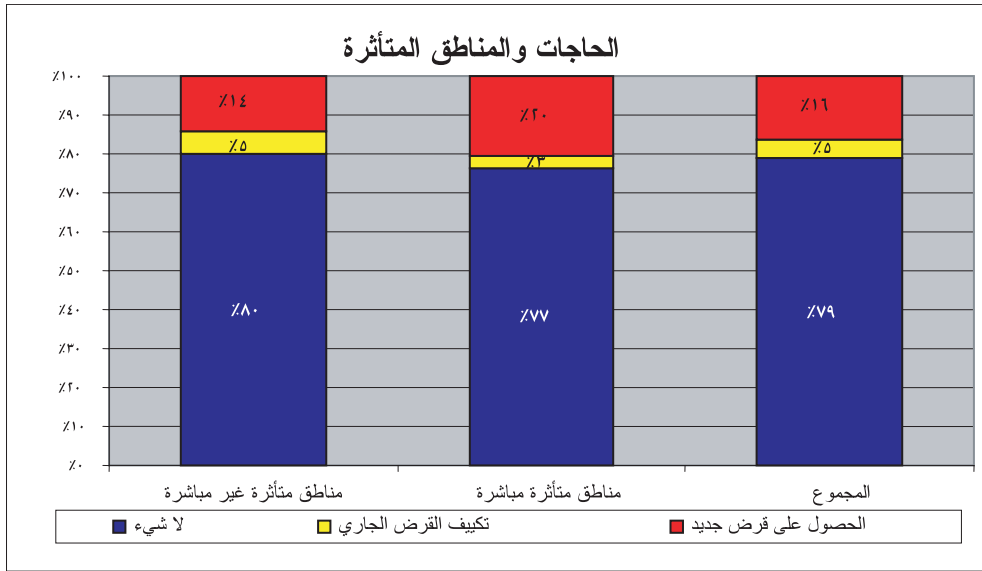
٢.٣.١٥ الحاجات الجديدة

٢.٣.١٥.١ الحاجات المالية التي برزت عند الرياديين

سُئل الرياديون عما إذا برزت لديهم أية حاجات جديدة على أثر الصراع. والمثير للاهتمام أن ٧٩٪ من المجيبين أفادوا أنهم لم يحتاجوا إلى قرض (لكن لدى قراءة هذه المعلومات ومقارنتها بتراتبية المشاكل التي برزت بعد الصراع، يظهر واقع مختلف لأسباب ثلاثة: أولاً، «اعتُبر الوصول إلى التمويل» بحسب المجيبين أحد أكبر القيود في فترة ما بعد الصراع. ثانياً، ٧٢٪ من المقترضين كانوا يعانون في طبيعة الحال من مشاكل لجهة تسديد قروضهم. وثالثاً، كان المجيبون قد أشاروا إلى أنهم يتوقعون بعض المساعدة لكن ليس عبر القروض). ٥٠٪ فقط عبّروا عن رغبتهم في إعادة جدولة قروضهم الجارية في حين أن ١٦٪ طالبوا بقروض جديدة.

تجدر الإشارة أيضاً إلى بعد مهم من النتائج وهو أن الحاجة إلى «قرض جديد» تختلف في مقارنتها بين المناطق المتأثرة بشكل مباشر وتلك المتأثرة بشكل غير مباشر. فالحاجة إلى قروض جديدة أكبر في المناطق المتأثرة مباشرة (٢٠٪ - ٦١ مجيباً) في حين أن هناك حاجة أكبر لتكييف القروض الجارية حسب الظروف في المناطق المتأثرة غير مباشرة (٥٪ - ٣٨ مجيباً). يُفسّر الوضع الأول بكون الصراع قد خلق «حاجة إلى رأس المال» لأغراض الأعمار (لا سيما بغياب أية مساعدات كبيرة في هذه المناطق، وقد أفادت ١٠,٧٪ فقط من المؤسسات التي تضررت مباشرة أنها تلقت اتصالات من جهات مختلفة).

الرسم ٥٩ الحاجات بعد الصراع والمناطق المتأثرة



ولم يُسجّل أي فرق كبير في الحاجات بين أحجام المؤسسات المختلفة وقطاع عملها وتاريخ تأسيسها والنوع الاجتماعي لصاحبها.

طُرحت أسئلة إضافية على الرياديين الذين عبّروا عن حاجة إلى تعديل قروضهم وتكييفها حسب الظروف. فتبيّن أن ثلاثة أرباع المؤسسات المذكورة طالبت بتعديل معدل الفائدة (٧٨٪) في المناطق المتأثرة غير مباشرة و٦٣٪ في المناطق المتأثرة مباشرة). ٦٤٪ من المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل مباشر و٤٣٪ من المؤسسات الواقعة في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر طالبت بتمديد فترة السماح. في المقابل، ٥٣٪ من مؤسسات المناطق المتأثرة بشكل مباشر و٤٩٪ من مؤسسات المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر طالبت بتمديد فترة تسديد القرض.

عبرت معظم المؤسسات التي تطمح إلى الحصول على قروض جديدة (٥٨٪) أنها تتوقع الحصول عليها من المصارف. ٢٩٪ قالت إنها ستحصل على القروض غير النظامية الخالية من الفوائد و٦٪ قالت إنها تتوقع الاستحصال على قروض غير نظامية مع فوائد. وتتمّ الشريحة الكبيرة من المؤسسات الطامحة إلى قروض خالية من الفوائد من القطاع غير النظامي عن مشاكل التسديد التي تواجهها المؤسسات.

أما الهدف الأساسي وراء التماس المؤسسات للقروض فهو تأمين رأسمال التشغيل (٨٢٪ في المناطق المتأثرة غير مباشرة و٩١٪ في المناطق المتأثرة مباشرة). قلة قليلة فقط أرادت القروض للاستثمار وإعادة الاستثمار (٥٪ و٩٪ من مجموع المجيبين).

١٦.٣.٢ الأثر على النشاط الاقتصادي

طُلب إلى المؤسسات تحديد ستة مؤشرات للنشاط الاقتصادي وفقاً لحدّة الأثر (باعتبار ١ يشير إلى أشدّ أثر و٦ إلى أخفّ أثر). تنقسم المؤشرات إلى فئات ثلاثة بحسب مراحل دورة الإنتاج:

١ مرحلة المدخلات (مؤشران)

٢ مرحلة الإنتاج (مؤشران)

٣ مرحلة المخرجات (مؤشران)

يكمن الهدف الأساسي من هذا السؤال في تقييم أثر الصراع على المراحل الثلاثة من دورة الإنتاج في المؤسسات. تظهر النتائج في الجدول أدناه أن الأثر الأكبر للصراع قد ضرب المرحلة الثالثة أي المبيعات (٢,٠٦) وسعر البيع (٣,٣٧) أما سعر المدخلات فاحتل المرتبة الثانية (٣,٣٧) تتبعه مباشرة الفعالية على مستوى رأس المال (٣,٣٨). واختلفت النتائج بين المناطق بحيث أن المناطق المتأثرة غير مباشرة قد سجلت أثراً أكثر حدة على المستويات كافة تقريباً.

الجدول ٢٨ أثر الصراع على الحركة الاقتصادية بحسب المناطق المتأثرة

| المرحلة | مؤشر الدورة الاقتصادية | المناطق المتأثرة مباشرة | المناطق المتأثرة غير مباشرة | المجموع |
|---------|------------------------|-------------------------|-----------------------------|---------|
| ٣ | كمية المبيع | ٢,٣٢ | ١,٩٦ | ٢,٠٦ |
| ١ | كلفة المدخلات | ٣,١٢ | ٣,٤٧ | ٣,٣٧ |
| ٣ | سعر البيع | ٣,٤٧ | ٣,٣٤ | ٣,٣٧ |
| ٢ | فعالية رأس المال | ٢,٩٧ | ٣,٥٤ | ٣,٣٨ |
| ١ | توافر المدخلات | ٣,٦١ | ٣,٥٠ | ٣,٥٣ |
| ٢ | فعالية العمالة | ٥,٣٢ | ٥,١٨ | ٥,٢٢ |

إلى ذلك، اختلفت النتائج قليلاً باختلاف أحجام المؤسسات وقطاع عملها على الشكل الآتي. أفادت مؤسسات الموظف الواحد عن التعرض لأثر أقل على مستوى المؤشرات الثلاثة الأولى كما هو مبين في الجدول. لكن من ناحية أخرى، أفادت الفنادق والمطاعم عن مواجهة أثر كبير نسبياً على مستوى توافر المدخلات وكلفتها.

الجدول ٢٩ أثر الصراع: مقارنة بحسب حجم المؤسسات وقطاع عملها

| المجموع | توافر المدخلات | كلفة المدخلات | فعالية العمالة | فعالية رأس المال | كمية المبيع | سعر البيع |
|------------------|----------------|---------------|----------------|------------------|-------------|-----------|
| المجموع | ٣,٥٣ | ٣,٣٧ | ٥,٢٢ | ٣,٣٨ | ٢,٠٦ | ٣,٣٧ |
| [١] | ٣,٦٤ | ٣,٤٨ | ٥,٤١ | ٣,٢٣ | ١,٩٤ | ٣,٣٢ |
| [٢-٤] | ٣,٥٢ | ٣,٢٩ | ٥,١٧ | ٣,٤٢ | ٢,١٢ | ٣,٣٧ |
| [٥-٩] | ٣,٢٤ | ٣,٣٨ | ٤,٨٥ | ٣,٧١ | ٢,٠٦ | ٣,٦٣ |
| الصناعة | ٣,٥٨ | ٣,٣٥ | ٥,٠٠ | ٣,١٦ | ٢,١٠ | ٣,٦٥ |
| التجارة | ٣,٥٥ | ٣,٣٩ | ٥,٣٢ | ٣,٤١ | ٢,٠٣ | ٣,٢٩ |
| الفنادق والمطاعم | ٣,٢٧ | ٣,٠١ | ٥,٣٢ | ٣,٤٩ | ٢,٣٠ | ٣,٥٥ |
| خدمات أخرى | ٣,٦٠ | ٣,٤٧ | ٤,٨١ | ٣,٢٧ | ١,٩٧ | ٣,٦٠ |

١٧.٣.٢ آراء الرياديين حيال المساعدة في مرحلة ما بعد الصراع

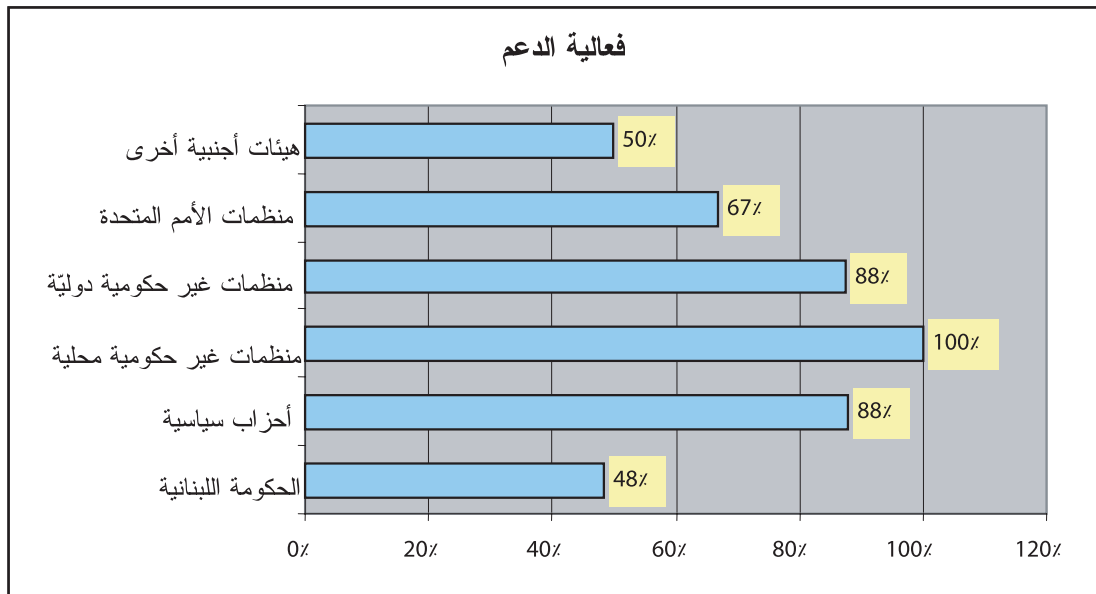
سُئل أصحاب المؤسسات عمّا إذا كانوا قد حصلوا على أي مساعدة أو دعم من أية وكالة عامة أو غير حكومية أو تابعة للأمم المتحدة لغاية تاريخ المسح. كما طلب إليهم تحديد نوع المساعدة (مالية، استشارة، معلومات أو تدريب الخ) وفعاليتها وإن كانوا يتوقعون أية مساعدة في المستقبل القريب. ٢٪ فقط من هؤلاء أفادوا أنهم حصلوا على مساعدة من الحكومة مقابل ٨٪ من الأحزاب السياسية و١٪ من منظمات غير حكومية محلية و١٪ من منظمات غير حكومية دولية. وتكاد تكون المساعدة من منظمات الأمم المتحدة معدومة. لقد تلقت المناطق المتأثرة مباشرة مساعدة أكثر من المناطق الأخرى، ربما لكون الأضرار المادية والحربية منظورة في تلك المناطق.

الجدول ٣٠ الحصول على الدعم (من أي نوع) من مختلف الهيئات

| الموقع الهيئة | المجموع | | متأثرة غير مباشرة | | | متأثرة مباشرة | | |
|-------------------------|---------|------|-------------------|-------|------|---------------|-------|-------|
| | كلا | نعم | المجموع | كلا | نعم | المجموع | كلا | نعم |
| الحكومة اللبنانية | ٩٦,٩٪ | ٣,١٪ | ١٠٠٪ | ٩٩,٤٪ | ٠,٦٪ | ١٠٠٪ | ٩٠,٨٪ | ٩,٢٪ |
| أحزاب سياسية | ٩٢,٤٪ | ٧,٦٪ | ١٠٠٪ | ٩٨,٩٪ | ١,١٪ | ١٠٠٪ | ٧٦,٩٪ | ٢٣,١٪ |
| منظمات غير حكومية محلية | ٩٨,٧٪ | ١,٣٪ | ١٠٠٪ | ٩٨,٩٪ | ١,١٪ | ١٠٠٪ | ٩٨,٣٪ | ١,٧٪ |
| منظمات غير حكومية دولية | ٩٩,٢٪ | ٠,٨٪ | ١٠٠٪ | ٩٩,٢٪ | ٠,٨٪ | ١٠٠٪ | ٩٩,٣٪ | ٠,٧٪ |
| منظمات الأمم المتحدة | ٩٩,٧٪ | ٠,٣٪ | ١٠٠٪ | ٩٩,٩٪ | ٠,١٪ | ١٠٠٪ | ٩٩,٣٪ | ٠,٧٪ |
| هيئات أجنبية أخرى | ٩٩,٨٪ | ٠,٢٪ | ١٠٠٪ | ٩٩,٩٪ | ٠,١٪ | ١٠٠٪ | ٩٩,٧٪ | ٠,٣٪ |

أمّا بالنسبة إلى فعالية المساعدة، فتبيّن أن المساعدة التي وفّرتها المنظمات غير الحكومية المحلية كانت الأكثر فعالية مقابل مساعدة الحكومة التي كانت الأقل فعالية. فقط نصف الرياديين الذين حصلوا على مساعدة من الحكومة (٤٨٪ - ١٥ مجيباً) أفادوا أن المساعدة كانت فعّالة. يصف الرسم التالي النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الرسم ٦٠ فعالية الدعم الذي وفرته الهيئات المختلفة



ويغلب التشاؤم العام عند توقّع مساعدة في المستقبل. فقلّة قليلة من أصحاب المؤسسات عبّروا عن توقعهم دعماً من أي جهة. إلاّ أنهم أبدوا ثقة أكبر بالحكومة اللبنانية من هذه الناحية مقارنة بسائر الهيئات المحلية والأجنبية. يلخّص الجدول أدناه نتائج توقعات الرياديين. أمّا النتيجة المثيرة للعجب فهي أن مؤسسات المناطق المتأثرة بشكل مباشر قد عبّرت عن توقعات أدنى بكثير من التوقعات التي عبرت عنها مؤسسات المناطق المتأثرة غير مباشرة.

الجدول ٣١ توقعات الحصول على الدعم (من أي نوع) من مختلف الهيئات

| الموقع الهيئة | المجموع | | متأثرة غير مباشرة | | | متأثرة مباشرة | | |
|-------------------------|---------|------|-------------------|-------|------|---------------|--------|------|
| | كلا | نعم | المجموع | كلا | نعم | المجموع | كلا | نعم |
| الحكومة اللبنانية | ٪٩٥,٩ | ٪٤,١ | ٪١٠٠ | ٪٩٥,٥ | ٪٤,٥ | ٪١٠٠ | ٪٩٧,٠ | ٪٣,٠ |
| أحزاب سياسية | ٪٩٦,٥ | ٪٣,٥ | ٪١٠٠ | ٪٩٥,٩ | ٪٤,١ | ٪١٠٠ | ٪٩٨,٢ | ٪١,٨ |
| منظمات غير حكومية محلية | ٪٩٨,٣ | ٪١,٧ | ٪١٠٠ | ٪٩٧,٦ | ٪٢,٤ | ٪١٠٠ | ٪١٠٠,٠ | ٪٠,٠ |
| منظمات غير حكومية دولية | ٪٩٨,٢ | ٪١,٨ | ٪١٠٠ | ٪٩٧,٦ | ٪٢,٤ | ٪١٠٠ | ٪٩٩,٧ | ٪٠,٣ |
| منظمات الأمم المتحدة | ٪٩٦,٧ | ٪٣,٣ | ٪١٠٠ | ٪٩٦,٢ | ٪٣,٨ | ٪١٠٠ | ٪٩٨,٠ | ٪٢,٠ |
| هيئات أجنبية أخرى | ٪٩٩,٢ | ٪٠,٨ | ٪١٠٠ | ٪٩٩,٢ | ٪٠,٨ | ٪١٠٠ | ٪٩٩,٣ | ٪٠,٧ |

يلخّص الفصل التالي أبرز النتائج التي آلت إليها دراسة تقييم الأثر، كما يوصي ببعض السياسات والخيارات العملية وي طرحها للنقاش والجدل. لعلّ التوصيات نقطة انطلاق للتفكير في إطار شامل لجهود النهوض والأعمار وتخفيف وطأة الآثار السلبية للبطالة، في محاولة لتقوية قطاع المؤسسات في الاقتصاد اللبناني.

الفصل الثالث

■ الاستنتاجات والتوصيات

٣.١ الاستنتاجات

تصف مختلف الجداول والرسوم البيانية في الفصل السابق أثر الصراع على قطاع المؤسسات الصغيرة انطلاقاً من زوايا ووجهات نظر مختلفة، وتحديدًا المناطق المتأثرة بشكل مباشر وتلك المتأثرة بشكل غير مباشر والنوع الاجتماعي والمستوى العلمي والاستخدام وحركة السوق الخ.. أما الفصل الحالي فيسلط الضوء على مجموعة مختارة من المسائل، حيث أفاد المجيبون على أسئلة المسح عن تأثر أعمالهم سلباً ما بعد الصراع. فقد بات واضحاً على سبيل المثال أن الأثر السلبي لم ينحصر في المناطق التي تعرضت للقصف المباشر أو في أضرار الحرب على مستوى المؤسسات الفردية. إن الضرر الذي لحق بالبنية التحتية (الطرق والجسور والكهرباء الخ..) خلال الصراع قد أصاب المؤسسات جميعها.

الاستنتاج الأول الذي آل إليه هذا المسح هو أن المؤسسات اللبنانية «جميعها» قد تأثرت سلباً نتيجة الصراع. تضمّن القسم السابق تحليلاً للاختلافات بين المناطق المتأثرة بشكل مباشر وتلك المتأثرة بشكل غير مباشر والمؤسسات التي أصيبت خلال الصراع^{٢٠}. إلى ذلك، يشير توزع العينة المسوحة إلى أن ٧٠,٥% من المؤسسات تقع في المناطق المتأثرة بشكل غير مباشر في حين أن ٢٩,٥% منها تقع في المناطق المتأثرة بشكل مباشر. وتظهر نتائج المسح أن ١٢,٨% من العينة قد تضررت بشكل مباشر مع بروز أعلى معدل في المناطق المتأثرة مباشرة كسهل البقاع وجنوب لبنان والضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت. ينقسم الضرر الذي لحق بالمؤسسات المتضررة بشكل مباشر إلى ثلاث فئات. فقد تبين أن ٦١% من الأضرار أصابت المباني وتعرضت ٢٣% من المؤسسات لخسارة وسائل الإنتاج (الآليات والتجهيزات الخ...) هذا وبلغت ٧١% من المؤسسات عن تضرر المخزون (المواد الخام والمنتجات الجاهزة للبيع، الخ...). والأمر سيان بالنسبة إلى باقي المؤسسات التي لم تتضرر بشكل مباشر، فقد عانت أيضاً من خسائر غير مباشرة بسبب الضرر الذي لحق بالبنية التحتية وتقلص فرص التسويق وتراجع أيام العمل الخ... تشير نتائج المسح على سبيل المثال إلى أن المؤسسات قد أفلتت بالكامل وتوقفت عن العمل لأكثر من ٥٠% - كحدّ متوسط - من فترة الحرب (١٤,٨ يوماً من أصل ٢٨ يوم عمل خلال الحرب) وقد عملت بشكل جزئي خلال الأيام الباقية، ما نتج عنه خسائر في العائدات.

إن المقارنة بين المرجع الأساسي، أي مسح العام ٢٠٠٤، والمسح الذي غطى فترة ما بعد الصراع تشير إلى هبوط في دخل أسر الرياديين كافة حيث تكبّد الرياديون في المؤسسات الصغيرة والصغرى «خسارة أكبر في الدخل» من الرياديين في المؤسسات المتوسطة الحجم. تشير النتائج إلى أن الصراع قد أثر سلباً على دخل أصحاب المؤسسات. فقد شهدت فئة أعلى دخل^{٢١} هبوطاً قوياً إذ انخفضت حصتها من ٢٢,٧% عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٩% فقط. كذلك تغيرت حصة فئتي أدنى دخل من ٢٢,٦% إلى ٤٤,٣%. إن الهبوط الهائل لفئات الدخل الأعلى والزيادة الملحوظة في فئات الدخل الأدنى يشيران إلى أن الدخل الإجمالي قد انخفض بشدة^{٢٢}. نتيجة أخرى مثيرة للاهتمام تتعلق بانخفاض الدخل في كافة المناطق اللبنانية (سواءً كان تأثيرها مباشراً أو غير مباشر). إلى ذلك تجدر الإشارة إلى نتيجة تتعلق باختلاف أثر الدخل عند مقارنته بين المؤسسات من مختلف الأحجام. فالأثر السلبي الأكثر حدة (لجهة تراجع الدخل) قد أصاب المؤسسات الصغيرة والصغرى أكثر ممّا أصاب المؤسسات المتوسطة الحجم.

إن اعتماد المؤسسات على «العملاء من الأسر» و«السوق المحلية» قد ازداد حدة في مرحلة ما بعد الصراع في لبنان، ما معناه أن المؤسسات، بدل أن توجه أنظارها إلى الخارج، تُجبر على التركيز على الداخل لتحصيل العائدات من مبيعاتها وتوسيع سوقها في المستقبل. لكن بالنظر إلى حجم السوق المحلية الصغير جداً، لا يندر ذلك بالخير على المدى الطويل بالنسبة للمؤسسات. وأظهرت نتائج مسح العام ٢٠٠٤ أن الأسر تشكل ٩٢,٨% من سوق المؤسسات. وقد ارتفع هذا الرقم إلى ٩٨,١% في مرحلة ما بعد الصراع، ما يشير إلى أن قاعدة سائر العملاء (معاملات ما بين المؤسسات، صفقات المؤسسة مع الحكومة، الصادرات الخ...) قد انخفضت. تبرز أيضاً مسألة دقيقة أخرى تتعلق بتنامي اعتماد المؤسسات على السوق المحلية. فقد تبين أن ٩٦,٣% من المؤسسات كانت تتعامل في الأسواق المحلية عام ٢٠٠٤ وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٩% في مرحلة

(٢٠) من المهم التمييز بين «المناطق المتأثرة بشكل مباشر» والمؤسسات «المتضررة بشكل مباشر». فالمناطق المتأثرة بشكل مباشر هي كناية عن ١٠ مناطق تركّز فيها معظم القصف الإسرائيلي. بعض المؤسسات يقع في المناطق المتأثرة بشكل مباشر لكنه لم يتضرر بشكل مباشر. في المقابل، إن المؤسسات التي فتضرت بشكل مباشر هي المؤسسات التي لحقت بها أضرار الحرب المباشرة. بما أن القصف لم يكن محصوراً بمناطق ١٠، وجدت المؤسسات فالمتضررة بشكل مباشر في ١٦ منطقة أخرى صنّفها التقرير الحالي «بالمناطق غير المتأثرة».

(٢١) تغطى فئات الدخل الأعلى ٢,٤ مليون ل.ل. (١٦٠٠ دولار أمريكي) للشهر الواحد في حين تنخفض فئتا الدخل الأدنى إلى ما دون ٨٠٠٠٠٠ ل.ل. أو ٥٢٣ دولار أمريكي.

(٢٢) تتماشى هذه النتيجة مع مجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي ويؤكد صحتها الأثر التراكمي للصراع على الاقتصاد اللبناني نظراً إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦.

ما بعد الصراع.

أثر الصراع على الاستخدام في المؤسسات بشكل كبير. فبالرغم من أن الاستخدام يتعافى ببطء، لا يتوقع له أن يحقق مستويات ما قبل الصراع قريباً. بلغت النتيجة التراكمية للاستخدام في المؤسسات، في العينة المسوحة، ٢٧٤١ في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦ (قبل الصراع مباشرة) وقد هبطت إلى ٢٤٤٩ خلال الصراع (تموز/يوليو- آب/أغسطس ٢٠٠٦)، مسجلةً بذلك انخفاضاً بنسبة ١١٪. وقد كان تراجع الاستخدام من النتائج الملحوظة في فئة المؤسسات التي تضم من ٥ إلى ٤٩ عاملاً. من المتوقع لمثل هذه المؤسسات أن تسارع إلى صرف عمالها على أثر حالة من عدم الاستقرار. وتراجع الاستخدام ببطء أكبر في المؤسسات الصغيرة والصغرى (فئة المؤسسات التي توظف أقل من ٥ عمال) حيث مالت المؤسسات إلى إبقاء موظفيها بالرغم من الأوضاع الرديئة المترتبة عن الصراع. يتزايد التحليل غرابة عندما يُقارن مع نتائج الدخل الفائت بين مختلف فئات المؤسسات. فبالرغم من أن خسارة الدخل والعائدات في المؤسسات الصغيرة والصغرى كانت أكبر حجماً من خسارة المؤسسات المتوسطة الحجم، مالت هذه المؤسسات إلى إبقاء موظفيها. وتشير نتائج المسح أيضاً إلى استرجاع بطيء وتدرجي لمستويات الاستخدام. لكن يبدو أن استعادة مستويات الاستخدام التي كانت سائدة قبل الصراع لن تتحقق قبل سنوات.

تعتبر المؤسسات أن الصراع قد زاد من حدة المشاكل التي تطرحها بيئة الأعمال. فقد أشارت إلى ذلك عند الإجابة على سؤال حول أثر الصراع السلبي على نواح مختلفة من بيئة الأعمال. وهي تعتقد أن الصراع قد فاقم عدم الاستقرار الذي يؤثر سلباً على أدائها. كان الضرر الذي لحق بالبنية التحتية عائقاً بوجه إنتاج وتوريد وتسويق السلع والخدمات. وأصبح الوصول إلى المهارات وخدمات الدعم مشكلة كبيرة بسبب النزوح الكثيف للسكان والاضطراب الذي خلفه الصراع. كما ازدادت العوائق التي تسببها الحواجز القانونية والتنظيمية (الضرائب والإجراءات الحكومية والموافقات الإدارية)^{٢٣}. وأصبحت الشؤون المالية للمؤسسات أكثر إرهاباً ومشقة ما بعد الصراع.

البنية التحتية والشؤون المالية مصدر قلق حالياً للرياديين كافة. فالكهرباء والمياه من أبرز مصادر القلق في مجال البنية التحتية. إن الكهرباء أو التزويد بالطاقة أمر ضروري لتسيير الأعمال، إذ أن عمليات الإنتاج الممكنة أو إدارة المرافق كالفنادق والمطاعم تكاد تكون مستحيلة من دون كهرباء. وربما لم تكن الطرقات بحالة ممتازة قبل الصراع لكنها كانت قابلة للاستخدام. لقد هدم القصف الجوي الجسور فبات العديد من الخطوط الرئيسية والطرقات الداخلية غير قابل للعبور. فعانت حركة السكان والبضائع كثيراً ما فاقم عبء المشاكل التي تعاني منها المؤسسات أصلاً. وتحولت المسائل المالية كالوصول إلى الاعتمادات (عن طريق المصارف والموردين) إلى مشكلة حادة بسبب أضرار الحرب ومشاكل التدفق النقدي نتيجة إغلاق المؤسسات خلال الصراع كما وبسبب بيئة الأعمال السيئة.

قطاع المؤسسات الصغيرة المرن متفائل لجهة نموه وتوقعاته المستقبلية. ولعل هذا التفاؤل هو من أكثر النتائج التي توصل إليها المسح غرابةً. طُلب إلى المؤسسات أن تجيب على أسئلة مختلفة حول أدائها في الفترات الثلاثة التالية: قبل الصراع، خلال الصراع، وما بعد الصراع. واعتبر سيناريو ما قبل الصراع مرجعاً أساسياً للمقارنة. عبرت المؤسسات عن تأثير الصراع سلباً على أدائها. فقد قالت إن رقم مبيعاتها قد انخفض وتدهور سداد الديون المستحقة لها وتراجعت الطلبات المحلية وطلبات التصدير كما ارتفعت تكاليف المدخلات. غير أنها متفائلة لجهة نمو أعمالها ما بعد الصراع. وتتوقع أن تحقق خلال العام ٢٠٠٧، ٩٠٪ من رقم المبيعات الذي كانت تحققه قبل الصراع. كما تتوقع أن ترتفع أسعار المنتجات بالتزامن مع ارتفاع أسعار المدخلات^{٢٤}.

٢.٣ التوصيات

نتج عن الصراع أثر مروع على الاقتصاد اللبناني ولن يتعافى كل من الاقتصاد والمجتمع من هذه الصدمة الخارجية قبل سنين عديدة. كان الهدف من التقرير الحالي التأكد من المناطق التي تأثرت كثيراً بالصراع وتقدير عددها وتبسيط الضوء مسألة تطوير المؤسسة. وقد تم ذلك

٢٣) بالكاد حصل أي تغيير في هذه الناحية من بيئة الأعمال التي يمكن ربطها بالصراع. يعاني الرياديون من قلق أكبر بعد الصراع وبمكون وقتاً أقل لإتمام الإجراءات الحكومية الخ... لهذا السبب أشاروا إلى ارتفاع بسيط من ٥ في هذا النوع من الأمور المقيدة للأعمال.

٢٤) من الجدير ذكره أن هذه التوقعات قد تم التعبير عنها قبل أن تبدأ الأزمة السياسية الحالية.

من خلال قياس ومقارنة ومقابلة أوضاع المؤسسات الصغيرة قبل الصراع وبعده. تقترح الفقرات التالية سلسلة توصيات للإنعاش الفوري والتحرك على المدى المتوسط من قبل الحكومة والجهات المانحة والجمعيات المهنية وأطراف معنية أخرى.

يُوصى باستحداث وكالة متخصصة لتأهيل وإنعاش وتعزيز المؤسسات وذلك لفترة محدودة تمتد على ثلاث سنوات. لطالما كانت المؤسسات الصغيرة قطاعاً مهماً من الاقتصاد اللبناني بالرغم من كونه يؤمن شريحة كبيرة من الاستخدام ويوظف الكثير من الشباب والنساء في أعمال منتجة. إن معدلات العلم المرتفعة في لبنان مقارنة بباقي منطقة الشرق الأوسط وثقافته الريادية المتفوقة يستوجبان تأمين بيئة أعمال ممكنة للتنمية ونمو وخروج المؤسسات من ميدان العمل) تضمن نشاطاً مزدهراً للمؤسسات الصغيرة.

قبل الصراع، كانت المؤسسات الصغيرة تتخبط في بحر من المشاكل وكانت عملية الإصلاح الجارية تهدف إلى خلق بيئة استثمارات مناسبة للقطاع الخاص (للمؤسسات الكبيرة بوجه خاص). ولا شك أن المبادرات القليلة التي تقدمت بها الحكومة والجهات المانحة كبرنامج «كفالات» (لتأمين التمويل للمؤسسات الصغيرة) وبرنامج الاتحاد الأوروبي المتكامل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مبادرات جيدة، غير أنها في معظم الأحيان تهتمش المؤسسات الأكثر احتياجاً والأقل حظوة (أي المؤسسات الصغيرة جداً والصغرى) التي عانت أكثر من غيرها جرّاء الصراع. كانت المؤسسات الصغيرة قبل الصراع تعاني من مشاكل جهازية (بيئة العمل، الخدمات المالية وغير المالية، التنافسية، الخ...) ما زاد الوضع صعوبة في ظل الاضطراب. ويوصى بأن يتولى رئاسة وإدارة الوكالة المقترح إنشاؤها فريق من الأخصائيين يقوم برسم الاستراتيجيات وتحديد المشاكل ذات الأولوية كما يعمل باحتراف على حلّها بأسرع وقت ممكن.

إن إنشاء الوكالة (مجهود تنظيمي) سيساعد على إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة في لبنان وتعزيزها بشكل سريع. أمّا الخيار الآخر فهو إطلاق سلسلة من مبادرات الإنعاش والتنمية في المجالات المذكورة أعلاه. لكن المشكلة قد تكمن في كون العديد من المبادرات المتوازية التي قد تطلقها الوزارات المختلفة قد لا تستجيب لمختلف حاجات المؤسسات الصغيرة. ثمة خوف من أن الجهود التي تطلقها الوزارات والدوائر الحكومية والتي ستفاوت بين النجاح حيناً والإخفاق حيناً، قد تشتت وتضيع في شد الحبال أو غياب التنسيق. ويبقى إنشاء وكالة متخصصة الخيار الأنسب لإنعاش وتعزيز وتنمية المؤسسات الصغيرة على وجه السرعة في لبنان.

ويوصى بإنشاء صندوق لإنعاش المؤسسات يوضع تحت إشراف الوكالة (المقترحة) المذكورة أعلاه أو وزارة المالية اللبنانية^{٢٥}. يقوم الصندوق بنوعين من أنشطة التمويل. أولاً، يؤمن التمويل بشروط ميسرة (وإجراءات إدارية بسيطة) للمؤسسات الصغيرة التي واجهت صعوبات مالية (خدمة الدين والوصول إلى القروض الجديدة ومشاكل لجهة تدفق الأموال والحاجة إلى رأسمال التشغيل) غداة الصراع. ثانياً، يؤمن حوالات نقدية مباشرة للمؤسسات التي تأثرت خلال الصراع ولحق بها ضرر من أي نوع (خسائر لجهة المباني، الآليات أو المخزون، الخ...)

يمكن إطلاق الصندوق بمبلغ تمنحه جهة ما أو الحكومة مرة واحدة، فتأمين الحوالات النقدية يتم مرة واحدة. في المقابل، يمكن للصندوق أن يستمر كمؤسسة تغطي نفقاتها من دون عون خارجي، بالاعتماد على عملياتها المالية. كما ويمكن أن يصمم الصندوق على شكل مؤسسة تؤمن التمويل للشرائح الأقل حظوة من مجموعة المؤسسات الصغيرة (المتأثرة بالصراع، الجماعات المهجرة، ذوي الحاجات الخاصة، النساء والشباب، الخ...).

إلى ذلك، تكشف الدراسة عن بعد هام ترتّب عن الصراع ألا وهو هبوط مهول في الاستخدام لدى المؤسسات عامة والمؤسسات المتوسطة خاصة. وبالتالي يوصى بإنشاء صندوق للاستخدام يكون كناية عن هيئة مستقلة على رأسها مدير ومجلس يرأسه وزير العمل ويتألف من ممثلين عن وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية وممثلين عن القطاع الخاص والنقابات العمالية. يقوم الصندوق بتصميم وتنفيذ البرامج الخاصة للمؤسسات المتأثرة بالصراع كما يعمل على إرساء مشاريع كثيفة بفرص العمل في قطاعي الإنتاج والخدمات بهدف خلق الوظائف. والأهم من ذلك، يساهم الصندوق في تدريب وإعادة تدريب وصقل مهارات القوة العاملة.

٢٥) يقول خيار آخر بإنشاء وحدة خاصة ضمن «كفالات» أو ضمن أي مؤسسة مالية قائمة لهذا الغرض.

لقد أضحت من المسلّمات أن بيئة ممكنة تسمح للمؤسسات بأن تتطور وتتمو وتحافظ على تنافسيتها في الاقتصاد العالمي. وتشمل البيئة الممكنة ساحة تعامل فيها المؤسسات من كل الأحجام على قدم المساواة وبنية تنظيمية وقانونية شفافة وسهلة وإجراءات إدارية معقولة، بالإضافة إلى بنية تحتية مناسبة. وبات من المعلوم أن وزارة الاقتصاد والتجارة كانت بصدد إصلاح بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة، فيوصى بأن تُسرّع عملية تبسيط التراخيص الإدارية والإجراءات الحكومية، فكلّما قلّ الوقت والمجهود المطلوب لإنجاز المعاملات الحكومية، كلّما أُتيح للرياديين المزيد من الوقت لمتابعة العمليات المنتجة في مؤسساتهم.

ما من عصا سحرية يمكنها أن ترمّم الطرق التي دمرها الصراع أو أن تصلح إمدادات الكهرباء على وجه السرعة. لكن، من المستحسن أن تعمل الحكومة على حل مشاكل البنية التحتية باعتبارها أولى الأولويات. كما ويمكن اللجوء إلى بعض الأفكار الجديدة كإعارة/تأجير مولّدات كهربائية صغيرة لإراحة الرياديين من همومهم المباشرة ومشاكل البنية التحتية.

ويوصى بإطلاق فوري لبرنامج وطني لتدريب المؤسسات. يتضمن هذا البرنامج الوطني مكونين أساسيين. أولاً، يقوم بتدريب الرياديين الصغار المهتمين بسلسلة من المجالات المفيدة، لتحسين أعمالهم وتوسيعها. ويشمل ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) برامج حول الإنتاجية والتنافسية وتشبيك الأعمال وبناء الروابط الإقليمية وإطلاق التصدير والانضمام إلى السلسلة الدولية للأنشطة المضيفة للقيمة وكيفية إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة الخ... ثانياً، يؤمن البرنامج التدريب للعاطلين عن العمل أو المنضمين الجدد إلى القوة العاملة على كيفية إطلاق مشاريعهم الخاصة.

يتمتع الرياديون في المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان بمرونة ملفتة. فقد اختبروا أوقاتاً عصيبة من صعوبات ومشقات غير أنهم دائماً ما ينفضون الغبار عنهم وينهضون. وأفضل ما يمكن القيام به لمساعدتهم هو تأمين ساحة متساوية وبيئة ممكنة لتنمية مؤسساتهم. إن هذه المؤسسات قد اعتادت تخطّي الأوقات العصيبة، وهي تناضل للنجاح حتى في أحلك الظروف.

المراجع

المراجع

1. Assrawi and Goheer, Improving the business environment for micro and small enterprise development in Lebanon, 2005.
٢. إدارة الإحصاء المركزي، تعداد المباني والمؤسسات، ١٩٩٦
٣. إدارة الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧
٤. مؤسسة البحوث والاستشارات لمنتدى البحوث الاقتصادية، القاهرة، المؤسسات الصغيرة والصغرى في لبنان، ٢٠٠٥.
٥. مؤسسة البحوث والاستشارات، لوزارة الاقتصاد والتجارة، أعمال وسوق المؤسسات الصغيرة والصغرى، ٢٠٠٦.
٦. الخدمة الاستشارية للاستثمارات الأجنبية، قاعدة بيانات الدراسات حول المؤسسات - لبنان
7. International Labour Organization, Improving the Business Environment for MSEs, 2005.
٨. وزارة المالية، مناخ الاستثمار في لبنان: تحديث للإصلاحات التشريعية
9. World Bank, Doing Business in Lebanon (database).

ملحق - إستمارة الأسئلة

ملحق - إستمارة الأسئلة

أجرت مؤسسة الاستشارات والبحوث الدراسة الميدانية الحالية بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
والهدف من هذه الدراسة تحديد وقياس الأثر المباشر وغير المباشر للحرب الإسرائيلية على نشاطك
الاقتصادي/أعمالك .
ستساعد هذه الدراسة صانعي القرار على تحديد حاجاتك والتركيز على أولوياتك لكي تستعيد نشاطك الاقتصادي
بأقرب وقت ممكن .

I- معلومات عامة - المؤسسة

اسم الباحث الميداني: ----- C١: ----
اسم المشرف: ----- C٢: ----
اسم عملية إدخال البيانات: ----- C٣: ----
رمز البحث: ----- رمز المجموعة: -----
هل المنطقة متأثرة؟ : كلا أ نعم أ اسم المجموعة: -----
اسم المؤسسة: -----
المجيب: -----
الاسم: ----- المنصب: -----
القضاء: ----- C٦: ----
المحافظة: ----- C٧: ----

العنوان: (العنوان الكامل- رقم الهاتف- البريد الإلكتروني- رقم الفاكس- ضابط الاتصال)

قطاع العمل الأساسي: ----- C٨: ----

هل موقع العمل: أملك أ إيجار أ غير ذلك، حدّد: -----

عمر المؤسسة (في الموقع المذكور وضمن مجال العمل المذكور): ----- سنة

II- معلومات عامة- الريادي (صاحب المؤسسة / المدير)

النوع الاجتماعي للريادي: أ ذكر أ أنثى
سن الريادي: أ دون ٢٥ عاماً أ [٢٥-٣٤] عاماً أ [٣٥-٤٤] عاماً
أ [٤٥-٥٤] عاماً أ أكثر من ٥٤ عاماً

الوضع العائلي: أ أعزب أ متزوج أ غيره (أرمل- مطلق- منفصل)

حجم أسرة الريادي: ----- شخصاً (بمن فيهم الريادي)
من بينهم: عدد الأولاد (ما دون سن ١٨): -----
من بينهم: عدد العاملين (المولدين للدخل): ----- (بمن فيهم أنت)

المستوى العلمي: أ ابتدائي وما دون
أ مهني/ تقني
أ متوسط
أ جامعي
أ ثانوي

ما هو الدخل التقريبي للأسرة؟

أ أقل من ٥٠٠ ألف ل.ل.
أ [١٦٠٠ - ١٢٠٠] ألف ل.ل.
أ أكثر من ٣٢٠٠ ألف ل.ل.
أ [٨٠٠ - ٥٠٠] ألف ل.ل.
أ [٢٤٠٠ - ١٦٠٠] ألف ل.ل.
أ [١٢٠٠ - ٨٠٠] ألف ل.ل.
أ [٣٢٠٠ - ٢٤٠٠] ألف ل.ل.

III - العملاء وبنية السوق

الرجاء إكمال الجدول أدناه بحسب بنية العملاء لديك

| رقم المبيعات الإجمالي | نعم | كلا | |
|-----------------------|-----|-----|--------------------------------|
| | أ | أ | الأسر |
| | أ | أ | الحكومة - المؤسسات العامة |
| | أ | أ | منظمات غير حكومية محلية ودولية |
| | أ | أ | مؤسسات القطاع الخاص |
| ٪ ١٠٠ | أ | أ | المجموع |

الرجاء إكمال الجدول أدناه بحسب بنية السوق

| رقم المبيعات الإجمالي | نعم | كلا | |
|-----------------------|-----|-----|-----------------------------------|
| | أ | أ | السوق المحلية (في الجوار) |
| | أ | أ | السوق المناطقية (القضاء/المحافظة) |
| | أ | أ | السوق الوطنية (لبنان) |
| | أ | أ | السوق الدولية (الصادرات) |
| ٪ ١٠٠ | أ | أ | المجموع |

IV - أيام العمل

ما هو عدد أيام العمل في أسبوع عادي؟ -----
بلغ مجموع أيام العمل خلال فترة الحرب (١٢ تموز/يوليو - ١٤ آب/أغسطس) ٢٨ يوماً.
توزع أيام العمل بحسب الأوضاع الأربعة التالية:

هل تلقيت أي اتصال من الهيئات التالية لتقييم الأضرار المادية لديك؟

| هل تلقيت أي اتصال من الهيئات التالية لتقييم الأضرار المادية لديك؟ | | نعم | كلا | في حال الإيجاب، هل حصلت على نتيجة؟ |
|-------------------------------------------------------------------|-----|-----|-----|-------------------------------------------------|
| نعم | كلا | أ | أ | أ |
| أ | أ | أ | أ | الحكومة اللبنانية (الوزارات والهيئات ذات الصلة) |
| أ | أ | أ | أ | الأحزاب السياسية |
| أ | أ | أ | أ | المنظمات غير الحكومية المحلية |
| أ | أ | أ | أ | المنظمات غير الحكومية الدولية |
| أ | أ | أ | أ | منظمات الأمم المتحدة |
| أ | أ | أ | أ | هيئات أجنبية أخرى (دول أجنبية، الخ) |

إلى أي مدى أنت تؤمن بعملية التعويض عن الأضرار المادية (لمؤسستك أو مؤسسات أخرى)، بحسب السلم التالي؟

أ لن يحصل أبداً أ سيحصل لكن بشكل غير فعال أ سيحصل بشكل فعال

VII- أثر الحرب على الحركة الاقتصادية (الأضرار غير المباشرة)

تشكّل التوقعات لشهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦ (أي قبل الحرب) مرجعاً أساسياً للمؤشرات الستة المذكورة في اللائحة. لذلك، ولأغراض المقارنة، قُدّرت القيم المرجعية ب ١٠٠.

بما أن الحرب قد اندلعت، تغيّرت توقعات العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر .

حدّد هذه التوقعات الجديدة للعامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ انطلاقاً من القيمة المرجعية (١٠٠).

| تاريخ التوقعات | حزيران/يونيو ٢٠٠٦ | تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ | تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ |
|----------------|-----------------------------|-------------------------|-------------------------|
| فترة التوقعات | العام ٢٠٠٦ | العام ٢٠٠٦ | العام ٢٠٠٧ |
| الوضع | قبل الحرب | بعد الحرب | بعد الحرب |
| المؤشر | المرجع الأساسي | توقعات ١ | توقعات ٢ |
| ١ | رقم المبيعات (القيمة) | ١٠٠ | |
| ٢ | الديون المعدومة (القيمة) | ١٠٠ | |
| ٣ | الطلبية المحلية (القيمة) | ١٠٠ | |
| ٤ | طلبية التصدير (القيمة) | ١٠٠ | |
| ٥ | تكلفة المدخلات/المواد الخام | ١٠٠ | |
| ٦ | أسعار منتجاتك | ١٠٠ | |

مثلاً: قبل الحرب، أي في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦، توقّعت رقم مبيعات قدره ١٠٠ للعام ٢٠٠٦ كاملاً. ما هو الآن (أي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) توقّعتك للفترة نفسها؟ (أي عام ٢٠٠٦ كاملاً)؟ إن كنت تتوقع انخفاضاً عاماً بنسبة ١٠٪ في رقم

المبيعات السنوية، فعليك أن تكتب ٩٠ في الخانة المناسبة. والشيء نفسه ينطبق على توقعات العام ٢٠٠٧، نسبة للقيمة المرجعية الأساسية لشهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

VIII- أبرز المشاكل التي أعاقت نشاطك الاقتصادي حالياً وقبل الحرب :

(رمز الإجابة: ١ = لا مشاكل، ٢ = مشاكل طفيفة، ٣ = مشاكل عادية، ٤ = مشاكل كبيرة، ٥ = مشاكل صعبة للغاية)

| درجة المشكلة | | نوع المشكلة |
|----------------------------------|-----------|-----------------------------------------------|
| اليوم - حالياً | قبل الحرب | |
| المسائل المالية | | |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى التمويل |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | كلفة التمويل |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | شروط إضافية |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى رأسمال التشغيل |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى المساهمة في رأس المال |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | خدمة القروض المصرفية |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | خدمة الديون غير القروض المصرفية |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الحصول على تسليف من الموردّين |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | القبض (من العملاء) |
| الوصول إلى المهارات | | |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى العمالة بشكل عام |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى العمالة الماهرة |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | كلفة العمالة |
| الضرائب/الإجراءات/الإدارة | | |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الأعباء الإدارية مع المؤسسات والهيئات العامة |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | معدّلات ضريبة الدخل/الشركات |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الرسوم الجمركية |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | التسجيل والترخيص |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | التفتيش الضريبي |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | تفتيش الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | معاملات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | معدّلات الضريبة على القيمة المضافة |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | تفتيش الضريبة على القيمة المضافة |
| الوصول إلى خدمات الدعم | | |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى الخدمات الداعمة للأعمال |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى النصائح المالية المناسبة |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى المعلومات حول أسواق التصدير |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى المعلومات حول الإجراءات والتشريعات |
| ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | ١ ٢ ٣ ٤ ٥ | الوصول إلى المعلومات حول الأسواق المحلية |

| | | | | | | | | | | |
|----------------|---|---|---|---|---|---|---|---|---|-------------------------------------------------|
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | الوصول إلى خدمات التسويق |
| البنية التحتية | | | | | | | | | | |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | الكهرباء |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | الهاتف |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | المياه |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | الصرف الصحي |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | الطرق (نقل الموظفين، السلع، المدخلات، المخرجات) |
| المنافسة | | | | | | | | | | |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | المنافسة المحليّة |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | المنافسة الأجنبيّة |
| عدم الاستقرار | | | | | | | | | | |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | عدم استقرار الاقتصاد الكلي |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | عدم الاستقرار الأمني والسياسي |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | مشاكل أخرى - حدّد: |

IX- المسائل المالية

أ) قبل الحرب

هل تملك حالياً أي قرض حصلت عليه قبل تاريخ ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦؟ أ كلا أ نعم

- إن كانت إجابتك نعم، من أين حصلت على القرض؟
 أ مصرف أمؤسسة أخرى، حدّد -----
 أ قرض غير نظامي مع فائدة، حدّد -----
 أ قرض غير نظامي خالٍ من الفائدة، حدّد -----

ما كان الهدف من الحصول على القرض؟ أ رأسمال تشغيل أ إعادة توظيف أ استثمار

ما الموقف الحالي الذي يبديه المقرض (أي بعد الحرب): هل أمّن لك أية تسهيلات؟

أ كلا أ نعم، الرجاء، حدّد: -----

هل تواجه حالياً أية مشاكل في تسديد القروض؟

أ نعم، أواجه مشاكل كبيرة أ نعم، أواجه مشاكل طفيفة أ لا أواجه أي مشكلة

ب) مباشرة بعد الحرب

هل حصلت على أي قرض بعد الحرب؟ أ كلا أ نعم

- إن كانت إجابتك نعم، من أين حصلت على القرض؟ أ مصرف أمؤسسة أخرى، حدّد -----
 أ قرض غير نظامي مع فائدة، حدّد -----
 أ قرض غير نظامي خالٍ من الفائدة، حدّد -----

ما كان الهدف من الحصول على القرض؟ أ رأسمال تشغيل أ إعادة توظيف أ استثمار

ج) الحاجات الحالية

هل تحتاج حالياً إلى: أ لا شيء أ تكيف القروض الجارية مع الظروف أ الحصول على قرض جديد

إن كانت إجابتك "تكيف القروض الجارية مع الظروف"، الرجاء تحديد المجال الذي يحتاج إلى تكيف:

فترة السماح أ كلا أ نعم
فترة التسديد أ كلا أ نعم
معدل الفائدة أ كلا أ نعم

إن كانت إجابتك "الحصول على قرض جديد"، من أي مصدر؟

أ مصرف أمؤسسة أخرى، حدّد: -----
أ قرض غير نظامي مع فائدة، حدّد: -----
أ قرض غير نظامي خالٍ من الفائدة، حدّد: -----

ما الهدف من القرض الجديد الذي تحتاج إليه؟

أ رأسمال تشغيل أ إعادة توظيف أ استثمار

X- أثر الصراع على دورة الحركة الاقتصادية

كيف تقيّم أثر الحرب على دورات الحركة الاقتصادية التالية؟
(الترتيب من ١ = أعلى تأثير إلى ٦ = أدنى تأثير)

| | | |
|---------------------------------------------|------------------------------|--|
| المرحلة ١ | توافر المدخلات | |
| | تكلفة المدخلات | |
| المرحلة ٢: عملية الإنتاج (السلع/الخدمات) | الفعالية على مستوى العمالة | |
| | الفعالية على مستوى رأس المال | |
| المرحلة ٣ | كمية المبيعات | |
| | سعر المبيع | |

XI- الرأي العام حيال الهيئات العامة

هل تلقّيت أي نوع من الدعم (مالي، معنوي، خدمات استشارية، تبادل معلومات، متابعة، تدريب، مساعدة عينية، الخ) من قبل أي هيئة من الهيئات التالي ذكرها؟

| هل تلقّيت أي نوع من الدعم (مالي، معنوي، خدمات استشارية، تبادل معلومات، متابعة، تدريب، مساعدة عينية، الخ) من قبل أي هيئة من الهيئات التالي ذكرها؟ | إن كلا؟ هل تتوقع دعماً مماثلاً؟ | | إن نعم، هل كان ذلك مفيداً؟ | | نعم | |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|-----|----------------------------|-----|-----|-------------------------------------------------|
| | كلا | نعم | كلا | نعم | | |
| | أ | أ | أ | أ | أ | الحكومة اللبنانية (الوزارات والهيئات ذات الصلة) |
| | أ | أ | أ | أ | أ | الأحزاب السياسية |
| | أ | أ | أ | أ | أ | المنظمات غير الحكومية المحلية |
| | أ | أ | أ | أ | أ | المنظمات غير الحكومية الدولية |
| | أ | أ | أ | أ | أ | منظمات الأمم المتحدة |
| | أ | أ | أ | أ | أ | هيئات أجنبية أخرى (دول أجنبية، الخ) |